جامعة يحي فارس _المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

دور الاستثمار في تحقيق التنمية

–دراسة حالة ولاية المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في قسم علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

سعيداني سعاد د/ شبوطي حكيم

لجنة المناقشة:

أ.د سعداوي موسى.....رئيسا

د. شبوطي حكيم.....مقررا

د.دراجي عيسى.....عضوا ممتحنا

د. غزازي عماد.....عضوا ممتحنا

2016 –2015

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الغالية أمي حفظها الله و أطال في عمرها وأثابها الله عنا خير الجزاء

إلى روح أبي الطاهرة أسكنه الله فسيح جناته وجعله مع الصديقين والشهداء والأبرار وحسن أولئك رفيقا

إلى سندي وحبيبي ورفيق دربي زوجي الكريم "عبد المالك"

إلى قرتا عيني ولداي الحبيبين "عبد الغفور وإياد"

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء حفظهم الله لي "حسينة، محمد، بشرى، هاجر، بشير"

إلى جدي العزيز "أبا القاسم" أشفاه الله، وروح جدي الطاهرة "البشير"، إلى جداتي الكريمات، خالي أحمد وكل عائلتي دون استثناء

إلى أساتذتي وأستاذاتي الكرماء والكريمات وإلى كل من علمني حرفا، وعلى رأسهم الأستاذ المشرف على عملي "شبوطي حكيم"

زملائي وزميلاتي طيلة مشواري الدراسي وعلى رأسهم حليمة، حياة، فاطمة، أمال.

كلمة شكر

قال الله تعالى:

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتك عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إنّي تبت إليك وإنّي من المسلمين"

الأحقاف: الآية 15

- أشكر الله تعالى على النعم التي أسبغها علي وعلى والدي؛
- أشكر الوالدة الكريمة التي سخرت حياتها لسعادتنا، وكانت الدافع والسند المعين لي في كافة حياتي ومشواري الدراسي؛
- أشكر زوجي الكريم الذي دعمني ورافقني خطوة بخطوة في هذا العمل؛
- وأتقدم بشكري الخالص إلى أستاذي الكريم شبوطي حكيم؛
- كما أتقدم بشكري الخالص إلى كل من أعانني على إنجاز هذا العمل وساهم فيه، وإلى كل من له فضل علي.

فهرس عام

إهداء

كلمة الشكر

فهرس عام

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار

تمهيد..... 2

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.....3

المطلب الأول: تعريف ومفاهيم الاستثمار.....3

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار ،تصنيفاته ،ومجالاته.....6

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار وأهدافه..... 11

المبحث الثاني: مبادئ الاستثمار ،محدداته وأدواته والمخاطر المتعلقة به.....15

المطلب الأول: مبادئ الاستثمار ومحدداته.....15

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار 18

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار 24

المبحث الثالث:الاستثمار في الفكر الاقتصادي.....27

المطلب الأول:الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية 27

المطلب الثاني :النظرية الكلاسيكية الحديثة والنظرية الكينزية الحديثة 34

المطلب الثالث :النظريات المفسرة للاستثمار 36

خلاصة.....4

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية

تمهيد.....51

المبحث الأول:مفهوم التنمية ،أهدافها وعقباتها.....52

المطلب الأول:مفهوم التنمية.....52

المطلب الثاني:أهداف التنمية.....57

المطلب الثالث:عقبات التنمية.....60

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية ومصادر تمويلها.....64

المطلب الأول:مؤشرات التنمية.....64

المطلب الثاني : تمويل التنمية.....71

المبحث الثالث: الاستثمار والتنمية.....78

المطلب الأول: نظريات التنمية.....78

المطلب الثاني: الاستثمار ونماذج النمو الاقتصادي.....85

خلاصة.....95

الفصل الثالث: القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في ولاية المدية

تمهيد.....97

المبحث الأول: القدرات والفرص الاستثمارية في قطاع الفلاحة وتربية المائيات وقطاع الري.....98

المطلب الأول: قطاع الفلاحة.....98

المطلب الثاني: قطاع الصيد القاري وتربية المائيات.....105

المطلب الثالث: قطاع الري.....111

المبحث الثاني: القدرات والفرص الاستثمارية في قطاع البيئة والسياحة وقطاع الصحة.....115

المطلب الأول: قطاع البيئة.....115

المطلب الثاني: القطاع السياحي.....118

المطلب الثالث: قطاع الصحة.....124

المبحث الثالث: القدرات والفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة والطاقة وقطاع التجارة.....128

المطلب الأول: قطاع الصناعة.....128

المطلب الثاني: قطاع الطاقة.....131

المطلب الثالث: قطاع التجارة.....134

خلاصة.....136

الفصل الرابع: الاستثمارات الحقيقية المعتمدة في ولاية المدية

تمهيد.....138

المبحث الأول: الاستثمارات المعتمدة في القطاع الفلاحي وتربية المائيات وقطاع الري.....139

المطلب الأول: القطاع الفلاحي.....139

المطلب الثاني: قطاع الصيد القاري وتربية المائيات.....149

المطلب الثالث: قطاع الري.....153

المبحث الثاني:الاستثمارات المعتمدة في قطاع البيئة والسياحة وقطاع الصحة.....159

المطلب الأول: القطاع البيئي.....159

المطلب الثاني: القطاع السياحي.....163

المطلب الثالث: قطاع الصحة 167

المبحث الثالث: الاستثمارات المعتمدة في قطاع الصناعة والطاقة والقطاع التجاري.....170

المطلب الأول: القطاع الصناعي.....170

المطلب الثاني: قطاع الطاقة.....178

المطلب الثالث: قطاع التجارة.....182

خلاصة.....185

خاتمة.....187

قائمة المراجع.....190

قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
1	المسطحات المائية القابلة لاستزراع أسماك المياه العذبة	107
2	النشاطات المدعمة من قبل الصندوق الوطني للتنمية و تطوير الصيد البحري	108
3	أنواع الأسماك المستهدفة في ولاية المدية	109
4	أهم المنابع الحموية المعروفة حاليا و القابلة للتثمين	119
5	المواقع الأثرية في ولاية المدية	121
6	الزوايا الدينية في ولاية المدية	122
7	القدرة الإجمالية للذبح في الولاية سنة 2014	128
8	آثار الاستثمار على موارد الانتاج الحيواني	142
9	تطوير الانتاج النباتي و الحيواني من سنة 2000 إلى 2016	143
10	آثار الاستثمار الفلاحي على منشآت الصناعة الغذائية	146
11	المشاريع المعتمدة في قطاع الصناعة الغذائية من قبل CALPIREF،2016	148
12	استزراع الأسماك في السدود و السدود الصغيرة من سنة 2009 إلى 2014	151
13	استزراع الأسماك في أحواض السقي لدى فلاحي ولاية المدية 2010_2014	152
14	تطور قطاع الري من سنة 2009 إلى سنة2016	153
15	تطور المساحة الفلاحية المروية من 2011 إلى 2016	154
16	تطور عدد المناقب من 1999 إلى 2016	154
17	أهم الانجازات في سنة 2016 (مديرية المصالح الفلاحية)	156
18	تقسيم الأراضي المسقية حسب الموارد المستعملة سنة 2015	156
19	أهم السدود الصغيرة المنجزة من 2000 إلى 2014	157
20	الأحواض المائية المعتمدة في حيز الاستغلال سنة 2015	158
21	تطور المنشآت البيئية من 2000 إلى 2016	159
22	مسترجعي النفايات عبر تراب الولاية	160

23	المشاريع المعتمدة في قطاع البيئة من قبل لجنة CALPIREF سنة2016	162
24	عدد المشاريع الكلية المعتمدة في قطاع البيئة من قبل لجنة CALPIREF،2016	163
25	عدد وكالات السياحة و الأسفار سنة 2016	163
26	عدد المؤسسات الفندقية لسنة 2016	164
27	تقدم الاستثمار الخاص في قطاع السياحة في ولاية المدية	166
28	المشاريع الكلية المعتمدة من قبل CALPIREF سنة 2016	166
29	تطور عدد المؤسسات الاستشفائية الجوارية من2011_2016	167
30	نسبة التغطية بالمؤسسات الاستشفائية بولاية المدية	168
31	تطور نسبة تغطية الاطباء والممرضين في ولاية المدية من 1999إلى2016	169
32	المشاريع المعتمدة في القطاع الصحي من قبل لجنة CALPIREF	169
33	توزيع المناطق الصناعية على النشاطات و على المستثمرين	170
34	مناطق النشاطات بولاية المدية	172
35	المشاريع الصناعية المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF	173
36	عدد المستفيدين من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية	174
37	عدد الحرفيين المسجلين حسب ميادين النشاط سنة2015	174
38	عدد منتجي الأحذية المسجلين بالولاية في أكتوبر 2015	175
39	تطور الصادرات الجزائرية للأحذية من2009الى2014	175
40	تطور نسبة التغطية بالغاز الطبيعي على مستوى الولاية	179
41	نسبة تقدم أشغال محطات توزيع الوقود على مستوى ولاية المدية	181
42	تطور عدد المنخرطين في قطاع التجارة خلال الفترة (1997-2009)	182
43	عدد الأسواق المتوفرة في الولاية سنة 2016	183
44	المشاريع الاستثمارية المعتمدة في قطاع التجارة من قبل لجنة CALPIREF	183

فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
1	منحنى النظرية الكلاسيكية للادخار والاستثمار	28
2	منحنى إمكانية عدم توازن الادخار والاستثمار في النظرية الكلاسيكية	29
3	التدفق الدائري مع الادخار والاستثمار	32
4	منحنى الطلب على الاستثمار الانتقال على نفس الدالة من نقطة إلى أخرى	33
5	منحنى الطلب على الاستثمار الانتقال من دالة إلى أخرى	33
6	الحلقة المفرغة للفقر (الحلقة الرئيسية)	60
7	تطور إنتاج الحبوب من سنة 2000 إلى 2016	144
8	تطور إنتاج الخضروات من سنة 2000 إلى 2016	144
9	تطور إنتاج الأشجار المثمرة من سنة 2000 إلى 2016	144
10	تطور إنتاج الحليب من سنة 2000 إلى2016	145
11	تطور إنتاج اللحوم البيضاء من سنة 2000 إلى 2016	145
12	تطور إنتاج اللحوم الحمراء من سنة 2000 إلى 2016	145
13	عدد المنخرطين في قطاع التجارة خلال الفترة 1997-2016	182

مقدمة

إن أهم ما ترتكز عليه السياسة الاقتصادية الجزائرية هو إنشاء بيئة استثمارية تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق الترابط بين قطاعاته في ظل التغيرات الراهنة والتذبذبات الحاصلة في أسعار النفط لمواجهة مختلف الهزات التي يتعرض لها، ويعتبر الاستثمار من أنجع الوسائل التي تحرك الموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية والثروات المدخرة إلى الاستخدامات المنتجة والمساهمة في خلق الثروة لسد الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، إضافة إلى تحقيق أهداف وأغراض المستثمر وهو ما يؤدي حتما إلى تحقيق التنمية.

وعلما منا بأن الدولة الجزائرية تتأهب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانفتاح السوق الوطنية، فقد أصبح من الضروري نهوض الدولة بمختلف قطاعاتها لمواجهة التحديات المحتملة، وفي هذا الصدد أدخلت الجزائر إصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار لضمان تحفيز المستثمرين، وقد تنوعت هذه الإصلاحات باختلاف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، ومن بينها قانون الاستثمار في الجزائر أواخر 1993، والذي يتمحور حول توفير مناخ ملائم مع وجود آليات أكثر فاعلية لتطوير الاستثمار والرفع من القدرات التنافسية للمؤسسة الوطنية إضافة إلى الإعفاءات الضريبية والإجراءات التحفيزية الممنوحة للمستثمرين كما أن الجزائر قامت باللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات الناشئة عن الاستثمار حسب المرسوم 93-12 وذلك من أجل رفع وترقية مستوى الاستثمار بالجزائر.

وتسعى الدولة من خلال اهتمامها بالاستثمار إلى دفع عجلة التنمية نحو الأمام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التحرر من التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة، فالتنمية تمثل العنصر الأساسي للتطور والاستقرار الإنساني والاجتماعي، وقد طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية من أجل الاستقلال السياسي، وغدت هذه الأخيرة هي الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي، لأنها تشمل على تغير جذري وشامل لكافة أجزاء النظام الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي والثقافي....مما يتيح لهذه الشعوب الحصول على التحرر الإنساني من خلال الحصول على مختلف شروط الحياة الضرورية.

وتعتبر ولاية المدية واحدة من بين الولايات التي تسعى لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الاستثمار، واللحاق بصفوف الأقطاب الاقتصادية الناشئة، من أجل تحقيق التنمية المحلية والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث شملتها العديد من الإصلاحات والتحفيزات الجبائية خاصة فيما يتعلق بقانون الهضاب العليا واستفادت 20 بلدية من هذه الامتيازات، كما استفادت من مختلف المخططات والمشاريع التنموية التي مكنتها من تطوير التجهيزات العمومية والمشاريع المهيكلة المستلمة أو في طور الإنجاز نذكر منها:

- ✓ ازدواجية الطريق الوطني رقم1؛
- ✓ الطريق المحوري للهضاب العليا؛

- ✓ خط السكة الحديدية شرق-غرب وشمال-جنوب؛
- ✓ سد بني سليمان، تحويل المياه من سد كدية أسردون؛
- ✓ المدينة الجديدة بوغزول؛
- ✓ قربها من مطار الجزائر الدولي؛
- ✓ قربها من ميناء الجزائر ومشروع الميناء الضخم المزمع إنجازه بشرشال ولاية تيبازة.

فضلا عن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الولاية، و القدرات الطبيعية والفرص الاستثمارية التي تتمتع بها، بناءا على العرض السابق تجدر بنا الإشارة إلى طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي:

ما هو دور الاستثمار في دفع عجلة التنمية في ولاية المدية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

- ✓ ما هو مفهوم الاستثمار، وما هي الأسس التي يقوم عليها؟
- ✓ ما هو مفهوم التنمية، وما هي أهم النظريات التي تقوم عليها ؟
- ✓ ما هي القدرات والفرص الاستثمارية التي تتوفر عليها ولاية المدية ؟
- ✓ ما هو حجم الاستثمارات الحقيقية المعتمدة في ولاية المدية وما هو دورها في تحقيق التنمية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم اقتراح مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية العالمية عامة، والبلدان المتخلفة خاصة في ظل تدهور أسعار البترول وغياب مصادر التمويل الداخلية لهذه البلدان، فهو يعمل على امتصاص البطالة وتحقيق الأرباح مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.
- ✓ تتمثل التنمية في تحقيق التغير الهيكلي والبنيوي الشامل الذي يمس مختلف جوانب الحياة، ويهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المادية والمعنوية التي تطمح إليها مختلف الشعوب.
- ✓ تتوفر ولاية المدية على قدرات وفرص استثمارية هامة تمكنها من الانضمام إلى الأقطاب الاقتصادية المتطورة.
- ✓ اهتمت ولاية المدية في الآونة الأخيرة بتشجيع الاستثمار واستقطاب المستثمرين لإنشاء قاعدة اقتصادية قوية، تعتمد أغلبها على استغلال الثروات والقدرات المحلية وتثمينها، وبالرغم من التركيز على الاستثمار في الولاية إلا أنها لازالت تعاني من نقص في استغلال الطاقات المتوفرة فعلا في ولاية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب تتمثل فيما يلي:

- ✓ الأهمية التي يكتسبها الموضوع وخاصة في ظل انخفاض أسعار البترول والبحث عن موارد بديلة لمواجهة

الأزمة الاقتصادية

- ✓ رغبة الباحثة في التعريف بالقدرات والمؤهلات الطبيعية والفرص الاستثمارية الكامنة في الولاية، لإعطاء حوصلة شاملة عن طبيعة وأهمية الاستثمار في ولاية المدية.
- ✓ الإحاطة بمختلف التحفيزات والتشجيعات الاستثمارية التي تتوفر عليها ولاية المدية لاستقطاب المستثمرين إلى ولاية المدية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أن الاستثمار أصبح محور الاقتصاد، والنقطة الرئيسة التي تدور حولها معظم الندوات واللقاءات، لتطويره وتطبيقه في مختلف الدول من أجل تطوير اقتصاديات هذه البلدان، كما أن الموضوع وفي جانبه التطبيقي يركز على الاستثمار في ولاية المدية وذلك نظرا للتحديات الراهنة التي تقوم بها الولاية في المجال إمكانياتها الطبيعية التي تؤهلها لتطوير الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الذي بين أيدينا إلى:

- ✓ الإحاطة بالجوانب النظرية للاستثمار والتنمية للتعرف على الاستراتيجيات الملائمة للبلدان المتخلفة وطريقة تطبيقها على ولاية المدية.
- ✓ إحصاء القدرات والفرص الاستثمارية التي تتمتع بها ولاية المدية في مختلف القطاعات
- ✓ إحصاء المشاريع الاستثمارية الحقيقية المنجزة من قبل الولاية، والاستثمارات التي اعتمدتها الولاية والتي في طور الإنجاز أو لازالت لم تنطلق بعد.
- ✓ استنتاج مدى أهمية الاستثمار ومدى قدرته على التأثير في التنمية في الولاية.

الدراسات السابقة:

- ✓ يحي ولد محمود ولد جدو، الاستثمار في البلدان النامية ، المعوقات وسبل التطوير–دراسة حالة موريتانيا– رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، فرع العلوم الاقتصادية، 2012.
- ✓ علي موفق، أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.
- ✓ نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، دراسة نظرية وقياسية(1970–2008)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012 .
- ✓ نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول PANELباستعمال

معطيات MENA خلال الفترة 1970-2009، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.

المنهج المستخدم:

لقد ارتأينا لإعداد هذه المذكرة الاعتماد على مجموعة من المناهج المتكاملة والمتناسقة للإحاطة بجميع جوانب الموضوع والمتمثلة في المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج التحليلي.

حيث تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي في الفصلين الأول والثاني للتعريف بأهمية الاستثمار ومفهومه، وتطور العوامل المحددة لدالة الطلب على الاستثمار وفقا لتعاقب المدارس الاقتصادية، وتطور مفهوم التنمية وفقا للتغيرات الحاصلة في مختلف البلدان، ووصف خصائصها ونظرياتها

كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الثالث والرابع للتعرف على القدرات والإمكانيات الاستثمارية التي تتوفر عليها ولاية المدية، ولتحليل هذه القدرات والمؤهلات للتعرف على الفرص الاستثمارية التي تتخللها، ولتحليل وتقييم المشاريع الحقيقية المعتمدة في الولاية ومعرفة مدى تأثيرها على التنمية.

خطة البحث:

ومن أجل الإلمام بالموضوع والإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات ارتأينا تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول مسبوقة بمقدمة عامة وتنتهي بخاتمة عامة تحتوي ملخص البحث الذي بين أيدينا واختبار الفرضيات بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها، حيث يشتمل الفصل الأول والمعنون بالإطار النظري للاستثمار والذي تم فيه التطرق إلى تعريف ومفاهيم الاستثمار، أنواعه وتصنيفاته وتطور العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستثماري وفقا للمدارس الاقتصادية.

أما الفصل الثاني والذي يندرج تحت عنوان مفاهيم عامة حول التنمية فقد تناولنا فيه تطور مفهوم التنمية والتمييز بينها وبين النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة إلى مختلف المؤشرات التي تدل على التنمية والعقبات التي تعترض طريقها، وفي الأخير تم التطرق فيه إلى النظريات أو الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية ومدى ملائمة هذه الاستراتيجيات لاقتصاديات البلدان المتخلفة.

كما تناولنا في الفصل الثالث إحصاء القدرات التي تتمتع بها ولاية المدية في مختلف الجوانب والقطاعات مثل القطاع الفلاحي، السياحي، الصناعي، البيئي... وغيرها من القطاعات التي بإمكانها تحقيق دفعة قوية من الاستثمارات تعمل على تحقيق التنمية في الولاية.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه لإحصاء الاستثمارات الحقيقية المعتمدة في نفس القطاعات التي تمت دراستها في الفصل السابق في ولاية المدية، وتحليلها لمعرفة مدى استغلال القدرات الموجودة في الولاية، ومعرفة مدى تأثير هذه الاستثمارات في دفع عجلة التنمية في ولاية المدية.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار

تمهيد

إن دول العالم وباختلاف أنظمتها واقتصادياتها، تسعى دائما لتحسين المستوى المعيشي لأفراد مجتمعاتها وتحقيق الرفاهية والازدهار لها، وذلك بإتباع مختلف الأساليب لتحقيق أهدافها، وقد أصبحت عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدول وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار أقرب الطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية.

يشكل الاستثمار العمود الفقري لأي نظام اقتصادي فهو يساهم في زيادة الدخل الفردي والوطني، كما يساهم في خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، ويعتبر الاستثمار بمثابة منشط للميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ومن أجل التعرف على الاستثمار والإحاطة بمختلف جوانبه ارتأينا التطرق إلى ما أوردته النظرية الاقتصادية من مبادئ حول مفهوم الاستثمار والفروض التي يقوم عليها في فصل خاص وهو الإطار النظري للاستثمار.

ولذلك قسمنا الفصل الأول إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

المبحث الثاني: مبادئ الاستثمار، محدداته وأدواته والمخاطر المتعلقة به

المبحث الثالث: الاستثمار في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

يمثل الاستثمار حجر الزاوية بالنسبة للتنمية، فهو من بين العناصر المحركة لعجلة النمو ومن أنجع الطرق لإنشاء ومضاعفة الثروات، فهو عنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني لما يجنيه من تحسين للأوضاع سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المؤسسة أو حتى على المستوى الوطني وذلك عن طريق خلق ومضاعفة الإنتاج على مختلف الأصعدة واستغلال للموارد البشرية، ولذلك أصبحت مختلف دول العالم دون تمييز وخاصة دول العالم الثالث تنظر إليه على أنه أداة حتمية لتحقيق التنمية وسنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للاستثمار.

المطلب الأول: تعريف ومفاهيم الاستثمار

يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة لدى المفكرين والاقتصاديين والكتاب، فقد تعددت المفاهيم المتعلقة به وذلك لاختلاف المجالات والميادين الموجهة إليها هذه الاستثمارات، إلا أن هذه التعاريف وباختلافها تشمل في محتواها الكثير من التشابه.

الفرع الأول– تعريف الاستثمار: تتمثل أهم التعاريف المتعلقة بالاستثمار فيما يلي:

أولا– التعريف الأول: الاستثمار بالمفهوم الواسع هو جلب المال سواء بالشكل المادي أو المالي بهدف تحقيق الربح[1].

ثانيا– التعريف الثاني: كما يعرف الاستثمار على أنه الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع[2].

ثالثا– التعريف الثالث: يعرف الاستثمار حسب كينز بأنه الإضافة الحالية لقيمة المعدات الرأسمالية التي نتجت من النشاط الإنتاجي في الفترة المعنية[3].

رابعا– التعريف الرابع: حسب(VIZZAVONA) عبارة عن اقتناء ملك قصد الحصول ع+لى امتيازات –مستمرة بالخدمات النقود، ويميز بين الاستثمارات غير المنتجة كشراء المحلات الإدارية، وسائل النقل، استثمارات منتجة كشراء الآلات الصناعية و المعدات[4].

---

[1] . Alain BRUNO et Christian ELLEBOODE ; Dictionnaire d'économie et des sciences sociales, 2eme édition, 2010, édition Ellipse, PARIS,P237.

[2]. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ودار المشرق الثقافي عمان، الأردن، بدون طبعة ،2010، ص 64.

[3]. جون مينارد كينز،النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى،2010، ص116.

[4]PATRICE VIZZAVONA, Gestion financière, paris francel, 3eme édition, p45.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار يتمثل فيما يلي: هو عبارة عن نشاط هادف يقوم على أساس التضحية بالاستهلاك الحاضر من خلال استخدام وتوظيف الفوائض النقدية الحاضرة سواء كانت هذه الأخيرة مادية أو معنوية أو مالية، وسواء كانت منتجة أو غير منتجة عن طريق شخص طبيعي أو معنوي، من أجل خلق طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على الإنتاجية الحالية وتوسيعها من أجل الحصول على أرباح وامتيازات دائمة إضافة إلى تأمين الخدمات المستقبلية من خلال العوائد المحققة.

الفرع الثاني– مفاهيم الاستثمار: يعتبر الاستثمار على العموم توظيف الأموال لتحقيق الأرباح إلا أن مفاهيم هذا الأخير تختلف باختلاف المجالات التي ينتمي إليها، حيث أن مفهوم الاستثمار اقتصاديا يختلف عن مفهومه محاسبيا كما يختلف عنه في الإدارة المالية و فيما يلي سندرج مفاهيم الاستثمار في هذه المجالات:

أولا– المفهوم المالي: يمثل الاستثمار في المفهوم المالي كل نفقة منتجة بإمكانها تحقيق عوائد وإيرادات في المستقبل أو يؤدي إلى تقليص في النفقات على المدى البعيد[1].

كما يعرف الاستثمار أيضا على أنه: التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض على القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطر الموافق للمستقبل[2].

وبالتالي فإن مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية يركز على النفقات التي تولد مداخيل على المدى الطويل فهو يتطلب تمويل طويل المدى أو ما يعرف بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة+ديون طويلة و متوسطة الأجل)، ويشترك التعريف المالي للاستثمار مع التعريف (المفهوم) المحاسبي كونهما يركزان كليهما على الأمد البعيد.

ثانيا–المفهوم المحاسبي للاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار من المنظور المحاسبي على أنه اكتساب للمؤسسة وهو يمثل المجموعة الثانية من المخطط الوطني المحاسبي *(PCN)، حيث تتزايد حساباته كباقي حسابات الأصول من حيث ظهورها من الميزانية من طرفها الأيمن منه وتتناقص من طرفها الأيسر له وتتمثل في تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة اشترتها أو أنشأتها المؤسسة لا من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة[3]، حيث تغطي الاستثمارات في أجل أقصاه"5" سنوات ويفرق

[1]. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 96.
[2]. حسن علي خربوش، عبد المعطي رضا أرضيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، كلية الاقتصـــــاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1996، ص13.

*PCN plan comptable national.

[3] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، بدون طبعة، 1999، ص96.

VIZZAVONA بين الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية، حيث يحسن هذا التصنيف قراءة الميزانية كما أن تصنيفها حسب خصائصها يسمح بمتابعة تطور سياسته الاستثمار بالمؤسسة[1]، وتشمل هذه الاستثمارات:

1. **الاستثمارات المادية:** أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد...
2. **الاستثمارات المعنوية:** محلات تجارية، براءات، علامات تجارية، مصاريف إعدادية
3. **الاستثمارات المالية:** سندات، قروض، كفاءات.

ثالثا– المفهوم الاقتصادي للاستثمار: يتحدد مفهوم الاستثمار الاقتصادي حسب نظرة المسير إلى الاستثمار ومن بين أهم المفاهيم الاقتصادية نذكر:

"إن الاستثمار عملية اقتصادية، حيث أنه مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية وأنه يقوم على معايير اقتصادية في حساباته المختلفة سواء كانت لتقييم الجدوى أو لتقويم الأداء[2].

كما يعرف على أنه: "التضحية بالموارد التي يستعملها في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، أو هو التضحية باستهلاك عاجل أكيد قصد الحصول على استهلاك اجل أوفر غير أكيد[3].

ويعرف أيضا أنه: ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك وعادة يستهلك في إنتاج طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة[4].

فالاستثمار في المفهوم الاقتصادي يلزم المستثمر تقبل مبدأ التضحية في الاستهلاك الحاضر كما عليه أن يكون مستعداً لتحمل درجة معينة من المخاطر بغية الحصول على إيرادات وأرباح مستقبلية.

ويتميز هذا الأخير بعلاقة مزدوجة، فهو وثيق الارتباط من ناحية بالادخار، كما أن علاقته بالاستهلاك علاقة قوية من جهة أخرى.

- **علاقة تمويلية** : نظراً لأن الادخار يوجه إلى شراء السلع الاستثمارية الإنتاجية كرأس مال عيني أو حقيقي .
- **علاقة إنتاجية:** ذلك بأن الاستثمار هو الأداة التي لا غنى عنها كعنصر من العناصر الإنتاجية، هذا ما يثبت العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار، فهي علاقة إنتاجية.

[1]. PATRICE VIZZAVONA, Gestion financière, Berti édition, 9 édition, p07 بتصرف.
[2]. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص18.
[3]. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 225.
[4] . طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1997، ص123.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار، تصنيفاته، ومجالاته

تختلف الاستثمارات باختلاف الميادين والقطاعات الموجهة إليها، كما أنها تختلف أيضا باختلاف الأهداف المسطرة من قبل المستثمرين، ويمكن التمييز بين أهم أنواعها وتصنيفاتها ومجالاتها وفقا لمجموعة من المعايير:

الفرع الأول– أنواع الاستثمار: يقسم الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاديين إلى نوعين

أولا– الاستثمار الحقيقي: هو ذلك التيار من الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي على شراء وتكوين أو إنتاج الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (معدات، آلات، تجهيزات تقنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية)، زيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسيطة، سلع نهائية) خلال فترة زمنية محددة[1]، وبالتالي فهي الاستثمارات التي من شأنها توفير الحق في حيازة أصول حقيقية أو الحصول على أصول مادية ملموسة تساهم في زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع فهي ذات قيمة اقتصادية، كما أن استخدامها يترتب عنه منافع اقتصادية إضافية مثل إنتاج السلع أو توفير الخدمات.

ثانيا– الاستثمار الظاهري: يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى أخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية[2]، وينقسم الاستثمار الظاهري بدوره إلى صنفين:

1. **الاستثمار المالي:** يتمثل الاستثمار المالي في معاملات تنشأ بين الأفراد، وتتجسد في تداول الأوراق المالية،كالأسهم والسندات، فهي عبارة عن وثائق ومستندات تبرهن على حق حاملها بمطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها[3]، إلاّ أنّ هذه العملية لا تنشأ عنها أي منفعة اقتصادية إضافية ولا تؤثر في زيادة الطاقة الإنتاجية بالرغم من الارتفاع الذي قد يحدث في سعر الورقة المالية المتداولة.
2. **الاستثمار في الموجودات المستعملة:** ويتمثل في المشتريات من السلع الإنتاجية المستعملة التي كانت موجودة من قبل أي تملك جميع أنواع الأصول الرأسمالية القديمة المستعملة[4].

كما يفرق الاقتصاديون أيضا بين الاستثمار التابع والتلقائي:

ثالثا– الاستثمار التلقائي: يمثل الاستثمار المستقل، والمبادرة الذاتية الخارجة عن التأثيرات السلوكية (الدالية)

[1]. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط5،2011، ص210.
[2]. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ص170.
[3]. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص16.
[4]. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، نفس المرجع، ص211.

لعوامل معينة مثل الدخل أو الفائدة[1]، فهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد ومن أمثلة ذلك: استثمارات الحكومة لإقامة الصناعات الثقيلة، الصناعات الحربية[2]، بحيث تعوض هذه الاستثمارات أثمانها في فترات طويلة.

رابعا– الاستثمار التابع: هو الاستثمار الذي يتبع الدخل، بمعنى أنه كلما ارتفع فان الاستثمار لإنتاج سلع رأسمالية جديدة يرتفع، والعكس صحيح[3]، بحيث يقبل الأفراد على هذا النوع من الاستثمار بدافع الأرباح ولو لا توقع الأرباح لما أقدم عليه المستثمرون.

الفرع الثاني– تصنيفات الاستثمار: تتمثل أهم التصنيفات الشائعة للاستثمار فيما يلي:

أولا– تصنيف الاستثمارات حسب أهدافها: تصنف الاستثمارات على هذا الأساس إلى ثلاثة أنواع

1. **استثمارات توسعية:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى توسيع المشاريع ومضاعفة طاقتها الإنتاجية، وذلك بإضافة أصول إنتاجية جديدة كشراء الآلات والمعدات، كما يمكنها التوسع من خلال إضافة منتجات إضافية جديدة إلى السوق والبحث عن نقاط بيع إضافية لمنتجاتها.

2. **استثمارات إحلالية:** تهدف هذه الاستثمارات إلى استبدال المكائن والمعدات الجديدة بمكائن قديمة، ويعود سبب الاستبدال إما الاستهلاك الآلة، أو سبب التقادم التكنولوجي[4]، وذلك من أجل رفع الطاقة الإنتاجية للمشروع وتخفيض تكاليف الإنتاج، كما يتعين على المؤسسة تحديد الأصل الأفضل من بين البدائل المتاحة، وأيضا تحديد الوقت المناسب لعملية التجديد والإحلال.

3. **استثمارات إبتكارية أو تطورية:** هي التي تعتمد على التغيرات التكنولوجية لتلبية أذواق المستهلكين أو لمواكبة التطور التكنولوجي وزيادة القدرة على المنافسة[5]، وذلك عن طريق إقحام منتجات جديدة إلى السوق أو تغيير طبيعة المنتجات السائدة في السوق نفسها، بالاعتماد على بعض التغيرات التكنولوجية الحاصلة ويمكن لهذه العملية الحصول على منتجات ذات جودة عالية وذات طبيعة تنافسية بإمكانها جذب المستهلكين وتحقيق رواج للسلعة المبتكرة وبالتالي رفع العائد على المشروع، كما أنه بالإمكان عدم تقبل المستهلك للسلعة الجديدة والإحجام عنها، وهذا ما يؤدي إلى إلحاق خسارة بالمشروع.

---

[1]. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، مرجع سابق، ص26

[2]. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، الشروق، 2008، الجزء الأول، ص43.

[3]. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص170.

[4]ALAIN BRUNO et CHRISTIAN ELLEBOODE, dictionnaire d'économie et des sciences sociales, le même référence p285.

[5]. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2007، ص272.

ثانيا– تصنيف الاستثمار حسب المعيار الجغرافي: وتصنف إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية

1. الاستثمارات المحلية: هي مختلف فرص الاستثمار المتاحة في السوق المحلية والتي تهدف إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد داخل الدولة، عن طريق مختلف أدوات الاستثمار مثل العقارات، الأوراق المالية، المشاريع التجارية... من خلال رؤوس أموال محلية وطنية دون مشاركة الأجانب في ذلك أو رؤوس أموالهم أي رؤوس الأموال الأجنبية[1].

2. الاستثمارات الخارجية: هي مختلف فرص الاستثمار المتاحة في الأسواق الأجنبية، باستخدام كافة أدوات الاستثمار، وتتضمن هذه العملية توجيه مدخرات الدولة إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد في دولة أجنبية[2].

وتتم هذه الاستثمارات إمّا بشكل مباشر أو شكل غير مباشر:

أ. الاستثمار الخارجي المباشر: يتعلق الاستثمار الأجنبي المباشر بتصدير رؤوس الأموال لإنشاء فروع شركات في دول أجنبية، بحيث تكون هذه الأخيرة بحاجة إلى رؤوس الأموال لإنتاج ما تحتاجه من سلع بهدف تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، إلاّ أن المستثمر بالخارج بالنهاية يعمل وفقاً لصالحه وصالح أرباحه، فقد تصبح هذه الدول تعاني من التبعية الاقتصادية وهذا ما يؤثر سلباً على اقتصادها.

ب. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: وهو ما يعرف أيضا بالاستثمار المصرفي، حيث يقوم المصرف بتوظيف الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار التي تلقاها بصفته مضاربا، وذلك باستخدام وسائل عديدة [3] مثل عقود المضاربة و عقود المشاركة.

وفي هذه الحالة يكون الاستثمار غير مباشر بالنسبة للفرد المستثمر، إلاّ أنّه استثمار مباشر بالنسبة للمصرف أو لشركة الاستثمار التي تنشط في البلد الأجنبي، أمّا فيما يخص الأرباح في هذه الاستثمارات إن وجدت فإنها توزع على المستثمرين بعد اقتطاع حصة المصرف أو الشركة المستثمرة وذلك حسب الاتفاق الذي تم بين المصرف و المستثمرين .

ج.الاستثمارات المختلطة: هي الاستثمارات التي تجمع بين رؤوس الأموال المحلية و رؤوس الأموال الأجنبية[4] .

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص52.
[2]. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، مرجع سابق، ص24.
[3]. نفس المرجع سابق ، ص25.
[4]. عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص52.

ثالثا– تصنيف الاستثمار حسب الشكل القانوني: تصنف الاستثمارات حسب الشكل القانوني إلى ثلاثة أنواع:

1. الاستثمارات الخاصة: تمثل الاستثمارات الخاصة أهم أشكال الاستثمار السائدة في المجتمعات خاصة الرأسمالية منها، وتتمثل بصفة جوهرية في ما يقوم به الأفراد والمستثمرون والشركات الخاصة والقطاع الخاص عامة من إنفاق لحسابهم الخاص[1]، وتتميز هذه الاستثمارات بتحقيق الأرباح لصاحبها أو للمؤسسة المنجزة فقط وهذا ما يسمح بارتفاع الحافز على زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، كما تتسم بمرونة الإدارة والتنظيم وسهولة اتخاذ القرارات.

2. استثمارات عامة: هو الاستثمار الذي يكون في شكل استثمار حكومي أو قطاع أعمال عام وتؤول ملكيته دائما إلى الملكية العامة[2]، حيث تقوم بإنجاز هذه المشاريع الاستثمارية الدولة بصفتها المالك لها بهدف تحقيق التنمية الشاملة وإشباع الحاجات العامة، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ومن أمثلة هذه الاستثمارات الطرقات، المطارات، السدود، حماية المحيط، وتخضع هذه الاستثمارات للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من قدرة القائمين عليه على اتخاذ القرارات أي تسوده المركزية، ويتميز بعوائد متدينة فالحكومة تهدف إلى تحقيق خدمات للمواطن والاستثمارات الأخرى.

3. استثمارات مشتركة: هي استثمارات ذات أهمية اقتصادية بالغة، حيث تقوم الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص لانجازها، حيث توجه الدعوة للخواص للمشاركة في الاستثمارات والمشاريع الضخمة، وذلك عن طريق شراء حصص في المنشآت الحكومية سواءً كانت إنتاجية أو خدمية، فهو يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة بنسب متفاوتة إلا أن إدارة الاستثمارات المختلطة تكون معظم المنشآت المشتركة من حق الدولة .

رابعا– تصنيف الاستثمارات حسب مدتها: نميز ثلاثة أنواع

1. استثمارات طويلة الأجل: وهي تعبر عن الاستثمار الذي تزيد مدته عن "5" سنوات، فهو يسعى إلى تحقيق عائد على المدى الطويل، ويتميز بأنه يتحمل المخاطر ولا يتعجل الربح وقابل للاستمرار عبر الزمن[3]، وتتمثل هذه الاستثمارات في مجموعة الأصول والمشروعات الاقتصادية الجديدة، أو في إيداع الأموال لدى البنوك أو الاكتتاب في الأوراق المالية طويلة الأجل، والهدف الأساسي من هذه

[1]. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص211.
[2]. نفس المرجع، ص53.
[3]. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، نفس المرجع السابق، ص49.

الاستثمارات هو تحقيق عوائد مرتفعة، وتتميز هذه الاستثمارات بالمواصفات التالية[1]: ضخامة المبالغ النقدية، تعاظم درجة الخطورة المرتبطة بالاستثمار، حيث هناك علاقة طردية بين العمر الإنتاجي للاستثمار ودرجة المخاطرة.

2. استثمارات متوسطة الأجل: هو الاستثمار الذي يكون من سنة وحتى 5 سنوات[2]، أي يتم نشاطها خلال دورات استغلالية محددة فهي عبارة عن استثمارات تكميلية لتحقيق الأهداف الموجودة، حيث تمثل الفئة الأكثر انتشارً في الاستثمار، ومن أمثلتها: مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات، شراء أوراق مالية لمدة تقل عن 5 سنوات، استئجار أصل معين وتشغيله في هذه المدة.

3. استثمارات قصيرة الأجل: هي الاستثمارات التي لا تزيد مدة حياتها عن السنة، وتسمى أيضاً الاستثمارات التشغيلية، حيث تكون مدة حياتها متعلقة بدورة استغلال واحدة، وتدر عوائدها في نفس الدورة، فهي تتميز بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية، ومن أهم هذه الاستثمارات نجد الاستثمارات المالية ذات المدة الزمنية القصيرة، أو التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

الفرع الثالث– مجالات الاستثمار: يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار، وذلك حسب المجال الذي توجه إليه إيرادات هذه الاستثمارات وتفيد هذه التفرقة في مجال التخطيط للاستثمار.

أولا– الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت: يتكون من الأصول المعمرة يطلق عليها أحيانا السلع الرأسمالية، والتي صممت لتدعم القدرة الإنتاجية في المستقبل[3]، حيث يقوم مصطلح تكوين رأس المال على حقيقة كون المجتمع لا يجند كل طاقته الإنتاجية لخلق سلع الاستهلاك المباشر، بل إنه يحول قسما منها لصناعة وإنتاج السلع الرأسمالية، أي أن تعبير تكوين رأس المال يتحدد من الناحية العلمية بتراكم رأس المال المادي[4]، ويتكون رأس المال الثابت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما يلي:

1. تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية: مثل المباني، الآلات، المعدات.. الخ.

2. تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية: ومن أمثلة هذا النوع بناء السدود، تشييد الطرق ...الخ، حيث يرفع هذا النوع من الاستثمارات الطاقة الإنتاجية في الفروع المختلفة للنشاط

[1]. علي الضيف، تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مركب المضادات الحيوية بالمدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص8.
[2]. عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، نفس المرجع السابق ، ص49
[3]. جيمس جيوارتيني، ريجارد أستروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص252.
[4]. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، نفس المرجع، ص208.

الاقتصادي، أي أن المشروعات التي تدخل في إطار هذا النوع من الاستثمار تعتبر ضرورية لخلق القيمة المضافة في المشروعات الأخرى.

ثانيا– الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: يتكون من الإضافات إلى المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تبع بعد، إذ تحتفظ المنشات بشكل عام خلال وقت ما بمخزون من المواد الخام والسلع تامة الصنع، وبمرور الوقت فإن هذه المنشات تضيف إلى المخزون أو تسحب منه والتغير في أرصدة المخزون خلال فترة ما يشكل عناصر الاستثمار في المخزون[1]، و يميز الاقتصاديون بين نوعين من الإضافة إلى المخزون السلعي[2]:

1. **الإضافة الاختيارية:** هو المخزون الذي تحتفظ به الوحدات الإنتاجية لأغراض التشغيل سواء كان صناعيا أو تجاريا، على أن تقوم هذه الوحدات بالسحب منه أو الإضافة إليه على حسب الأحوال الاقتصادية، حيث يكون الغرض من المخزون السلعي الاختياري في المؤسسات الصناعية هو تسهيلا للعمليات الإنتاجية، وضمان استمرارها دون توقف، أمّا المؤسسات التجارية فيكون الغرض من المخزون السلعي الاختياري هو تسهيل عمليات التجارة، حتى يتمكن جميع المتعاملين التجاريين من تسليم السلع إلى العملاء فور تلقي طلباتهم.
2. **الإضافة الإجبارية:** هو ذلك التغير في المخزون الذي يحدث إمّا نتيجة خطأ تحديد حجم الإنتاج أو حجم الطلب على المنتجات، وتجد المؤسسات نفسها عاجزة عن تصريف جزء من إنتاجها، فتضطر إلى إيداعه في المخازن، وهذا الإيداع يدل على الإسراف وتبديد موارد المجتمع وقد يكون المخزون السلعي بدافع المضاربة، فقد يحدث أن تقوم بعض الوحدات باحتجاز جزء من الموارد المتاحة في فترة معينة توقعا لارتفاع الثمن في فترة مقبلة مما يسمح بتحقيق أرباح، وهو استثمار مرغوب فيه.

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار وأهدافه

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص ومجموعة من الأهداف بالغة الأهمية في جميع الدول، تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية المؤطرة لها ولا يمكن أن يكون الاستثمار أكثر من أنه العمود الفقري أو الركيزة الأساسية لأي اقتصاد، وذلك لأن أهميته تتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب المحيطة بالمجتمع كالجانب الاجتماعي والثقافي، كما أن هذه الأهداف تتباين حسب الإمكانات المالية المتاحة ومستوى وطبيعة طموحاته الاقتصادية

[1]. جيمس جيوارتيني، ريجارد أستروب، الاقتصاد الكلي، نفس المرجع ، ص252
[2]. علي الضيف، تقييم المشاريع الاستثمارية، مرجع سابق، ص11، بتصرف

وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة وما يسود من مناخ استثماري في محيط نشاطاته وأخيرا ما يميز به شخصيا أو ما يعتمد عليه من قدرات أو أجهزة إدارية[1].

الفرع الأول- خصائص الاستثمار: تتمثل أهم خصائص الاستثمار فيما يلي[2]:

أولا- تكاليف الاستثمار: تتمثل تكاليف الاستثمار في مجموع المصروفات المرتبطة بشراء العدد والآلات الرأسمالية، والمباني والمواد الخام، وأجور العمال والخدمات العامة[3]، حيث يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتقسم هذه التكاليف إلى نوعين :

1. **تكاليف ابتدائية:** تمثل مجموعة من المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع ويتم إنفاقها مع بداية المشروع

إلى أن تحقق هذه الأخيرة تدفقات نقدية، وتشمل التكاليف الابتدائية تكاليف الأصول الثابتة مثل: الأراضي، المعدات، المباني، الآلات حيث تمثل هذه الأصول الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيدية مثل مصاريف التصميمات الهندسية، الدراسات التدريبية للعمال ...

2. **تكاليف تشغيلية:** تظهر تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار أي مرحلة التشغيل والاستغلال بعد إقامة المشروع ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل أي ظهور مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لإقامة العملية الإنتاجية واستغلال طاقات المشروع المتاحة، ومن بين هذه التكاليف، النقل، التأمين، الأجور ومصاريف المستخدمين، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

3. **التدفقات النقدية:** هي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها على مدى حياة المشروع الاستثماري مخصوم منها مستحقات الاستثمار كالضرائب، الرسوم، والمستحقات الأخرى.

4. **مدة حياة المشروع:** هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذو تدفق نقدي موجب، ويستند في تحديد هذه المدة على تحديد الحياة المادية لمختلف الوسائل والتركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي مدة الحياة الاقتصادية للمشروع.

[1]. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، مرجع سابق، ص20.
[2]. قحطان السيوقي، اقتصاديات المالية العامة ، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989، ص،ص 303.305. بتصرف.
[3]. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص209.

5. القيمة المتبقية: هي الجزء الذي لم يهتلك من التكاليف الأولية للاستثمار وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا للمؤسسة، أي تضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

الفرع الثاني– أهداف الاستثمار: وتنقسم أهداف الاستثمار حسب مختلف المجالات إلى ثلاثة أنواع

أولا– الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1. **تحقيق الأرباح:** تعتبر الأرباح الهدف الذي يسعى كل مشروع لتحقيقه كعائد لرأس المال المستثمر، ويعتبر الربح هدف المستثمر الخاص، كما أن الدولة تسعى أيضا إلى تحقيق المنفعة العامة من خلال استثماراتها، والحصول على موارد مالية لتغطية نفقاتها وهذا ما يتناسب مع طبيعة النظام الإسلامي من خلال تحقيق المنفعة العامة[1].
2. **تكوين الثروة وتنميتها:** زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات مما ينتج فرصة التصدير ومنه توازن الميزان التجاري وهذا ما يرفع رصيد خزينة الدولة من العملة الصعبة، مما يزيد من قدرة الاقتصاد الوطني، كما يحفز الاستثمار على تشغيل عوامل الإنتاج، والاستخدام الأكفأ لها لرفع الطاقة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج، وذلك لأجل تغطية الحاجات اللازمة، وزيادة قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد، هذا ما يؤدي إلى تكوين الثروة وتنميتها في المستقبل.
3. **المحافظة على قيمة الموجودات:** الحفاظ على قيمة الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر[2]، مثل التنويع في مجالات الاستثمار، والاستخدام الأكفأ للأصول المستثمرة في كافة مراحل الاستثمار للتقليل من الخسائر وزيادة التدفقات الصافية للعوائد حتى لا تنخفض قيمة الموجودات والثروات.

ثانيا– الأهداف الاجتماعية: يسعى المشروع الاستثماري إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق المسؤولية الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكتسب رضاء العملاء والقائمين على صناعة القرار[3].

[1]. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة، الجزائر، ص11.
[2]. هوشيار معروف، الاستثمار الأسواق المالية، مرجع سابق، ص20.
[3]. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، طبع، نشر وتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة ، 2000، ص22.

ومن بين أهم هذه الأهداف[1]:

1. خلق مناصب الشغل وتقليص البطالة حيث يهدف الاستثمار إلى إيجاد فرص التوظيف للقوى العاملة لتحسين إنتاجية عوامل الإنتاج والقضاء على البطالة في كافة صورها.

2. تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة وتحقيق العدالة في توزيع الثروة على أصحابها بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري لهذا الغرض .

3. تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وخلق التعاون والعمل كفريق عمل متكامل، والحد من حالات التوتر الاجتماعي والقضاء على السلوكيات الضارة وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

ثالثا– الأهداف السياسية[2]: من أهم الأهداف السياسية نذكر:

1. زيادة القدرة الأمنية، وأداء النظام السياسي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

2. تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى ومع المنظمات .

3. إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

4. الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات، وكسب سوق خارجي وتعظيم المبيعات[3].

[1]. يحي ولد محمود ولد جدو، الاستثمار في البلدان النامية ، المعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريتانيا- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، فرع العلوم الاقتصادية، 2012، ص8 بتصرف.
[2]. نفس المرجع السابق، ص8
[3]. عبد الحميد عبد المطلب، دراسة جدوى المشروعات الاقتصادية، مرجع سابق، ص22

المبحث الثاني: مبادئ الاستثمار، محدداته وأدواته والمخاطر المتعلقة به

إن التقلبات التي يخضع لها الاستثمار تعد أمراً بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي فهو عنصر غير مستقر وحساس لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والمتغيرات والتنظيمية والتقنية، ولو كان من الممكن تفسير هذه العوامل لكنا قطعنا شوطا كبيراً في تفسير التغيرات المنتظمة في الدخل القومي، فهو يمثل أهم مصادر هذا الأخير، وبالتالي يجب الإحاطة بكافة المبادئ والمحددات التي يعتمد عليها الاستثمار، والتعرف على أدواته والمخاطر التي يمكن أن تنجم على هذه الاستثمارات.

المطلب الأول: مبادئ الاستثمار ومحدداته

يتوقف الاستثمار على مجموعة من المبادئ تسهل على المستثمر عملية الاختيار والتوجه إلى المجال المرغوب فيه، بحسب طبيعة وخبرة هذا الأخير، بالإضافة إلى مجموعة العوامل المحددة لعملية الاستثمار والتي تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار بالإقبال أو الإحجام عنه.

الفرع الأول– مبادئ الاستثمار: حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار الأمثل للاستثمار لابد عليه من مراعاة مجموعة المبادئ التالية:

أولا– مبدأ تعدد الخيارات: إن التفكير في استثمار الفائض من الأموال يلزمنا باستعمال الرشادة العقلانية في اختيار المشروع المناسب من بين البدائل المتاحة وفقا لما هو متاح لديه من مدخرات، ويراعي المستثمر الرشيد في اختياره ما يلي[1]:

1. حصر البدائل المتاحة و تحددها.
2. تحليل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري .
3. الموازاة بين البدائل في ضوء نتائج التحليل .
4. اختيار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل التي تعبر عن رغباته .
5. كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة أن يستعين بالوسطاء الماليين.

ثانيا– مبدأ الملائمة: نقصد بذلك نوعية وحجم وتكنولوجيا الاستثمارات لطبيعة المستثمر، أي أن تتلاءم هذه الاستثمارات المختارة مع طبيعة المشروع لكفاءته وخبراته لتسهيل مهمة إدارة هذه الاستثمارات[2].

[1]. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، مرجع سابق، ص288 .
[2]. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص270

ثالثا– مبدأ التنويع (تنويع المخاطر): يلجأ المستثمر إلى تنويع استثماراته للحد والتقليل من درجة المخاطر التي يتحملها المشروع لأن تنويع الأدوات الاستثمارية يؤدي إلى تخفيض الخطر، وفي ضوء العلاقة بين العائد والمخاطر نقوم باختيار الأدوات الاستثمارية الملائمة والتنوع يجب أن يكون محسوب وإيجابي وكمعامل ارتباط سلبي بين الأدوات المختارة[1].

رابعا– مبدأ الخبرة و الكفاءة: لكي ينجح الاستثمار الذي تم اختياره، من الأحسن أن يتمتع المستثمر فيه بقدر كاف من الخبرة والكفاءة، وإلاّ يتم الاستعانة بالمستشارين الذين يتمتعون بالقدرة والخبرة في هذا المجال.

الفرع الثاني– محددات الاستثمار: لا يوجد هناك اتفاق أو إجماع في الرأي بين الاقتصاديين حول محددات الاستثمار، إلاّ أنه بشكل عام اعتمد الاقتصاديون مجموعة من العوامل سنوجزها فيما يلي:

أولا– سعر الفائدة: يمثل معدل سعر الفائدة كلفة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار والتوسع الرأسمالي، ويتحدد هذا الأخير من قبل السلطات النقدية في الدولة في النظام الاشتراكي، أمّا في النظام الرأسمالي فيحدد كل بنك سعر فائدة يتلاءم وطبيعة حجم الائتمان، مع تحديد سقف للفائدة يحدد من قبل البنك المركزي والسلطة النقدية هي البنك المركزي[2]، وبما أن أغلب المشاريع الاستثمارية تعتمد على القروض فإن سعر الفائدة يلعب دوراً هاماً في التأثير على قرارات الاستثمار.

وبالرغم من أن الدراسات الحديثة أثبتت أن سعر الفائدة السائد في السوق ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على قرارات الاستثمار، إلاّ أنّ مرونة الطلب الاستثماري بالنسبة للتغير في سعر الفائدة تكون كبيرة إلى حد ما، وبالتالي إذا تم الاستثمار في كل المشاريع المربحة فإن أي زيادة جديدة في الاستثمار تعتمد على سعر الفائدة، إذا كلما انخفض سعر الفائدة زاد الاستثمار[3]، والعكس صحيح حيث أن سعر الفائدة المنخفض يغري المستثمرين على إقامة المشروعات الجديدة والتوسع في المشروعات القائمة إلاّ أن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاقتراض ممّا يحد من المشاريع الاستثمارية.

ثانيا– الكفاية الحدية لرأس المال: يعرف "**كينز**" الكفاية الحدية لرأس المال بأنها عبارة عن معدل الخصم "Discount rate" الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده[4]، أو أن الكفاية الحدية لرأس المال تعبر عن معدل العائد المتوقع على تكلفة الرأسمالي أو بعبارة أخرى الربحية المتوقعة للأصل الرأسمالي[5].

[1]. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق ، ص270 .
[2]. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص 110.
[3]. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص125.
[4]. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلّي، مرجع سابق، ص174.
[5]. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص111.

حيث أشار كينز في كتاباته إلى فكرة الكفاية الحدية لرأس المال، فكلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة زاد الاستثمار وكلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أقل من مستوى سعر الفائدة قل حجم الاستثمار، فالعلاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة إذا ما كانت الكفاية الحدية لرأس المال ثابتة، وطردية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال إذا ما افترضنا ثبات معدل الفائدة[1].

أما بالنسبة للكفاية الحدية الاجتماعية، فإن الاستثمار يتوقف على مدى ما يقدمه مشروع للمشاريع الأخرى وما يحققه من قيمة مضافة وما يستخدمه من مواد أولية محلية وما يوفره من فرص عمل،كما أن السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات تسعى دائماً باستخدام أنسب الطرق إلى تحقيق الكفاية الحدية الاجتماعية القصوى.

ثالثا– معدل التغيير في الدخل: إن التغير في معدل الدخل الوطني له دور هام في التأثير على الاستثمار أكثر من تأثير الدخل القومي نفسه، ونمو الدخل القومي معناه زيادة في الطلب الكلي وزيادة في حجم المبيعات وزيادة في الأرباح ممّا يحفز على الاستثمار[2]، ولذلك فإن قرارات رجال الأعمال الخاصة بإنشاء مشاريع جديدة أو الحصول على معدات جديدة إنما يتوقف على مستوى الدخل المستقبلي[3]، ويتضح ذلك جليا بالإسقاط على الواقع فعندما يكون معدل التغير في الدخل في الاتجاه الموجب بالزيادة يرتفع الطلب على السلع الاستهلاكية مما يلزم بزيادة إنتاج هذه السلع لسد حاجيات المجتمع لها، وتتطلب هذه الزيادة الرفع من الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الاستثمار، أما عندما يكون معدل التغير في الدخل سالبا بالنقصان، فإن الطلب على الإنتاج يكون منخفضاً مما يخفض الإنفاق الاستثماري على المشروعات القائمة، كما أنه لن تكون هناك استثمارات جديدة.

رابعا– الأرباح المحققة: تعتبر الأرباح المحققة من بين المحددات الهامة للاستثمار حيث أن ارتفاع الربح المتحقق يثير الرغبة في زيادة حجم الاستثمار بينما انخفاضه قد يؤدي إلى تأجيل الاستثمار وربما الاكتفاء باستبدال المستهلك(الاهتلاك) من رأس المال في المشروع[4]، ويحفز الربح المحقق المشاريع الاستثمارية عن طريق التمويل الذاتي، إذ أنه حتى ولم تكن مؤسسات الأعمال قادرة أو راغبة في اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، فإنها تلجأ إلى تخصيص أرباحها المحتجزة كلياً أو جزئياً في تمويل مشروعاتها هذا ما يجعل من الأرباح مصدراً هاماً للأموال القابلة للاستثمار، وبالتالي فإن الطلب على الاستثمار خلال فترة زمنية معينة هو دالة حجم الأرباح المتحققة خلال هذه الفترة[5].

---

[1]. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية ،مرجع سابق، ص42.
[2]. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص271.
[3].ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر،عمان، ط1999،1، ص180.
[4]. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص127.
[5]. نفس المرجع السابق، ص127.

خامسا– توقعات المستثمرين: تلعب التوقعات دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية العامة، فالاستثمار عبارة عن مغامرة تتعلق بالمستقبل، وبالتالي يتوقف الاستثمار على مدى الثقة في السياسة الاقتصادية المتبعة، حيث يؤكد كينز أن المستثمر لا يقبل على الاستثمار إلاّ إذا توقع الربح، وتحقيق الدخل من المشاريع الاستثمارية هذه أثناء حياتها الاقتصادية، ويعتمد الدخل المتوقع على العوامل التالية[1]:

1. الإنتاجية المادية الآلية الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع ومدى تطورها وخاصة إذا كان هناك طلب كلي ترتفع على السلعة.
2. السعر الذي تباع به السلع التي تنتج بمساعدة الآلة الرأسمالية ويتوقف السعر على ظروف السوق والطلب المستقبلي على السلعة المنتجة.
3. تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى وغيرها من التكاليف التي تدفع مقابل استعمال مقادير إضافية من التجهيزات الإنتاجية.

وهنا يتضح جلياً أن سعر الفائدة ليس هو المهم بحد ذاته، وإنما قدرة المستثمرين على تحقيق إيرادات تكفي لتغطية سعر الفائدة أو كلفة الحصول على الأموال وكذلك تحقيق نسبة من الأرباح حتى يكون المشروع الاستثماري مربحاً وتكون توقعات المستثمرين متفائلة.

سادسا– التقدم العلمي و التكنولوجي: إن التقدم العلمي والتكنولوجي من شأنه أن يرفع من كفاءة الإنتاج وبالتالي الرفع من الكفاية الحدية لرأس المال (الاستثمار)، مما يعني تحقيق نفس الحجم من الإنتاج بتكاليف أقل أو بنفس مستوى النفقات يمكن رفع مستوى الإنتاج هذا ما يدفع المستثمرين الراغبين في تحقيق معدلات الربح مرتفعة وتعزيز مكانتها التنافسية بتحديد وتحديث مستثمراتها وإدخال المخترعات الجيدة لمواكبة التطور التكنولوجي، كما قد يأتي التقدم التكنولوجي بمنتجات جديدة تقتضي إقامة استثمارات جديدة لإنتاجها ويحفز على ذلك ارتفاع مستوى الطلب على هذه المنتجات وانخفاضه على المنتجات القديمة، إذن التقدم العلمي والتكنولوجي يرفع قيمة معدل العائد ويتمثل ذلك بانتقال منحنى الطلب بالاستثمار (منحنى الكفاية الحدية لرأس المال)، إلى اليمين أي يزيد عند كل مستوى من مستويات أسعار الفائدة[2].

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار

يمثل الاستثمار إنفاق الأموال في أصول يستخدمها المشروع لفترة زمنية محددة، وبالتالي يمكن تعريف أداة الاستثمار أنها ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق

[1]. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص111.
[2]. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، نفس المرجع، ص126.

البعض على أدوات الاستثمار إصلاح وسائط الاستثمار[1]، وتصنف أدوات الاستثمار حسب النوع الذي ينتمي إليه، حيث يمكن التمييز بين أدوات الاستثمار المالي وأدوات الاستثمار الحقيقي.

الفرع الأول– أدوات الاستثمار الحقيقي: تتمثل أدوات الاستثمار الحقيقي في العقارات، السلع والمشروعات الاقتصادية.

أولا– العقارات: تعتبر العقارات من بين أدوات الاستثمار التي تتمتع بدرجة عالية من الأمان لأن المستثمر يحوز على أصول حقيقية يتمتع بحق التصرف فيها، ويحتل الاستثمار بالعقارات المركز الثاني بعد الاستثمار بالأوراق المالية في مجال الاستثمار وتكون المتاجرة في العقار إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر :

1. **الشكل المباشر:** يكون في حالة شراء المستثمر عقار أو أصل حقيقي مثل: المباني، الأراضي، وسائل النقل... حيث تكون لصاحبه الحرية المطلقة للتصرف فيه، فيمكن له استثماره لمدة طويلة الأجل بغية تحقيق العوائد،كما يمكن له بيعه أو تأجيره متى شاء.

2. **الشكل غير المباشر:** يتم هذا الاستثمار عن طريق شراء سندات عقارية مصدرة من قبل بنوك عقارية أو المشاركة في محفظة مالية متخصصة بالعقارات، ويتمتع حملة هذه السندات العقارية المضمونة بعقارات الاستيلاء على هذه الضمانات في حالة عجز المدين عن دفع أو سداد قيمتها.

ثانيا– السلع: تعتبر بعض المعادن النفيسة كالذهب، الفضة، البلاتين، وكذا بعض السلع التي تتمتع بمزايا خاصة، مثل القطن، البن، الشاي أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي، فهي عبارة عن سلع تنظم لها أسواق خاصة أو بورصات يتم التعامل فيها بين المستثمرين عن طريق البيع والشراء المباشر بغية تحقيق الأهداف، كما يتم التعامل فيها عن طريق عقود خاصة تسمى التعهدات المستقبلية وهي عبارة عن عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار، غالباً ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة، بتاريخ معين في المستقبل، مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد[2]، وهو في هذه الحالة يشبه كثيراً المتاجرة بالأوراق المالية، إلاّ أن المتاجرة بالسلع تكون أكبر مخاطرة في معظم الأحيان، ومن بين أهم بورصات السلع: بورصة الذهب بلندن ، بورصة القطن بنيويورك ....

ثالثا– المشروعات الاقتصادية: تتمثل المشاريع الاقتصادية في توظيف رؤوس أموال ومجهودات جماعية لإنتاج سلع وخدمات حقيقية في شتى المجالات التجارية، الصناعية، الزراعية، أو الخدماتية، بغية تحقيق عوائد مستمرة وبشكل منتظم، تحقيق مناصب شغل إضافية وإشباع حاجات الأفراد الحقيقية، وبالتالي فالمشروعات

[1]. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، مرجع سابق، ص42.
[2]. نفس المرجع السابق، ص،ص43.44.

الاقتصادية لها دور اجتماعي هام، فهي من بين أهم أدوات الاستثمار الحقيقي وأكثرها انتشاراً ، وتتميز المشروعات الناجحة ببعض الخصائص منها:

1. المحافظة على رأس المال الأصلي.
2. حق إدارة أصول المشروع.
3. تحقيق عائد مرتفع، وبشكل منتظم خاصة إذا كان دخل المستثمر مستمراً.
4. تحقيق مكاسب رأسمالية جديدة نتيجة ارتفاع قيمة الاستثمار.

الفرع الثاني– أدوات الاستثمار المالي: لقد أصبحت أدوات الاستثمار المالي تلعب دوراً هاماً في مجال الاستثمار، وذلك لما يميزها من خصائص ولما توفره من مزايا للمستثمر خلافا عن باقي الأدوات، وتصنف الأوراق المالية وفقا لمجموعة من المعايير، فمنها ما يمثل أدوات دين ومنها ما يمثل أدوات ملكية، كما تصنف وفقاً للمعيار الزمني إلى أوراق مالية طويلة الأجل وأخرى أوراق مالية قصيرة الأجل، وتقسم حسب الدخل المتوقع لهذه الأوراق إلى أوراق مالية ذات دخل ثابت، وأوراق مالية ذات دخل متغير كما تصنف أيضا هذه الأوراق حسب درجة خطورتها من الأقل إلى الأكثر خطورة، وفيما يلي سنعرض أهم الأوراق المالية مرتبة وفقا للمعيار الزمني:

أولا– أدوات الاستثمار المالي قصيرة الأجل: يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **القروض تحت الطلب:** هي عبارة عن قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال ومن شروطها أنه يحق للبنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء[1].
2. **أذونات الخزينة:** هي عبارة عن أوراق مالية تصدرها الحكومة للمستثمرين الراغبين فيها مثل البنوك وشركات التأمين، بحيث لا تزيد مدة استحقاقها عن سنة واحدة وهي قابلة للتسويق ولا تحمل سعر فائدة محدد وإنما تباع بخصم على القيمة الاسمية[2].
3. **الأوراق التجارية:** تعتبر الأوراق التجارية من أدوات الاستثمار المالي، تصدرها الشركات الضخمة ذات المراكز الائتمانية القومية فهي تمثل أدوات اقتراض للقطاع الخاص، تتميز بفترات قصيرة حيث تتراوح مدّة استحقاقها من شهر إلى تسعة أشهر، ولا تحمل هذه الأوراق نسبة فائدة وإنما تباع بنسبة خصم من قيمتها بواسطة خبراء السوق أو من قبل الشركات المصدرة مباشرة، ولذلك فإن معدل الفائدة عليها يكون ضمنيا ويعتمد على نسبة الخصم ومدّة الاستحقاق[3]، وتتركز آلية تداول هذه

[1]. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، مرجع سابق ، ص46.
[2]. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصاريف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص110.
[3]. نفس المرجع السابق، ص 112.

الأوراق في شراء المستثمرين لها عندما تكون قيمتها السوقية منخفضة، ثم انتظار هؤلاء حتى ترتفع هذه القيم ليستفيدوا من الفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع وبعد ذلك يجري ترقب انخفاض الأسعار من جديد لشراء الأوراق المعنية وبذلك يمكن إعادتها إلى المؤسسات أو الجهات المصدرة لها[1].

4. **القبولات:** هي عبارة عن حوالات تنشأ بسبب الترتيبات الائتمانية قصيرة الأجل، حيث تمنح عادة للمستوردين والمصدرين أي لتمويل التجارة الخارجية، فهي تستخدم كضمان للمصدرين في قيمة البضاعة المصدرة وذلك طيلة الفترة الممتدة بين تأكيد البضاعة من قبل المستوردين، وحصول المصدرين على قيمة البضاعة بعد شحنها إضافة إلى ذلك فإنه قد تقوم مؤسسات مالية عديدة بالاستثمار بهذه القبولات عن طريق شرائها بخصم والاحتفاظ بها إلى موعد استحقاقها حيث تقوم بتحصيل كامل قيمتها الاسمية فتربح الفرق**2**، وبما أن القبولات المصرفية أداة نقدية قصيرة الأجل فإن فترة تسديدها تحددت غالبا مابين 30 و270 يوم ويمكن للمصدرين الأجانب الاحتفاظ بوثائق الضمان المصرفي هذه حتى يحين موعد استحقاقها كاملة وذلك بشكل خاص للبنوك التجارية**3** وبالتالي فهي تحمل البنوك المسؤولية النهائية لتسديد المدفوعات المطلوبة.
5. **شهادات الإيداع:** تعتبر شهادات الإيداع من أدوات الدين الحديثة نسبياً، وهي عبارة عن وثيقة تثبت وجود وديعة في بنك بمبلغ ثابت ولفترة محددة و بمعدل فائدة محددة [4]، فهي تمثل اعترافا من البنوك التجارية بحق حاملها بما أودع فيها من المال لأجل محدد[5]، وتتمتع هذه الشهادات بقابلية التسويق أو التداول عند توفر أسواق خاصة بها، فهي تتميز بعوائد مرتفعة نسبياً وبسهولة بيعها عند الحاجة، ممّا زاد إقبال الشركات الكبرى على شراء هذه الشهادات وتداولها.
6. **العملات:** هي عبارة عن المسكوكات المعدنية والعملة الورقية التي تصدرها الحكومة ويستخدمها الجمهور لأغراض التبادل أو كمستودع للقيمة، فهي تعتبر من أدوات الاستثمار المالي حيث يتم التعامل بها في أسواق العملات الأجنبية بواسطة سعر الصرف، والذي يمثل سعر استبدال عملة معنية بعملة أخرى[6]، وهذا ما يجعلنا نقول أن التبادل في هذا السوق هو تبديل العملة المحلية بعملة أجنبية، أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى ضمن أماكن محددة تسمى أسواق العملات الأجنبية[7]، وتتمتع هذه الأخيرة بسيولة تامة أي أن استحقاقها فوري، وتعرض فقط لمخاطر التضخم، ومن بين

[1]. هوشيار معروف، الاستثمار والأسواق المالية، مرجع سابق، ص144.
[2]. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، مرجع سابق، ص47.
[3]. هوشيار معروف، الاستثمار والأسواق المالية، مرجع سابق، ص138.
[4]. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، نفس المرجع ، ص48.
[5]. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار المالي والعيني، مرجع سابق، ص180.
[6]. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، مرجع سابق، ص49.
[7]. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار المالي والعيني، نفس المرجع ص195.

أهم العملات في هذه الأسواق: الدولار الأمريكي، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني، المارك الألماني، ومن بين أهم أسواق هذه العملات: سوق نيويورك، باريس، فرانكفورت، سوق لندن وطوكيو.

ثانيا– أدوات الاستثمار المالي طويل الأجل: يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **السندات:** هي نوع من الأوراق المالية القابلة للتداول وتتضمن علاقة دائنية ومديونية تربط بين مصدر السندات باعتباره مدينا، وأصحاب السندات باعتبارهم دائنين، ومحل هذه العلاقة مبلغ من المال أقرضه الطرف الثاني مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى الطرف الأول[1]، وهي ذات قيمة اسمية واحدة تصدرها جهات عديدة مثل الدولة والشركات وتطرح للتداول على الأفراد و المؤسسات[2]، حيث تمثل أدوات مديونية ذات دخل ثابت، تتراوح مدة استحقاقها من 10 إلى 40 سنة في اغلب الحالات، ولذلك فهي تتميز بالأمان وعدم المخاطرة حيث تسترد قيمتها الاسمية والفوائد المترتبة عنها عند تاريخ استحقاقها.
2. **الأسهم:** تمثل الأسهم حق ملكية، ويتم إصدارها بواسطة شركات المساهمة لتمويل احتياجاتها طويلة الأجل، فهي عبارة عن شهادات تخول لأصحابها الحصول على جزء من موجودات الشركة المالية الحقيقية وتنقسم الأسهم إلى نوعين:

أ– **الأسهم العادية:** وهي وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة، تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول، وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها، ولا تمثل هذه الأسهم التزاما ماليا على الشركة فإذا ربحت الشركة وزعت أرباحا، وإذا خسرت فلا يشكل السهم العادي عبئا عليها، ناهيك عن كون أنه ليس للسهم العادي تاريخ استحقاق محدد فليس من الضروري تخصيص مبالغ إطفاء لها كما هو الحال في السندات ولذلك تعتبر الأسهم مصدر ثقة وأمان وليست كالسندات عبء ودين[3].

ويتمتع أصحاب هذه الأسهم بمجموعة من الحقوق حددتها الأعراف وقانون الشركات، وتتمثل فيما يلي[4]:

- ✓ الحق في الحصول على نصيبه من الأرباح عند توزيعها.
- ✓ الحق في الحصول على نصيبه من قيمة موجودات الشركة عند تصفيتها.
- ✓ الحق في حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين.
- ✓ الحق في التصويت في القضايا المطروحة على الهيئة العامة للمساهمين.

[1]. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص386.
[2]. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق ، ص211.
[3]. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، مرجع سابق، ص209.
[4]. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، نفس المرجع، ص57.

- ✓ حق نقل ملكية الأسهم عن طريق الاتجار بها أو عن طريق الهبة أو الهدية أو الإرث.
- ✓ حق الأولوية في الاكتتاب (حق الشفعة) عند طرح الشركة لأسهم جديدة.
- ✓ حق الترشح لعضوية مجلس الإدارة إذا كان يملك الحد الأدنى المطلوب من الأسهم.
- ✓ حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومسائلتهم ومناقشتهم في اجتماعات الجمعية العمومية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن إدارة المشروع أو الشركة تقع على عاتق حملة الأسهم العادية.

ب. الأسهم الممتازة: تعتبر من عناصر حقوق الملكية، ولا تلتزم الجهة المصدرة بتاريخ محدد لرد قيمتها، وللسهم الممتاز قيمة اسمية وقيمة سوقية وقيمة دفترية، فالقيمة الاسمية هي قيمة السهم في وثيقة الإصدار، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي تتحدد نتيجة التعامل في السوق المالي بمشاركة أطرافه، أمّا القيمة الدفترية فتتمثل بقيمة هذه الأسهم في السجلات مقسومة على عدد الأسهم الممتازة المصدرة[1]، وسميت ممتازة لأنها تتميز بحق الأولوية في الحصول على حقوقها عن الأسهم العادية في الحالات التالية:

- ✓ للسهم الممتاز الحق في الأرباح الموزعة قبل الأسهم العادية .
- ✓ الحق في الأموال الناتجة عن تصفية أعمال الشركات .
- ✓ يتحدد حد أقصى لمقدار العائد لحامل السهم الممتاز، بنسب مئوية من القيمة الاسمية تظهر عادة في عقد الإصدار.
- ✓ ليس لحامل السهم الممتاز الحق في التصويت دائماً، ولا يشارك في الإدارة في الظروف العادية.
- ✓ لا يتمتع حامل هذا السهم بنصيب من الأرباح المحجوزة وبالتالي فقيمته الاسمية تساوي قيمته الدفترية.

3. **المحفظة الاستثمارية:** هي عبارة عن توليفة من الأدوات الاستثمارية التي تضم أدوات مالية كالأسهم والسندات والمشتقات والودائع والقبولات والأذونات والأوراق وحسابات الصرف الأجنبي، وأدوات حقيقة كالعقارات والمعادن النفيسة والنتاجات الفنية.. وكل ما لا يوجه للانتفاع الترفيهي وللاستهلاك المظهري، بل يكرس للأغراض الاستثمارية وتحقيق الأرباح[2]، وبذلك يصبح المستثمر ملزم باختيار المحفظة الاستثمارية المثلى وذلك عن طريق اختيار انسب العناصر المكونة لها، وبالرغم من أن تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها أمر صعب إلا أن المستثمر يستطيع أن يضع إطارا للتوزيع الاحتمالي لهذا العائد، وللتوزيع الاحتمالي للعائد أهمية بالنسبة للمستثمر فهو لا يعد السبيل لتقدير العائد فقط بل يعد أيضا السبيل لتقدير المخاطر المحيطة بهذا العائد، أي مدى التذبذب المحتمل أن يتعرض له[3].

[1]. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص207.
[2]. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، مرجع سابق، ص222.
[3]. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، بدون طبعة، 1999، الجزء الأول، ص237.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار

إن تصنيف المشاريع الاستثمارية وفقا لدرجة المخاطر المصاحبة لها والتي تؤثر على العائد الاقتصادي المتوقع يساعد على القيام باختيار المشروع الاستثماري الذي يحقق عائد اقتصادي يتلاءم مع رغبة المستثمر وقدرته على تجنب أو قبول المخاطر، كما أنه يمكن من تحديد المشروعات التي تصاحبها درجة عالية من المخاطر وتجنبها إذا كانت تهدد كيانه المادي وبقائه في مجال الأعمال، ولذلك فإنه من الضروري تقييم مخاطر الاستثمار، لأنه من الصعب تجنب جل المخاطر وبالتالي يجب اتخاذ قرار الاستثمار بناءاً على المشروع الذي يحقق أكبر عائد اقتصادي.

الفرع الأول– مفهوم المخاطر: يمكن تعريف المخاطر بصفة عامة والمخاطر الاستثمارية كما يلي:

أولا– تعريف المخاطر: تعرف المخاطر حسب قاموس ويبستر بأنها: "فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة"[1]، كما يعرفها (BETTI 1982 وزملائه) على أنها مقياس نسبي لمدى تقلب العائد – التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلاً[2].

ثانيا– تعريف مخاطر الاستثمار: أمّا عن مخاطر الاستثمار فيمكن تعريفها على أنها التقلبات المنتظمة أو غير المنتظمة، الدورية أو غير الدورية، الشاملة أو الجزئية التي تحدث في قيم الأصول الاستثمارية و/أو عوائدها المتوقعة في ظروف عدم التأكد السائدة في الأسواق المالية والنشاطات الاقتصادية على المستويين: المحلي والدولي[3]، حيث يعتبر الاستثمار عملية مخاطرة، كما انه توجد علاقة طردية بين عائد الاستثمار ودرجة المخاطرة، حيث يتطلب دراسة هذه المخاطر دراسة رغبة المستثمر كالآتي:

1. توصف بعض المشاريع الاستثمارية بأنها آمنة، وتحقق في نفس الوقت عائدا اقتصاديا محدود أو متوسط.
2. كما أنه توجد بعض المشاريع الاستثمارية التي تتصف بدرجة عالية من المخاطر ويصاحبها تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة.

الفرع الثاني– أنواع مخاطر الاستثمار: تنقسم مخاطر الاستثمار إلى صنفين، مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية ويتفرع كل صنف إلى مجموعة من المخاطر الفرعية:

[1]. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، بدون طبعة، 2007 ، ص356.
[2]. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية،2011 ، ص254.
[3]. هويشار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، نفس المرجع، ص253. .

أولا– مخاطر نظامية: هي المخاطر الناتجة عن ظروف النشاط الاقتصادي عامة، حيث يعتبرها المحللون مخاطر كلية كونها تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بالنظام المالي العام، وليس للمشروع الاستثماري دور رئيسي فيها فهي تؤثر على المستثمرين كافة دونما استثناء، والتنوع الاستثماري حيالها ليس حلا جذريا وإنما يخفف من حدتها وتعتبر التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية والمحلية سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا المصدر الرئيسي للمخاطر النظامية، نتيجة اختلاف العوائد بسبب تغير أسعار الأدوات الاستثمارية والتي تتمثل أساسا في[1]:

1. **مخاطر أسعار الفائدة:** تصنف مخاطر سعر الفائدة ضمن المخاطر العامة أو المنتظمة، حيث يؤثر التقلب في معدل الفائدة في السوق على العائد المتوقع من الاستثمار[2]، فهو يعمل على زيادة الفجوة والفارق في العوائد التي سيحققها المستثمرين بين انخفاض وارتفاع سعر الفائدة في السوق.
2. **مخاطر السوق:** تنشأ مخاطر السوق نتيجة للاتجاهات الصعودية والنزولية التي تطرأ على سوق رأس المال لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية....في الدولة أو في دول أخرى تربطها بالدولة المعنية علاقات وثيقة[3]، حيث أن تعرض السوق لهذه الهزات والانهيارات المفاجئة وتقلب أسعاره فجأة بالانخفاض، يؤدي إلى انخفاض أسعار أصول الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها.
3. **مخاطر التضخم والائتمان:** يمثل التضخم انخفاض القوة الشرائية للنقود، وهو ما يؤدي إلى انخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية، مما يؤثر سلبا على صاحب المشروع، جراء عدم تمكنه من سداد التزاماته المالية نتيجة الاقتراض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، كما تتعرض لهذه المخاطر الاستثمارات في الأوراق المالية المتحفظة مثل الاستثمارات في السندات الحكومية حيث أن استرداد الأموال مضمون لكن القوة الشرائية للنقود تقل بسبب تزايد معدلات التضخم[4].

ثانيا– مخاطر غير نظامية: هي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام، مما يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دونما غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري أو حسابها بالانحراف المعياري[5]، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

---

[1]. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، مرجع سابق، ص317، 318.
[2]. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، مرجع سابق، ص247.
[3]. نفس المرجع السابق ، ص247.
[4]. عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص342.
[5]. ناظم نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، مرجع سابق، ص319.

1. **مخاطر النشاط الصناعي**: تتعرض بعض المشاريع الاستثمارية الصناعية للمخاطر، وقد تنعكس هذه الأخيرة على المتعاملين في هذا المشروع من خلال الأسهم الخاصة به ومن أمثلة هذه المخاطر التطور العلمي وظهور آلات ومعدات منافسة للآلات والمعدات المستعملة، ما يؤثر على المشروع وإنتاجيته بالمقارنة مع غيره من المشاريع في ذات المجال[1].
2. **مخاطر قانونية و اجتماعية**: هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار مثل سن التشريعات المتعلقة بالتأميم أو المصادرة، أو رفع معدلات الضرائب والرسوم[2].

3.مخاطر إدارية و مالية: تتأتى هذه المخاطر من وجود بعض ظواهر التخلف الإداري أو قصور في بعض وظائف الإدارة (والمنشأة) خاصة بالنسبة لصنع القرارات[3]، وهذا ما يؤثر سلبا على نسبة السيولة ممّا يؤدي إلى عجز المستثمر لسداد ما عليه من واجبات والتزامات، ومن بين هذه المخاطر التهرب الضريبي، إهمال البحث والتطوير، اعتماد سياسات استثمارية غامضة....الخ.

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سابق، ص201.
[2]. علي موفق، أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص63.
[3]. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، مرجع سابق، ص262.

المبحث الثالث:الاستثمار في الفكر الاقتصادي

اعتقد معظم الاقتصاديين قبل فترة الكساد العظيم أن اقتصاديات السوق يجب أن تعمل تلقائيا على تحقيق العمالة الكاملة للموارد على أنه يمكن أن يحدث في بعض الأحيان ارتفاع نسبة البطالة لفترات مؤقتة، إلا أن فترة الكساد العظيم في الثلاثينات أدت إلى فقد ثقة الاقتصاديين في النظرية الاقتصادية التقليدية والتي ظهر على إثرها التحدي الكينزي حيث تبع كلا المدرستين نخبة من الاقتصاديين بالتأييد أو الرفض.

المطلب الأول: الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية

تعابقت المدارس الاقتصادية، وتعددت الدراسات والأفكار حول الطلب على الاستثمار حيث اعتقد الكلاسيكيون أن الاستثمار على علاقة قوية بسعر الفائدة حيث يؤثر هذا الأخير على حجم الادخار وحجم الاستثمار إلاّ أن الدراسات والتجارب المتعاقبة أظهرت أفكار أخرى حول العوامل المؤثرة في الاستثمار مثل الدخل وتوقعات المستثمرين.

الفرع الأول– الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية: هي مدرسة اقتصادية يطلق عليها أيضا المدرسة الانجليزية القديمة، تبدأ حدودها الزمنية بأعمال تمهيدية قام بها الاقتصاديون الانجليز في أوائل القرن 18م، والطبيعيون في فرنسا وتمثلت بدايتها الفعلية بكتاب ثروة الشعوب الذي وضعه ادم سميث والذي تعتبر أفكاره بحق مصدر وبداية علم الاقتصاد بالنسبة للأجيال التالية[1]، ويتمثل أهم رواد هذه المدرسة في مجموعة من المفكرين الاقتصاديين التقليديين أمثال: ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ساي، ألفريد مارشال، بيجو... وغيرهم، حيث اهتموا بالتحليل الاقتصادي الجزئي، وتركز تحليلهم على الكفاءة الاقتصادية والإنتاج، ولقد اعتقدوا أن العوامل الاقتصادية تؤدي تلقائياً إلى تحقيق العمالة[2].

ولقد دعم الفكر الكلاسيكي قانون ساي للمنافذ "العرض (الإنتاج) يخلق طلباً مساوياً له دائماً"[3]، حيث كلما قامت الوحدات الإنتاجية بإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية تولدت عنها دخول وعوائد مساوية لها بالقيمة، وتوجه هذه الدخول إما للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية وإمّا للادخار وبعدها يتم تحويل هذا الادخار إلى استثمارات، وقد أوكلت النظرية الكلاسيكية هذه المهمة أي تحويل الادخار إلى استثمارات إلى سعر الفائدة، فهو الوسيلة لإحلال التوازن والمساواة بين الادخار والاستثمار تلقائياً فإذا كان الادخار أكبر من الاستثمار يميل سعر الفائدة نحو الانخفاض، و بالعكس إذا كان الادخار أقل من الاستثمار[4]، وبالرغم من

[1]. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص604.
[2]. جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص230.
[3]. نفس المرجع، ص230.
[4]. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصاريف والأسواق المالية، مرجع سابق، ص، ص 301.302.

أن الاقتصاديين التقليديين يدركون أن الدخل لا يمكن إنفاقه مباشرة على السلع والخدمات، إلاّ أنهم يعتبرون ذلك سوف يسبب لهم مشاكل في المدى الطويل، لأن مرونة أسعار الفائدة سوف تعمل على توجيه كل وحدة نقدية مدخرة في نهاية الأمر إلى الإنفاق الاستثماري حيث يتحدد سعر الفائدة نتيجة لتفاعل الادخار والاستثمار في القطاع الحقيقي، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل حيث اعتبروه ثابتاً في مستوى الاستخدام التام.

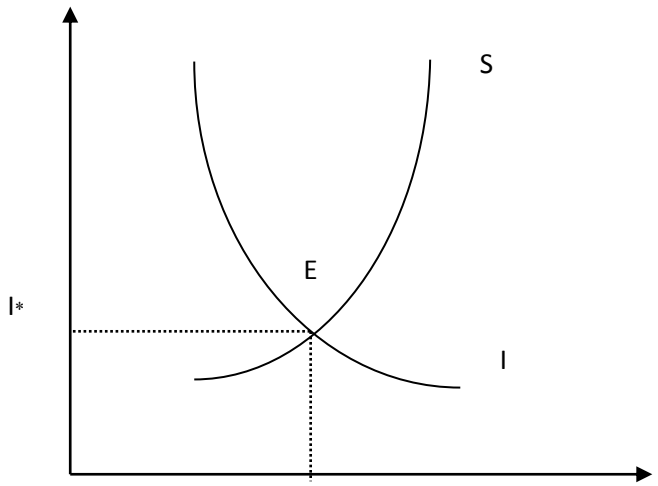
أولا– دالة الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية: يمثل الطلب على الاستثمار دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة ودالة متزايدة بالنسبة للعرض على الادخار ويمكن كتابة المعادلتين في المدى القصير بالشكل التالي[1]:

$S = S(I)$

$I = I(i)$

$S(I) < 0$

الشكل(1): منحنى النظرية الكلاسيكية للادخار و الاستثمار



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص8.

ويتحدد سعر الفائدة التوازني عندما يقطع منحنى الطلب على الاستثمار وهو متناقص منحنى العرض للادخار وهو متزايد ولا يوجد إلاّ سعر فائدة واحدة للتوازن.

كما نستطيع أن نقول بأن الدخل الحقيقي لا يغير أساس النموذج الكلاسيكي وحسب هذا الافتراض[2]:

$I = (Y.i)$

[1]. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي مرجع سابق، ص108.
[2]. نفس المرجع سابق، ص8

$S= (Y.i)$

حيث: $DI / Di \rangle 0$

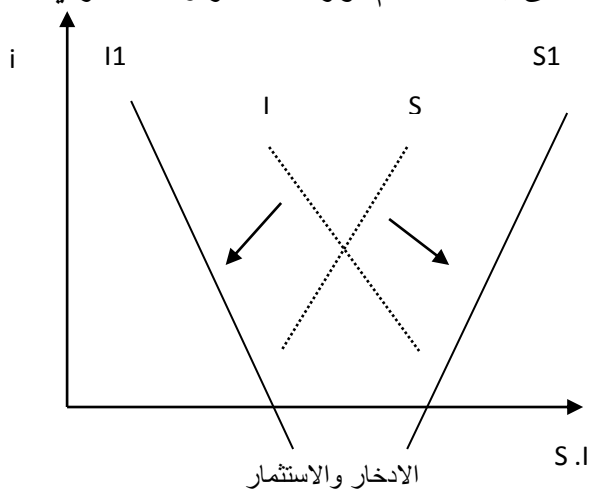
$DS / Di \rangle 0$

ثانيا– تقييم النظرية الكلاسيكية: لقد ساد الفكر الكلاسيكي التقليدي وهمين على السوق أواخر القرن 18م وبدايات القرن 19م، إلاّ أنّ تراكم الأزمات الاقتصادية خلال هذه الحقبة وعدم تمكن قوانين السوق التقليدية من إيجاد حلول لها أدّى إلى تشكيل أزمة الكساد العالمي الكبرى 1929– 1931. هذا ما دفع بالاقتصاديين إلى التفكير لإيجاد حلول لهذه الأزمة أو من أهم الانتقادات التي وجهت للمدرسة الكلاسيكية :

- ✓ يعتبر التقليديون أن العرض متغير مستقل، والطلب متغير تابع، حيث يتكون هذا الأخير من الطلب على الاستهلاك والطلب الاستثماري ويرى كينز عكس ذلك، فالتوازن الاقتصادي قد يحدث عند مستوى التشغيل الكامل، أو مستوى أقل من ذلك .
- ✓ اعتقدت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة هو المتغير المستقل الوحيد الذي يؤثر على حجم الادخار وحجم الاستثمار إلاّ أن الدراسات الإحصائية أظهرت أن الدخل وتوقعات المستثمرين أكثر أهمية من سعر الفائدة في التأثير على الادخار وعلى الإنفاق الاستثماري.

وعندما تؤخذ العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار بعين الاعتبار يصبح سعر الفائدة غير كفيل بتحقيق التوازن، ولا يمكن أن يتساوي الادخار مع الاستثمار كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(2): منحنى إمكانية عدم توازن الادخار والاستثمار في النظرية الكلاسيكية



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، عبد المنعم السيد علي ، مرجع سابق، ص307.

وتحصل هذه الحالات كثيراً في فترات الكساد عندما تكون توقعات المستثمرين والمدخرين متشائمة، فالمستثمر لا يتوقع عوائد مجزية لاستثماراته، فينتقل منحنى الاستثمار إلى جهة اليسار من (I)إلى (I1) والمدخر لا يتوقع ضمان عمله في المستقبل فيدخر أكثر لمواجهة أي انخفاض بدخله في المستقبل فينتقل منحى الادخار من (S)إلى (S1) فلا يتقاطع المحنيان مهما انخفض سعر الفائدة [1]وبالتالي فهذه الحالة منافية تماماً لقانون ساي للمنافذ، حيث لم يتمكن سعر الفائدة من تحويل الادخار إلى استثمار مما قلل من قيمّة هذا القانون وأدّى إلى زعزعة الثقة بالنظرية الكلاسيكية خاصة في فترة الكساد العالمي .

الفرع الثاني– الاستثمار في المدرسة الكينزية: لقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية عقم التحليل الكلاسيكي على مواجهة هذه الأزمات، وظهرت إثر ذلك المدرسة الكينزية على يد الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز، وأصبحت هذه النظرية محور التحاليل الاقتصادية في الاقتصاد الكلي، وأدت كتاباته إلى إحداث ثورة في التفكير الاقتصادي خاصة بعد ظهور مؤلفه الشهير "النظرية العامة في الدخل والاستخدام والنقود" الذي نشر عام 1936 النظرية العامة في الاستخدام و الفائدة والنقود[2].

أولا– العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستثماري: الإنفاق الاستثماري هو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع، الآلات وكذلك الإضافات للمخزون مثل الموارد الأولية أو السلع الوسطية أو النهائية خلال فترة زمنية معينة[3]، حيث بين كينز أن الاستثمار ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد، وأن الطلب على الاستثمار يشكل جزءاً هاما في الأداء الاقتصادي، فهو يعتبر جزء من الناتج القومي وله أهمية بالغة في تحديد الدخل، وبذلك اهتم كينز بالمتغيرات الثلاثة المؤثرة على حجم الاستثمار والمتمثلة في سعر الفائدة، توقعات المستثمرين ومستوى الأرباح حيث جمع كينز بين هذين الأخيرين في مفهوم اقتصادي واحد هو "الكفاءة الحدية لرأس المال" وبمقارنتها مع سعر الفائدة يتحدد حجم الاستثمار.

1. **الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالي:** هي مقدار الغلة التي يدرها الاستثمار (الأصل الرأسمالي الجديد) طوال المدة التي يظل فيها الاستثمار قائماً أو طول العمر الإنتاجي للأصل الرأسمالي الجديد[4]، فالمستثمر أمام مجموعة من البدائل والفرص الاستثمارية مثل الادخار، شراء الأوراق المالية، أو القيام بمشاريع استثمارية وبالتالي يجب عليه المقارنة بين العوائد المتوقعة للحصول عليها واختيار أنسبها.

[1]. نزار سعد الدين العيسى، عبد المنعم السيد علي، النقود والمصاريف والأسواق المالية، مرجع سابق، ص107.
[2]. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوى، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007، ص76.
[3]. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص27.
[4]. نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، دراسة نظرية وقياسية (1970-2008)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص18

2. **الكفاية الحدية لرأس المال:** وتمثل الغلات النقدية الصافية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول طيلة بقائه صالحاً للإنتاج إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله[1].

حيث لا يعتبر كينز أوّل من تطرق إلى فكرة الكفاية الحدية لرأس المال بل تناولها قبله فيشر عام 1930 وذلك في صورة معدل العائد الداخلي، حيث اعتبر كينز الكفاية الحدية لرأس المال عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده.

مثال: لو فرضنا آلة تعطي عوائد مستقبلية سنوياً عن طريق تشغيلها وبيع حصيلة إنتاجها، ولتكن هذه العوائد[2]:

$R1 , R2 , \dots \ R_n$

حيث "R" يمثل العائد من تشغيل الآلة خلال السنوات 1 ، 2 ، .... N

1. من أجل حساب الكفاية الحدية لرأس المال نحسب معدل الخصم الذي يجعل مجموع القيم الحالية للعوائد مساوية إلى رأس المال أي ثمن الآلة.

(Pk) = ثمن رأس المال

(e) = الكفاية الحدية لرأس المال

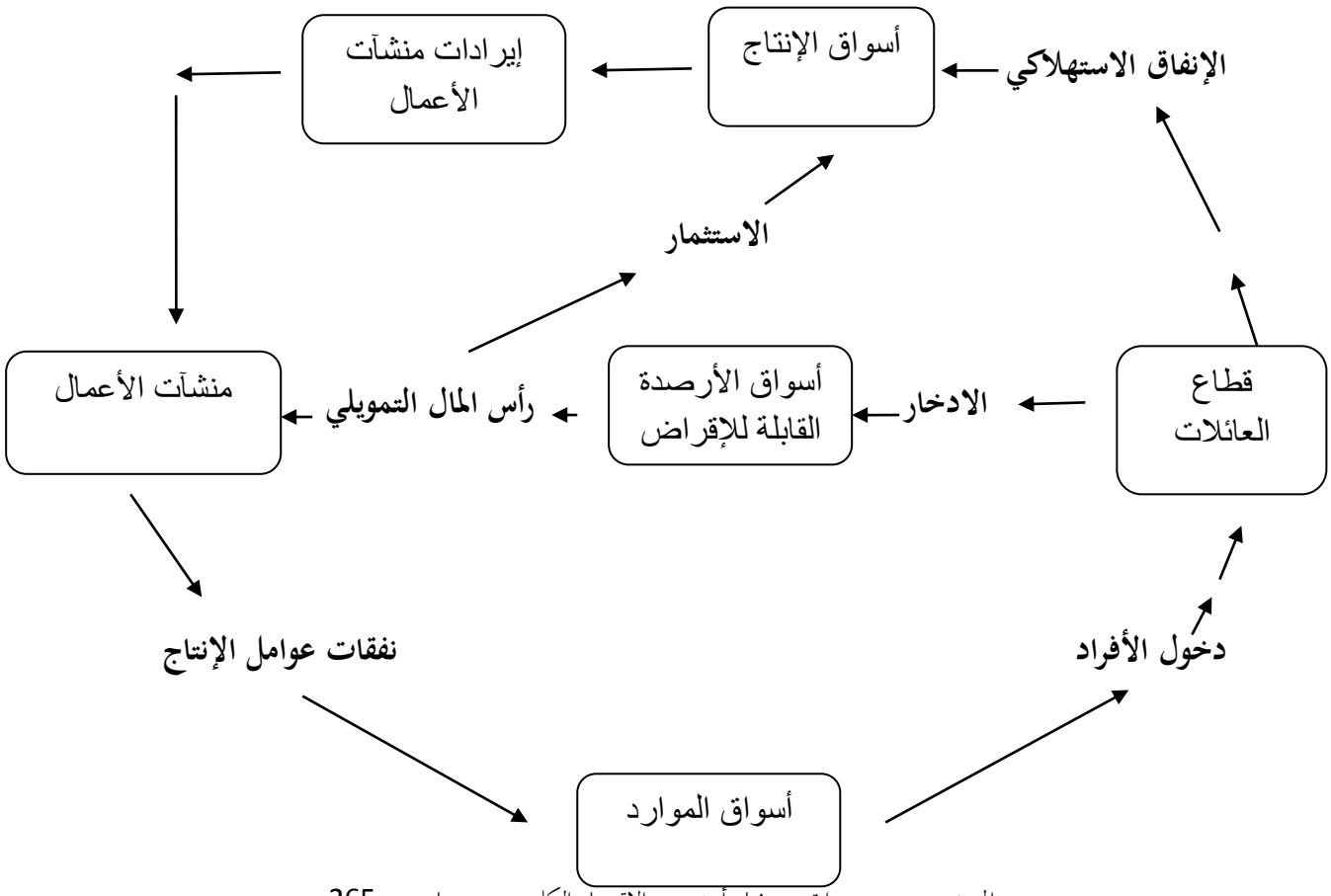
$Pk = R1/(1+e)+R2/(1+e)^2+ \dots\dots+Rn/(1+2)^n$

فعندما تعطي قيم $R1.R2....R_n. P_K$ يمكننا حساب الكفاية الحدية لرأس المال.

3. **سعر الفائدة:** طبقاً لمفهوم كينز، سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة[3]، كما أن معدل الفائدة يمثل عاملاً مهما في اتخاذ القرار الاستثماري، حيث أن النظرية الكينزية وضعت فرضا لتحديد حجم الاستثمار من خلال المقارنة بين سعر الفائدة السائد في السوق وبين الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة أو مساوية له يتم الاستثمار، أما إذا كان معدل الفائدة أكبر من الإنتاجية الحدية لرأس المال فإنه يجب التوقف عن الاستثمار.

[1]. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 27.
[2]. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص174.175.
[3]. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص27.

شكل(3): التدفق الدائري مع الادخار والاستثمار



المصدر: جيمس جيوارتيني، ريجار أستروب، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 265.

ثانيا– منحنى الطلب على الاستثمار: يرى التحليل الكينزي أنّ الكفاءة الحدية لرأس المال تنخفض إذا زادت الاستثمارات في أصل معين من الأصول الرأسمالية ويمكن تفسير ذلك كما يلي[1]:

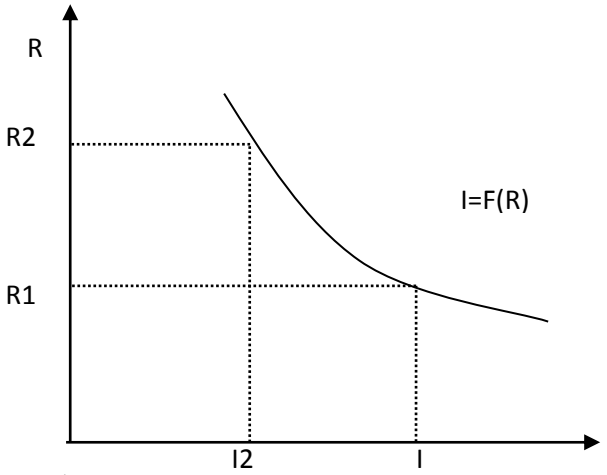
1. عند زيادة الأصول الرأسمالية يرتفع الإنتاج وبزيادة الإنتاج والعرض ينخفض سعر بيع المنتج وبالتالي تقل الغلة المتوقعة لهذه الأصول.
2. عند زيادة إنتاج الأصول الرأسمالية من جهة تميل تكلفة إنتاجها إلى الارتفاع من جهة أخرى، وبذلك كلما زادت الاستثمارات في الأصول الرأسمالية تميل الكفاءة الحدية لرأس المال إلى الانخفاض.

وعلى ضوء هذه العلاقة يمكن تمثيل الدالة الاستثمارية في الشكل الآتي:

[1]. نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، مرجع سابق، ص20.

1. **الانتقال على دالة الاستثمار من نقطة إلى أخرى:** فإذا كان معدل الفائدة (r1)،كان حجم الاستثمار (I1)، أما إذا ارتفع معدل الفائدة إلى (r2) انخفض حجم الاستثمار إلى(I2) و تنجم هذه الحالة عند تغير معدل الفائدة مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

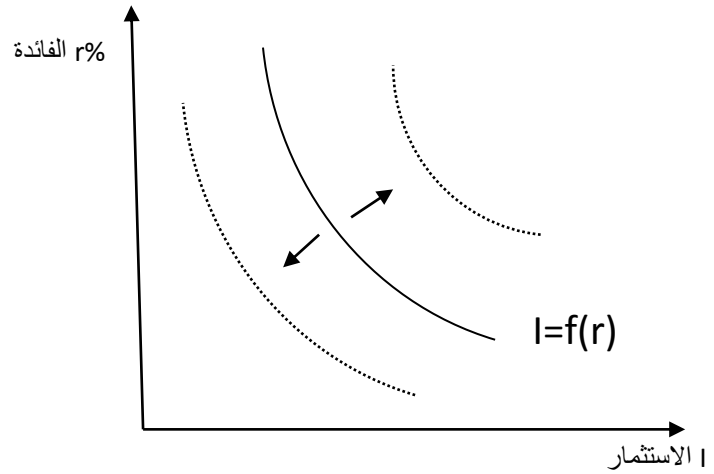
شكل(4):منحنى الطلب على الاستثمار(الانتقال على نفس الدالة من نقطة إلى أخرى)



المصدر:نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، مرجع سابق، ص 20.

2. **الانتقال من دالة استثمار إلى أخرى:** تنجم هذه الحالة عن تغيير العوامل الأخرى المحددة للاستثمار من بينها التوقعات التي ترتبط بالدخل الوطني وتغيراته، وغيرها من العوامل التي تلعب دورا هاما في تحديد موضع دالة الاستثمار حيث تؤدي بهذه الدالة إلى الانتقال يمينا أو يساراً حسب طبيعة التغير الحاصل[1].

شكل(5): منحنى الطلب على الاستثمار، الانتقال من دالة إلى أخرى



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 177

[1]. عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص177.

ثالثا–تقييم النظرية الكينزية: لقد أسهمت النظرية الكينزية في تطور الفكر الاقتصادي وإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية العالمية، إلاّ أنها لم تخلو من الانتقادات الاقتصادية وذلك لتطوير الفكر الاقتصادي ومحاولته دائماً الوصول نحو الأفضل ومن أهم الانتقادات التي وجهت إليها:

- ✓ اعتقد الاقتصاديون أن سعر الفائدة ليس من العوامل الرئيسية في تحديد حجم الاستثمار، وانتقدت فكرة الكفاية الحدية للاستثمار، انتقاداً شديداً خاصة بعد الدراسات التي أجريت في الو.م.أ وبريطانيا، حيث أن الكفاية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة جداً عن سعر الفائدة في حالة الرواج، وبالتالي لا يمكن اعتبار سعر الفائدة محدد لحجم الاستثمار وفي حالة الكساد تتسم توقعات المستثمرين بالتشاؤم، ومهما انخفضت معدلات الفائدة فإن الكفاية الحدية لرأس المال تنخفض بمستويات أكبر أي سعر الفائدة لا يمكن أن يؤثر في حجم الاستثمار في مثل هذه الحالات.
- ✓ لم يهتم كينز بتأثير التغيرات في مستوى الدخل على سعر الفائدة، كما أنه اهتم بالعوامل المحددة لها في الأجل القصير وبالتالي فالنظرية الكينزية ستاتيكية وليست ديناميكية.
- ✓ وجه النقديين بزعامة هيلتون فريدمان انتقاداً لكينز مفاده أن الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن أن يتواجد في حالة الاستخدام غير الكامل بشكل دائم وأنه يتجه بشكل آلي إلى حالة التوازن الكامل كلما ابتعد منها إمّا لسبب أو آخر[1].

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الحديثة والنظرية الكينزية الحديثة

لقد اتبعت النظرة الكلاسيكية والنظرية الكينزية مجموعة من المفكرين بالتحليل والتأييد أو الرفض من خلال إحداث بعض التغييرات أو التعديلات على أفكار ومبادئ هذه المدارس، وعلى إثر ذلك ظهرت النظرية الكلاسيكية الحديثة والنظرية الكينزية الحديثة.

الفرع الأول– المدرسة الكلاسيكية الحديثة: هي مدرسة حديثة ينظم إليها الغالبية الكبرى من الاقتصاديين الأمريكيين، وهي لا تتبع نظرية كينز بل تتجه اتجاها آخر، فتأخذ القيم من وراء الكلاسيك والمهم من آراء المحدثين[2]، وقد تأسست هذه الأخيرة على نقد النظرية الكينزية الحديثة، وقد كانت مجمل المسائل التي دارت حولها هي نفسها التي طرحها وحاول فيها المفكرون الكينزيون، ويعتبر الأساس النظري لها هو النظرية التقليدية الحديثة للتراكم الرأسمالي الأمثل و تستهدف هذه النظرية نقد نقطتين أساسيتين[3]:

[1]. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ، ص51.
[2]. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص608.
[3]. نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009، باستعمال معطيات PANEL، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص31.

- ✓ نمو الدخل الوطني لا يعتبر دالة لتراكم رأس المال فقط فهناك عوامل أخرى تحدده كالعمل، رأس المال، الأرض بالإضافة إلى التقدم التقني الذي يرفع إنتاجية عوامل الإنتاج.
- ✓ كثافة رأس المال ليست ثابتة، حيث يمكن إنتاج نفس الكمية من المنتجات سواء بطريقة إنتاج كثيفة لرأس المال أو بطريقة إنتاج كثيفة للعمل.

حيث ترى النظرية التقليدية الحديثة أنّ رصيد رأس المال المرغوب يتحدد عن طريق الناتج وأسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج.

وحسب النظرية التقليدية الحديثة فإن أهم العوامل المحددة لأسعار خدمات رأس المال تتمثل في أسعار السلع الرأسمالية، سعر الفائدة والمعاملة الضريبية لدخل قطاع الأعمال، وبالتالي فإن التغير في رصيد رأس المال المرغوب ومن ثم الاستثمار يتأثر مباشرة بالتغير في الناتج أو في أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج.

كما في حالة نظرية المعجل فإن الناتج هو أحد محددات رصيد رأس المال المرغوب وهكذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية تحفز الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلّي ومن ثم على الناتج وكما في حالة نظرية الأرصدة الداخلية، فإن المعاملة الضريبية التقليدية الحديثة فإن الضرائب على قطاع الأعمال تعتبر هامة بسبب تأثيرها على أسعار خدمات رأس المال وليس بسبب تأثيرها على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة، وإلى هذا الحد فإن السياسات المعدة لتغيير المعاملة الضريبية على دخول قطاع الأعمال تؤثر على رصيد رأس المال المرغوب فيه ومن ثم تؤثر على الاستثمار[1].

وبخلاف نظريتي المسارع والأرصدة الداخلية فإن سعر الفائدة يعتبر محددا لرصيد رأس المال المرغوب، وهكذا فإن السياسة النقدية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة قادرة على تغيير رأس المال المرغوب وبالتالي الاستثمار[2].

[1]. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي،النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، القصيم، ص173.
[2]. يحي ولد محمود ولد جدو، الاستثمار في البلدان النامية، مرجع سابق، ص45.

الفرع الثاني– النظرية الكينزية الحديثة: عمل بعض الاقتصاديون في هذا التيار على إحياء الأفكار الكينزية بإدخال تعديلات عليها، حيث ولد هنا ما يسمى بالنظرية الكينزية الحديثة، وكمثال عن دور الاستثمار في النظرية الكينزية الحديثة نموذج" هارود –دومار " من وجهة نظر الاستثمار.

أولا– نموذج" هارود–دومار[1]: بدأ نموذج" هارود–دومار "من نظرية كينز في أن الاستثمار الحالي لا يتنافس فقط مع الاستثمار السابق بل مع الاستثمار اللاحق أيضا، ذلك أن الاستثمار الحالي يخلق طاقات إنتاجية جديدة إن لم تستخدم بشكل كاف فإنها تؤدي إلى تثبيط الاستثمارات اللاحقة، وعليه فلابد للطلب الكلي من الزيادة بمعدلات يسمح باستيعاب الطاقات الجديدة المتولدة عن الاستثمار المتتابع، لتحديد معدلات الزيادة ينبغي توفر ما يلي:

توفر كمية من رأس المال نمثلها ب: (K) ونمثل الدخل ب: (Y)

كما توجد علاقة بين كمية رأس المال الموجودة في الاقتصاد وبين الدخل تمثل ب(α) ونمثل هذه العلاقة كالتالي:

$$K = \alpha Y \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث $\alpha = k/y \ldots\ldots\ldots (2)$

وهو ما يسمى بمعامل رأس المال، أو نسبة رأس المال إلى الدخل.

لنفرض بأن كمية رأس المال ارتفعت بمقدار ΔK فتصبح المعادلة السابقة بعد هذه الزيادة كما يلي:

$$K+\Delta K = \alpha (Y+\Delta Y) \ldots\ldots\ldots (3)$$

بطرح هذه المعادلة من المعادلة السابقة نجد: $\Delta K = \alpha \Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$

ومعلوم أيضا أن زيادة كمية رأس المال ΔK، هي الاستثمارات الجديدة (الصافية أو الحقيقية)، فإذا رمزنا لهذه الأخيرة ب In يكون لدينا:

$$In = \alpha \Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

أو بشكل عام: $Int = \alpha \Delta Yt \ldots\ldots\ldots (6)$

حيث (t) تمثل الفترة الزمنية، وتدل المعادلة الأخيرة أن الاستثمارات الجديدة أو الصافية تتبع تغير الدخل.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار

إن الاستثمار يؤثر في الدخل، ويتأثر به حيث أن التغيرات التي تحدث في الاستثمار يمكن أن تولد زيادة كبيرة في الدخل والاستهلاك، وهذه هي فكرة مضاعف الاستثمار، ومن ناحية أخرى فإن التغيرات في مستوى

[1].نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENAخلال الفترة 1970-2009، باستعمال معطيات PANEL مرجع سابق، مرجع سابق، ص31، بتصرف

الدخل تؤدي إلى تغيرات في مستوى الاستثمار وتسمى هذه النظرية بفكرة المعجل، إن التغير الأساسي الذي يحدث في دالة الطلب الكلي والذي قد يؤدي إلى تغيرات عنيفة في الوضع التوازني الاقتصاد في المدى القصير هو التغير في الاستثمار، والذي يعتبر أحد العناصر الأساسية في نظرية الدخل والاستخدام الحديثة، ويطلق على العلاقة التي توضح أثر التغيرات في الاستثمار المستقل على التغير في الدخل بمضاعف الاستثمار[1].

الفرع الأول– تأثير الدخل على الاستثمار (نظرية المعجل): إن نظرية الاستثمار التي تهتم بالاستثمار المحدث بواسطة التغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج) تسمى بنظرية المسارع أو المعجل.

إن مبدأ المعجل يقر بوجود علاقة ثابتة بين التكوين الرأسمالي في اقتصاد ما ومستوى الاستهلاك، وعلى ذلك فإن زيادة الاستهلاك سوف تتطلب قدر أكبر من الاستثمار الصافي، أي زيادة في التكوين الرأسمالي للمجتمع حتى يتمكن من زيادة الإنتاج استجابة لنمو الاستهلاك[2].

واكتشفت نظرية المعجل في بادئ الأمر من طرف الاقتصادي AFTALIO ALBERT خلال الفترة الممتدة ما بين (1908– 1913) عند قيامه بدراسة الدورات الاقتصادية، كما اهتم بذلك العالم الاقتصادي الأمريكي J. M. CHARCLE عام 1917 وقام بصياغة نهائية للمعجل[3]، وتقوم نظرية المسارع على فرضيتين أساسيين:

- ✓ عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة.
- ✓ نسبة رأس المال على الإنتاج ثابتة.

أولا– المعجل البسيط: يعتمد على فرضيتين بسيطتين

1. اتخاذ قرار الاستثمار يعتمد على معرفة المنتجين مستوى الطلب الكلي، ومخزون رأس المال، حيث لا يقبل المستثمرون على الإنتاج إلاّ إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة، وأن الطلب النهائي لم يرتفع مؤقتاً فقط، وهذا ما يجبرهم على القيام بتقديرات مسبقة لعملية الاستثمار.
2. استجابة المستثمرين لتغيرات الطلب النهائي بالاستثمار يتم في نفس الوقت وبفعالية قصوى، إلاّ أن الواقع يثبت غير ذلك، فالاستثمارات تتطلب مدة زمنية لتحقيق إنتاجها.

لدينا مخزون رأس المال الضروري لإنتاج مستوى معين من الإنتاج في فترة زمنية محددة t هو:

$$K_t = aYt \ldots\ldots (1)$$

[1]. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 119.
[2]. جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ، ص283.
[3]. نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENAخلال الفترة 1970-2009، باستعمال معطيات PANEL، مرجع سابق، ص،ص148.149

حيث α تمثل نسبة رأس المال(K) على الإنتاج (Y) في الفترة t كما تسمى أحياناً بمعامل المسارع وهي ثابتة $\alpha = K_t / Y_t$ وتساوي تقريباً "3" في الدول المتقدمة وتتراوح قيمتها ما بين (9) و(12) في البلدان النامية[1].

وأن مخزون رأس المال لإنتاج مستوى معين من الإنتاج في الفترة (t -1) هو:

$$K_{t-1} = \alpha Y_{t-1} \ldots\ldots\ldots (2)$$

بطرح المعادلة (2) من (1) نحصل على التغير في مخزون رأس المال من فترة إلى أخرى:

$$K_T - K_{t1} = \alpha (Y_+ - Y_{+-1})$$

و بما أن $(K_t - K_{t1})$ هو الاستثمار الصافي (I_{n+}) للفترة (t) نحصل على معامل رأس المال الحدي:

$$\alpha = K_t - K_{t-1} / Y_t - Y_{t-1} = \Delta K/\Delta Y = IN_t/\Delta Y \ldots. (3)$$

وتمثل العلاقة (3) معامل المعجل البسيط للاستثمار، حيث يمثل الاستثمار الصافي دالة تابعة للتغير في مستوى الدخل الوطني.

وقد تعرضت نظرية المسارع البسيط إلى مجموعة من الانتقادات أهما:

- ✓ افتراض عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة: بحيث يمكن التوسع في الإنتاج باستخدام التجهيزات والمعدات الموجودة وغير المستعملة وذلك بدون زيادة مخزون رأس المال، وفي هذه الحالة تصبح العلاقة بين الاستثمار والتغير في الدخل غير سارية المفعول.
- ✓ نسبة رأس المال إلى الإنتاج ثابتة: حيث يمكن زيادة إنتاجية آلة ما مثلا باستخدامها لمدة أطول.
- ✓ مفعول المعجل مباشر وفوري: إن عملية اتخاذ القرار تعتمد على مجموعة معتبرة من العوامل مثل: تكلفة التجهيزات، مدى توفرها في السوق، توفر الأموال اللازمة لشرائها... وبالتالي فإن مفعول المعجل يتطلب فترة زمنية معينة للاستجابة.

ونظراً للانتقادات الموجهة لهذه النظرية تمت تعديلات كثيرة لها ومن بين هذه تعديلات:

1. افتراض أن رأس المال لا يرتبط فقط بالإنتاج أو الدخل الحالي، وإنما يرتبط أيضاً بدخل الفترات السابقة.
   - يعرف الاستثمار التعويضي بالعلاقة التالية:

حيث يمثل الاهتلاك بـ S % من رأس المال $I_{RT} = SK_{t-1} \ldots.(4)$

[1]. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص179.

و بتعويض $(k_t -1)$ بقيمته يصبح: $I_{rt} = \alpha SY_{t-1}$

حيث نعلم أن: $I_{Gt} = I_{Rt} + I_{Nt}$

وبالتعويض نجد : $I_{Gt} = \alpha (Y_t - Y_{t-1}) + \alpha s y_{t-1}$

$$I_{GT} = \alpha Y_T - \alpha (1-S) Y_{T-1} .... (5)$$

وهي العلاقة الكاملة لدالة الاستثمار وفقا لنظرية المسارع البسيط[1].

ثانيا– المعجل المرن: لقد تعرضت نظرية المعجل البسيط إلى مجموعة من الانتقادات أهمها

1. **عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة:** إلاّ أنه في الواقع العملي إذا كانت هناك بعض التجهيزات والمعدات يمكن التوسع في الإنتاج بدون زيادة مخزون رأس المال، وبالتالي تصبح العلاقة بين الاستثمار والتغير في الإنتاج غير صحيحة.
2. **نسبة رأس المال إلى الإنتاج ثابتة:** إلاّ أن حجم رأس المال المراد يعتمد على عوامل عديدة، منها الدخل، تكلفة عناصر الإنتاج كالأجور والفوائد، فلو ارتفعت الأجور مثلاً وأصبح عنصر العمل وإحلال رأس المال محل العمل، وبالتالي يرتفع رصيد رأس المال، أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة مثلاً فإن المستثمرين حتماً سيقللون من حجم القروض اللازمة لتمويل المشروعات وبالتالي يقل رصيد رأس المال وبالتالي فإن رصيد رأس المال يرتبط بعلاقة طردية بمستويات الدخل والأجور كعلاقة عكسية سعر الفائدة.
3. **مفعول المسارع مباشر وفوري:** وهذا يعني أن زيادة الطلب نسبة معينة تؤدي مباشرة إلى زيادة إمكانيات الإنتاج لكن في الواقع فإن عملية اتخاذ قرار الاستثمار تتطلب وقتا وتعتمد على عوامل كثيرة.

وبهذا فالفكرة الأساسية التي يرتكز عليها المعجل المرن تعتمد على تفرقة بين ردود فعل المنتجين في الفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة، وعند اتخاذ قرار الاستثمار يجب أخذ بعين الاعتبار تغيرات الطلب المالي وتطوراته السابقة، وهنا يتعلق الأمر بتعديل مخزون رأس المال.

[1]. نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENAخلال الفترة 1970-2009، باستعمال معطيات PANEL، مرجع سابق ص 41، بتصرف.

إن أبسط طريقة لصياغة معادلة المعجل المرن هي التي طورها الاقتصادي الهولندي L .M KOYCK سنة 1954 وقد افترض كويك أن أثر المتغيرات المتباطئة سيكون على شكل متوالية هندسية متناقصة[1]، ويمكن شرح المعجل المرن جبرياً كما يلي:

B= معامل التسوية $K_t = \alpha Y_t$

$$K_t = B_0Y_t + B_1Y_{t-1} + B_2Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + B_nY_{t-n}\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث افترض كويك أن B_i تتناقص أسيا مع الزمن:

$$B_i = b_0\,\lambda i \ldots\ldots\ldots (2) \qquad i = 0.1.2\ldots\ldots \text{ و } \quad 0< \lambda <1$$

إذن لتقدير b_1 ، B_2، B_3 نحتاج فقط لمعرفة B_0 ,λ

بتعويض المعادلة (2) في (1) نجد:

$$K_t = B_0Y_t + B_0\lambda Y_{t-1} + B_0\lambda^2Y_{t-2} \ldots\ldots\ldots (3)$$

ولدينا معادلة الفترة (t-1) كما يلي:

$$K_{t-1} = B_0Y_{t-1} + B_0\lambda Y_{t-2} + B_0\lambda^2Y_{t-3} \ldots\ldots\ldots (4)$$

نضرب العلاقة (4) بـ (λ):

$$K_{t-1} = B_0\,\lambda Y_{t-1} + B_0\lambda^2y_{t-2} + B_0\lambda^3y_{t-3} \ldots\ldots\ldots (5) \qquad \lambda$$

نطرح المعادلة (5) من (3) نجد[2]:

$$K_t - \lambda K_{t-1} = B_0Y_t$$

$$\Longrightarrow \quad K_t = B_0Y_t + \lambda K_{t-1} \ldots\ldots.(6)$$

ولدينا:

$$\Longrightarrow \quad I_{nt} = B_0Y_t + \lambda K_{t-1} - K_{t-1}$$

$$\Longrightarrow \quad I_{nt} = B_0Y_t - (1-\lambda)\,K_{t-1} \ldots\ldots\ldots (7)$$

وبما أن: $I_{Gt} = I_{nt} + I_{rt}$

[1]. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سابق ، ص182.
[2]. نفس المرجع السابق، ص183.

$$I_{rt} = SK_{t-1}$$

$$I_{Gt} = B_0Y_t - (1-\lambda)\ k_{t-1}) + sk_{t-1}$$

$$I_{Gt} = B_0Y_t - (1-\lambda-S)\ K_{t-1}.....$$

وبالتالي فإن الاستثمار الخام يرتبط بنفس المتغيرات التي يرتبط بها الاستثمار الصافي ولكن أثر مخزون رأس المال الجاري أقل وذلك بمقدار (S) وهذا أمر طبيعي مادام هناك مخزون رأس المال.

الفرع الثاني– المضاعف الاستثماري: يشغل المضاعف الاستثماري أهمية ارتكازية في التحليل الكينزي، لأنه السبب في أن تغيرات صغيرة في الإنفاق الاستثماري والحكومي والاستهلاكي تؤدي إلى خلق تغيرات أكبر في الدخل القومي.

ويعرف هذا الأخير على انه العدد الذي يتضاعف به الاستثمار الأوّلي ليحقق زيادة كلية في الدخل وعلى ذلك إذا أدى استثمار أوّلي قدره مليون ريال إلى خلق دخل إضافي قدره 4 مليون ريال فإن المضاعف يساوي 4، وهذا يعني أن الدخل قد ارتفع بأربعة أمثال الزيادة الأولية في الاتفاق و بالمثل إذا ارتفع الدخل بمقدار 3 مليون ريال فإن المضاعف يساوي 3[1]، وقد كان الاقتصادي Khan أوّل من ابتكر واستعمل مفهوم المضاعف سنة 1933، وقد وجد هذا المفهوم مجالاً خصباً في التحليل الكينزي[2].

أولا– المضاعف الساكن: وبما أن التحليل الكينزي ذو طابع ساكن، فإن المضاعف الذي يرتبط به ساكن، ويسمى هذا الأخير بالمضاعف الساكن، وينقسم إلى مضاعف ساكن بسيط ومضاعف ساكن مركب، إلاّ أن إدخال العوامل الديناميكية مثل عامل الزمن الناتج عن التأثيرات التي تحدث بين الحصول على الدخل وحجم استهلاكه أعطى ديناميكية للمضاعف تسمى بالمضاعف الديناميكي.

1. **المضاعف الساكن البسيط:** يمكن أن نحصل على قيمة المضاعف الساكن من خلال معادلة التوازن في الاقتصاد الكلي:

لدينا شرط التوازن[3]: $Y = C + I + G + X - M$ .....(1)

نفترض دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة: $by + a$.....(2)$=C$

حيث: $0 \langle b \langle 1$

[1]. جيمس جيوارتيني، ريجار استروب، الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق، ص277، 279.
[2]. نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدولMENA خلال الفترة 1970-2009،باستعمال معطيات PANEL، مرجع سابق، ص 131.
[3]. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص31.

b = الميل الحدي للاستهلاك

a = الاستهلاك المستقل في حالة انعدام الدخل

بتعويض المعادلة (2) في (1) نجد: $Y = by + a + I + G + (X - M)$

$\Longrightarrow Y(1 - b) = a + I + G + (X - M)$

$\Longrightarrow Y = 1 / 1 - b\ (a + I + G + (X - M)$ .... (3)

بافتراض مستوى الاستثمار والذي يعتبر متغير خارجي أي يساوي كمية ثابتة بغض النظر عن مستوى الدخل قد تغير بمقدار (ΔI) فأصبح (I + ΔI) في كافة مستويات الدخل، ومن جهة أخرى سيتغير الناتج بمقدار (ΔY) وسيصبح (Y+ΔY)، إذن نبحث عن قيمة ΔY ونكتب المعادلة (3) من الشكل التالي:

$Y + \Delta Y = 1/ 1\text{-}B\ (a + I + \Delta I + G + (X - M)$....(4)

بطرح المعادلة (4) من (3) نجد : $\Delta Y = 1 / 1\text{-}B\ (\Delta I)$

$\Longrightarrow \Delta Y = K\ \Delta I$ ....(5)

أي أن التغير في مستوى الدخل يساوي التغير في مستوى الاستثمار مضروبا بالقيمة (1 / 1-b) وتسمى هذه القيمة بمضاعف الاستثمار[1].

وبما أن $0 < b < 1$ فإن: $1 / 1\text{-}b$، وبالتالي $\Delta Y > \Delta I$

ويسمىK بمضاعف الاستثمار البسيط، لأنه يعتمد على"b" الميل الحدي للاستهلاك فقط، وساكن لأنه لم يدرس المتغيرات في علاقتها مع الزمن.

لدينا:$c + s = 1$

و بما أن الميل الحدي للادخار: $S = \Delta S / \Delta Y$

$\Longrightarrow K = 1 / S$

من خلال ما سبق يتضح أن K يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للاستثمار، أي أن زيادة الاستثمار ΔI تؤدي إلى زيادة العرض بـ ΔI، ومن أجل إعادة توازن الاقتصاد وزيادة العرض بـ ΔI يجب زيادة الدخل بهذا المقدار، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية بـ(ΔI) بحيث تكون

[1]. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص88.

هذه الزيادات متلاحقة في الناتج الكلي أو الدخل الكلي وفق متتالية هندسية حدها الأول "1" وأساسها c وعدد حدودها ∞.

$\Delta Y = \Delta I + C\Delta I + C^2\Delta I \ldots$ $0 \langle c \langle 1$

مجموع الحدود يصبح $1 / 1-c$

$\Delta Y = (1+C + C^2 + C^3)\ \Delta I \ldots \ (6)$
$\Delta Y = 1 /1-C\ (\Delta I)$

2. **المضاعف الساكن المركب:** اعتبرنا في المضاعف البسيط أن الاستثمار مستقل عن الدخل كله إلاّ أن الواقع يبين أن الاستثمار الكلي جزء منه مستقل Io والجزء الآخر تابع Iويصبح بالتالي الاستثمار الكلي يشكل بالعلاقة التالية:

$I = I + Ii$

حيث: $Ii = iy$

$\Longrightarrow \quad I = I + iy$

بتعويض معادلتي الاستهلاك والاستثمار في معادلة التوازن الاقتصادي الكلي نجد:

$Y = a + by + I + iy + G + X - M$

$\Longrightarrow Y\ (\ 1-b-i) = a + I + G + X - M$

$\Longrightarrow Y = 1/1-b-i(a + I + G + X - M)$

$\Longrightarrow Y = [1/1-(b+i)\ ] \times (\ a + I + G + X - M)$

بوضع $B= b + i$ تصبح

$Y=[\ 1/1-B] \times (\ a + I + G + X - M) \ldots\ldots (7)$

بافتراض تغير الاستثمار بـ ΔI يصبح: $I = I + \Delta I$

بكم سيتغير الدخل ΔY:

لدينا: $\Delta Y + Y = 1/1-B(a + I + DI + G + X - M\ ) \ldots\ldots (8)$

بطرح المعادلة (8) من (7) نجد: $\Delta Y = [1/1-B]\ (\Delta I) = {}'K\ \Delta I$

و يمثل 'K مضاعف الإنفاق الاستثماري المركب.

حيث يفترض هذا المضاعف الاستجابة الفورية للطلب الجديد إلاّ أن ذلك مخالف للواقع، فاستجابة الجهاز الإنتاجي تتطلب وقتاً معيناً، وبالتالي فهذا التأخير بين التغير في الطلب الكلي وزيادة الإنتاج يمكن إدخاله كعامل مؤثر على عمل المضاعف ليكون أكثر ديناميكية، ويعرف هذا الأخير بالمضاعف الديناميكي.

ثانيا– المضاعف الديناميكي: يعتمد المضاعف الديناميكي على فرضية تأخير روبرتسون ROBERTSON LAG، وهناك من يطلق عليها فاصل روبرتسون حول وجود فترة زمنية بين لحظة حصول الأفراد على الدخل وبين اتفاقهم لهذا الدخل[1]، وتعرف هذه الفترة الزمنية بفترة التباطؤ، حيث أن المستهلك يستغرق فترة زمنية فاصلة بين مقوضاتها أي دخله، ومدفوعاته أي انفاقه، كما أن إجراءات الإنتاج تتطلب فترة زمنية طويلة لأنّ استخدام عوامل إضافية لا يتم بشكل مباشر وإنما بشكل متباطئ، ولهذه الأسباب ولأسباب أخرى أيضاً تظهر فترة زمنية فاصلة بين زيادة الاستهلاك والاستثمار والتي من شأنها أن تؤخر عمليات المضاعف[2]، وسنعالج فيما يلي حالتين للمضاعف الديناميكي:

1. زيادة الاستثمار في إحدى السنوات والمحافظة على مستواه بعدها:

لدينا دالة الاستهلاك للفترة السابقة: $Ct = a + by_{t-1}$

✓ في الفترة (t+1) بإتباع الخطوات السابقة نجد : $Y_{t+1} = C_{t+1} + I_{t+1}$

$= a + by_t + I + \Delta I$

$\Longrightarrow Y_{t+1} = Y_t + \Delta I \Longrightarrow Y_{t-1} - Y_t = \Delta I \Longrightarrow \Delta Y = \Delta I$ 10

✓ في الفترة (t +2) : $Y_{t+2} = C_{t+2} + I_{t+2}$

$= a\ by_{t+1} + I + \Delta I$

$Y_{t+2} = by_{t+1} + \Delta I + a + I = b\ (Y_t + \Delta I) + a + I + \Delta I$

$\Longleftrightarrow Y_{t+2} = a + BY_t + b\Delta I + I + \Delta I = Y_t + \Delta I + B\Delta I$

$Y_{t+2} - Y_t = \Delta I\ (1+b) \Longrightarrow \Delta Y = \Delta I\ (1+b)$ .... (11)

[1]. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص104.
[2]. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص94.

✓ في الفترة(t+3) : $Y_{t+3} = C_{t+3} + I_{t+3}$

$$Y_{t+3} = a + by_{t+2} + I + \Delta I$$

$$Y_{t+3} = a + b(y_t + \Delta I + b\Delta I) + I + \Delta I$$

$$Y_{t+3} = a + by_t + I + \Delta I + b\Delta I + b^2\Delta I$$

$$Y_{t+3} = Y_t + \Delta I + b\Delta I + b^2\Delta I$$

$$Y_{t+3} - Y_t = \Delta I(1+b+b^2) \Longrightarrow \Delta Y = \Delta I\ (1+b+b^2) \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

✓ عند الفترة $n = t$ يمكن تمثيل في الداخل بالطريقة التالية:

$$\Delta Y = \Delta I\ (1+b+b^2+b^3+\ldots\ldots\ b^{n-1}$$

وهي عبارة عن حدود متتالية هندسية حدها الأول ΔI وأساسها b ومجموع حدودها هو:

$$\Delta Y = \Delta I\ \{1-b^n / 1-b\}$$

و هنا نصل إلى صياغة المضاعف الديناميكي[1]: $K = 1-b^n / 1-n$

و بما أن $1 > c > 0$ فإن b^n يكون صغيرا جداً، عندما يكون n كبيراً جدا لذلك يمكن اعتباره معدوما أي:

$$b^n \Longrightarrow 0$$

$$n \Longrightarrow \infty$$

عندئذ نعود إلى صياغة المضاعف البسيط بعد أن تكون آلية زيادة الاستثمارات قد استنفذت أثارها[2]، وتصبح: $\Delta Y = \Delta I\ (1/\ 1-b)$

2. زيادة الاستثمار في إحدى السنوات وتراجعه إلى مستواه الأصل في السنة التالية:

نفرض أن الاستثمار ارتفع بمقدار ΔI في السنة الأولى فقط دون السنوات التالية إذن يكون الدخل في الفترة $(t+1)$ كما يلي: $Y_{t+1} = Y_t + \Delta I$

وكما رأينا في الحالة الأولى فإن الدخل يزداد في السنة الثانية بمقدار $b\Delta I$ من جهة أخرى إذا تراجع الاستثمار في السنة الثانية بمقدار ΔI كما كان عليه في السنة الأولى فإن الدخل في الفترة $(t + 2)$ يصبح:

[1]. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص،ص 32.33.
[2]. نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENAخلال الفترة 1970-2009، باستعمال معطيات PANEL، مرجع سابق، ص37.

$Y_{t+2} = Y_{t+1} + b\Delta I - \Delta I$

$Y_{t+2} = Y_t + \Delta I + b\Delta I - \Delta I$

$\Longrightarrow Y_{t+2} = Y_t + b\Delta I$

ومن خلال هذه العلاقة نلاحظ أن الدخل خلال الفترة (t+2)أكبر من الدخل التوازني (Y_t) ولكنه أقل من دخل الفترة (t+1) ويمكن إثبات ذلك كما يلي: $0< b <1$ لأن

$Y_{t+2} - Y_{t+1} = b\Delta I - \Delta I = (b-1)\Delta I < 0$

$Y_{t+2} - y_t = Y_t + b\Delta I - y_t = b\Delta I > 0$

كما أن انخفاض دخل السنة الثانية إلى انخفاض استهلاك السنة الثالثة: (t+3)بمقدار $b(b-1)\ \Delta I$ ومنه يكون: $Y_{t+3} = Y_{t+2} + b\ (b-1)\ \Delta I$

$Y_{t+3} = Y_t + b\Delta I + \Delta I + b^2\Delta I - b\Delta I$

$Y_{t+3} = Y_t + b^2\Delta I$

يعتبر هذا الدخل أكبر من y_t وأقل من Y_{t+2} وبالتعميم يمكن أن نكتب: $Y_{t+n} = Y_t + b^{n-1}\ \Delta I$

$\Delta Y = b^{n-1}\Delta I = K^*\Delta I$ ..... (13)

و هو مضاعف ديناميكي جديد: $K^* = b^{n-1}$

هو أقل من الواحد دوما، إلاّ من أجل $n = 1$ يصبح: $K^* = b^0 = 1$

الفرع الثالث–نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار: تعتبر الأرباح في منظور نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار هي المحدد الرئيسي لرصيد رأس المال المرغوب وبالتالي الاستثمار، حيث قدمت شروح متعددة ومختلفة في هذا الصدد، وعلى سبيل المثال أظهر تنبرجن "Tinbergen" أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة expected profit على نحو دقيق[1].

وكما هو معلوم في الواقع فإن الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة، حيث تربطه علاقة طردية مع الأرباح المحققة ذلك بان المستثمرين ورجال الأعمال تميل طموحاتهم دائما إلى التمويل الداخلي للاستثمار.

[1]. .مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص108.

كما انه يمكن للمنشآت الاستثمارية أن تحصل على التمويل والأصول لأغراض الاستثمار من مصادر مختلفة[1]:

(الأرباح المحتجزة، نفقات الاهتلاك وهي الأرصدة التي تجنب لمواجهة إهلاك الآلات والمصانع، مختلف أنواع الاقتراض بما فيها بيع السندات، بيع الأسهم)

وتعتبر الأرباح المحتجزة ونفقات الاهتلاك من المصادر الداخلية للأموال بالنسبة للمنشأة، بينما المصادر الأخرى تعتبر خارجية، فإذا لجأت المنشأة إلى الاقتراض فإنها تصبح ملزمة باستيفاء الأقساط الثابتة، إلّا أنها تضطر للاقتراض في حالات الكساد، وانخفاض أرباحها، ما يجبرها على الاقتراض أو بيع الأسهم بشروط غير مجزية، كما أنّها قد تضطر إلى إعلان إفلاسها في حالة عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها، وبالتالي فإن المنشآت قد تحجم عن الاقتراض إلّا في ظروف مواتية جدا، كما أنّها قد تتجنب زيادة أرصدتها المالية عن طريق إصدار الأسهم نظرا لما ينجم عن هذه الأخيرة من تقليل الأرباح على أساس نصيب كل سهم ولذلك لا يلجأ رجال الأعمال إلى تمويل الاستثمار عن طريق بيع الأسهم إلّا إذا كانت هناك أرباح معتبرة بإمكانها تعويض تأثير الزيادة القائمة في الأسهم، كما أنهم يخشون فقدان السيطرة إذا بيعت الأسهم المضافة.

ولهذا وغيره من الأسباب أظهرت نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار أنّ المؤسسات تفضل عادة تمويل استثماراتها داخليا، وأن الزيادة المتاحة من الأرصدة الداخلية من خلال الأرباح تؤدي إلى استثمارات جديدة، و منه فالاستثمار يتحدد بالأرباح على العكس من نظرية المسارع التي يتحدد فيها بالتغير في مستوى الناتج.

وبما أن النظريتين تختلفان بالنظر إلى محددات الاستثمار فإنهما تختلفان أيضا بالنظر إلى السياسة المتبعة[2]، ومن بين السياسات المتبعة في نظرية الأرصدة الداخلية والتي تعتبر أكثر فاعلية زيادة الأرباح مباشرة، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى تخفيض معدل الضريبة على دخول الشركات ممّا يسمح للمنشآت بإهلاك المصانع والأدوات بطريقة أسرع، وبالتالي ينخفض الدخل الخاضع للضريبة، كما أن الضرائب على القروض الاستثمارية تعتبر وسيلة لتخفيض الالتزامات الضريبية للمنشآت.

أمّا بالنسبة إلى الزيادات في الإنفاق الحكومي، أو التخفيضات في معدل الضرائب على الدخل الشخصي، ليس لها تأثير مباشر على الأرباح وبالتالي على الاستثمار ذاته، إلاّ أن زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب تؤدي إلى زيادة الناتج ومن ثم زيادة الأرباح وبالتالي فإن هذه الأخيرة تؤثر بطريقة غير مباشرة على

[1]. عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية،مرجع سابق، ص150.
[2]. يحي ولد محمود ولد جدو، الاستثمار في البلدان النامية، مرجع سابق، ص44.

الاستثمارات إلّا أن هذه السياسات المصممة للتأثير مباشرة في الاستثمار في ظل الأرصدة الداخلية للاستثمار، قد لا تكون ناجعة في ظل نظرية المعجل، فعلى سبيل المثال فإن تخفيض معدل الضرائب على الشركات لن يكون له إلّا تأثير قليل أو لا يؤثر مطلقا على الاستثمار لأنه في ظل نظرية المعجل يعتمد على الناتج وليس على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة، من ناحية أخرى فإن الزيادات في الإنفاق الحكومي أو التخفيضات في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية سوف تنجح في تحفيز الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ومن ثم على الناتج[1]، وقد أكد رواد النظرية التقليدية الحديثة على أهمية العلاقة بين الاستثمار والناتج خاصة في الأمد الطويل، كما أن الأرصدة الداخلية تعتبر محددا مهما للاستثمار خاصة أثناء الركود الاقتصادي.

[1]. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ، ص172.

خلاصة

يحتل الاستثمار مكانة هامة في الحياة الاقتصادية، بما يوفره من زيادة في الطاقة الإنتاجية وذلك عن طريق توظيف رؤوس الأموال وتكريسها للإنتاج، فالاستثمار يقوم على مبدأ التضحية بالاستهلاك الحاضر على أمل الحصول على أرباح مستقبلية أوفر تعوضه عن هذه التضحية، إلا أن هذه الأرباح تكون غير أكيدة فهو يقوم أيضا على مبدأ المخاطرة، كما أن الاستثمار يتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الأخرى مثل الجانب الاجتماعي عن طريق خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، الجانب السياسي وذلك من خلال إنشاء قاعدة اقتصادية قوية تعزز المركز الاقتصادي للبلد وتحد من التبعية الاقتصادية له.... الخ.

ومن خلال هذا يمكن الفصل يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ تتمثل أهم أنواع الاستثمار في الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي، كما أن بعض الاقتصاديون يضيفون تقسيما آخر لأنواع الاستثمار والمتمثل في الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفز.
- ✓ تتجه إيرادات الاستثمار إلى نوعين من المجالات، إما لتكوين رأس المال الثابت وإما لزيادة المخزون السلعي.
- ✓ تحكم الاستثمار جملة من المبادئ والمحددات من أهمها: مبدأ تعدد الخيارات، مبدأ الملائمة، مبدأ التنويع، ومن أهم المحددات التي يعتمد عليها الاستثمار نذكر: سعر الفائدة، معدل التغير في الدخل، الكفاية الحدية لرأس المال، الأرباح المحققة، التقدم العلمي والتكنولوجي وتوقعات المستثمرين.
- ✓ تتمثل أهم الأدوات التي يعتمد عليها الاستثمار الحقيقي في السلع، المشروعات الاقتصادية، العقارات...، أما عن أدوات الاستثمار المالي فهي تتراوح بين أدوات استثمار قصيرة الأجل ومن بينها: أذونات الخزينة، القبولات، شهادات الإيداع، القروض تحت الطلب أما عن أدوات الاستثمار المالي طويلة الأجل: السندات والأسهم.
- ✓ تعاقبت المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير سلوك الاستثمار من خلال مختلف النظريات السابقة واهتمت بمحددات الطلب على الاستثمار والتغير في رصيد رأس المال المرغوب.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول التنمية

تمهيد

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت معظم بلدان العالم الثالث في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأوربية تفكر جديا في الاستقلال السياسي وتحقيق السيادة الوطنية، لذلك شغلت فكرة التنمية حيزا واسعا للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل الحقيقي للتخلص من التبعية الاقتصادية، وذلك عن طريق زيادة الاستثمار.

كما أن عملية الاستثمار تتطلب تمويل داخلي وخارجي للتوسع فيها، إلاّ أن التمويل الخارجي يسبب لها التبعية الاقتصادية وبالتالي يحدث تضارب في أهداف التنمية ممّا يسبب إعاقتها وللتعرف على مختلف جوانب التنمية، تم تخصيص الفصل الثاني لدراستها والتطرق لمفاهيم التنمية عبر مختلف مراحلها والتعرف على استراتيجياتها،أهدافها، علاقتها بالاستثمار وغيرها من الجوانب، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث للإحاطة بكافة جوانبها:

المبحث الأول: مفهوم التنمية، أهدافها وعقباتها.

المبحث الثاني: مؤشرات وتمويل التنمية.

المبحث الثالث: التنمية و الاستثمار.

المبحث الأوّل: مفهوم التنمية، أهدافها وعقباتها

تعتبر دراسة التنمية ظاهرة حديثة نسبيا، وفرع من فروع علم الاقتصاد ظهر في منتصف القرن 20م، مع تنامي حركات الاستقلال الوطني لمعظم الدول النامية، ويعتبر آدم سميث أوّل من طرح موضوع التنمية في كتابه "ثروة الأمم" عام 1976، وقد ذكر آدم سميث في هذا الكتاب عملية التنمية الاقتصادية في قارات العالم النامي الثلاث إفريقيا آسيا وأمريكا اللاتينية[1].

المطلب الأوّل: مفهوم التنمية

اختلف الكتاب في تعريف التنمية لأنها عملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام، وسنتطرق إلى مفهوم التنمية بشيء من التفصيل في هذا الفصل.

الفرع الأول– تطور مفهوم التنمية: من أجل إعطاء تعريف موحد للتنمية، يجب أن نتتبع تطور مفهوما مما يلزمنا أن نتعرف على مفهوم التمنية في ثوبها التقليدي، ثم نتتبع تطور مفهومها في المنظور الاقتصادي الحديث.

أولا– مفهوم التنمية في المنظور التقليدي: لقد مال مفهوم التنمية في بداية الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي، حيث كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الستينيات أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة[2]، كما أن عملية التنمية من خلال التغيرات الاقتصادية المحددة في ظل الظروف الاقتصادية التي كانت ساكنة نوعا ما لفترة من الزمن كانت تعني قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية من الناتج القومي بمعدل يتراوح من 5% إلى 7% أو أكثر، ولقبت الأمم المتحدة فترة الستينات والسبعينات بـ" عقدي التنمية" على أساس تكريس الجهود الوطنية و العالمية لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية والذي حدده بهذه الصورة الكمية[3].

وقد كانت التنمية الاقتصادية بالمنظور التقليدي تعبر عن التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والعمالة، بحيث أن نصيب الزراعة في كليهما يجب أن ينخفض بينما يتزايد كل من نصيب الصناعة والخدمات.

كما أن مشاكل الفقر والبطالة وتوزيع الدخل أخذت مكانا خلفيا في غمرة الاهتمام بالارتفاع بمعدلات نمو الدخل القومي الإجمالي، وبالرغم من أنه كانت هناك إشارات إلى تحقيق محو الأمية، القضاء على الأمراض،

[1]. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مراجعة و تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر الرياضي، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، 2006، ص38.

[2]. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير " دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها" دار الشرق، مصر، الطبعة الثالثة، 2003، ص13.

[3]. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 1991، ص107.

نشر التعليم إلّا أنه كانت النظرة الغالبة اقتصادوية، حيث ركزت على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية، مما يعني أن التنمية وبعد كل التحفظات والاستدراكات ليست إلّا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع[1].

ثانيا– مفهوم التنمية بالمنظور الاقتصادي الجديد: أوضحت دراسة خبرات البلدان النامية في الخمسينات والستينيات عدم صواب مفهوم التنمية الذي اختزل إلى مجرد النمو الاقتصادي السريع، فقد شهدت معظم بلدان العالم الثالث خلال هذه الفترة على زيادة فعلية في معدلات النمو الاقتصادي، إلّا أنّ هذه الزيادة رافقتها زيادة مخيفة في عدد الفقراء، وهو ما دّل على وقوع خطأ فادح في سياسات التنمية التي اتبعت والتي بنيت جميعها على المنظور التقليدي.

حيث نادكثير من الاقتصاديين وصناع السياسة بخلع التركيز فقط على الناتج القومي الإجمالي والرفع من قدر الهجمات المباشرة على الفقر المطلق المتفشي وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخول والبطالة المتصاعدة[2] وبعدها أعيد تعريف التنمية في منتصف السبعينيات لتصبح عملية خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل والبطالة وذلك عن طريق الرفع المستمر لمعدلات النمو.

حيث أن بعض البلدان النامية حققت ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى الضعف إلاّ أنها لم تحقق أي تحسن في المستوى المعيشي بل أنها لم تتمكن من إشباع الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الإنسانية، بينما حققت بعض البلدان النامية معدلات متوسطة أو متواضعة في نمو الدخل القومي إلاّ أنها حققت تقدما لا بأس به في إشباع الحاجات الأساسية، هذا ما جدد الأمل في النفوس وأعطى نظرة جديدة للتنمية، حيث أن تحقيق التقدم في عدد هام من مجالات الحياة الإنسانية وإشباع الحاجيات الأساسية ليس رهنا بالوصول إلى معدلات عالية للنمو في الدخل وليس رهنا بالوصول إلى مستوى مرتفع للدخل الفردي، وأن العبرة ليست بسياسات النمو الاقتصادي وحدها، بل أن العبرة أيضا بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيض حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء[3].

الفرع الثاني– تعريف التنمية: تباينت آراء ومفاهيم ووجهات نظر العلماء والمفكرين حول تحديد مفهوم التنمية، حيث ارتبط مفهومها كما أسلفنا الذكر بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلّا أن حاجات الإنسان المتطورة والمتجددة دائما أدت إلى توسع مجال مفهوم التنمية إلى قضايا اجتماعية، سياسية، وثقافي

1. ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص14.
2. ميشيل توادرو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص50
3. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص15.

واقتصادية.. فهي عملية حضارية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة، وفيما يلي سنذكر بعض التعاريف للاقتصاديين الغربيين ثم سنعرض بعض المساهمات العربية في هذا المجال.

أولا– التعريف اللغوي للتنمية: تعني كلمة التنمية لغة من الفعل نمى، كما في القول" نمى المال"[1]، فهي التعبير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين في وقت معين، فالتنمية تعني النهوض في مجالات الحياة المختلفة اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا وسياسيا...

ثانيا–التعريف الاقتصادي التنمية: لقد اختلفت المفاهيم باختلاف المدارس والفترات التي نسبت إليها لذا أصبح من الصعب إعطاء تعريف موحد ومتفق عليه للتنمية.

1. **تعريف جيرالد ماير:** التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل النمو السكاني الصافي ارتفع الدخل الحقيقي للفرد[2]، وبما أنها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبديل في متغيرات معينة، وأنها ينبغي أن تمتد لفترة طويلة الأجل حيث لا يعتد بالارتفاع القصير الأجل الذي يحدث خلال الدورات الاقتصادية مثلا[3].

ويعرف مايير وبالدوين التنمية: بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد، خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع[4].

2. **تعريف مينت H.Myint:** هي عملية مستمرة لمدة طويلة وليست جهدا آنيا لزيادة الإنتاج فقط[5]، حيث يفيد منيت في هذا الصدد أن التنمية لا تقوم فقط على زيادة الإنتاج المباشر وإنما يركز اهتمامه على فعالية البرامج التنموية التي يكون من شأنها خلق قاعدة اقتصادية ذاتية من أجل رفع الطاقة الإنتاجية في المستقبل.
3. **تعريف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله:** عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الأفقي ولكنه لا يستوعبها كاملة، فمقاصد التنمية تتجمع في بناء دينامي حضاري محدد المعالم والقيم[6].

1. محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 2008، ص12.
2. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، 2008، ص64.
3. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، عالم الكتب الحديثة إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص177.
4. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، نشر وتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص395.
5. محمد مروان السمان وآخرون،مرجع سابق ، ص392.
6. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص65.

4. **تعريف الدكتور الشافعي**: هي تغيير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن ودفعة قوية يتهيأ بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف وإستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغيير البنياني الذي تتطلبه التنمية[1].

ويعرفها بعض الاقتصاديين أنها: عملية الانتقال من الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف، إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتقدم، يقتضي هذا الانتقال أن يحدث تغيير جوهري في أساليب الإنتاج المستخدمة، وفي البنيان الثقافي المتوافق مع هذه الأساليب الإنتاجية، ويترتب على ذلك أن يصاحب عملية التنمية الاقتصادية تغيير في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالزيادة[2] .

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية هي عملية شاملة لجميع أجزاء النظام الاقتصادي تنطوي على إحداث تغيير وتجديد في الهيكل الاقتصادي للبلد، عن طريق تغيير توزيع الدخول على السكان، تغيير توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار، حدوث تغيير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المقدمة وكمياتها عن طريق تراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج لزيادة الدخل القومي الحقيقي، وزيادة متوسط دخل الأفراد، وبالتالي فهي تشتمل على التغير النوعي والهيكلي إلى جانب التغير الكمي، فهي تعبر عن انتقال المجتمع من حالة التخلق والحرمان إلى التقدم والرفاهة، أي الانطلاق إلى نظام اجتماعي توفر فيه حياة أفضل ماديا ومعنويا للفرد والجماعة.

الفرع الثالث– التمييز بين النمو والتنمية: عند الحديث عن ظاهرة التخلف والتنمية، تثار دائما قضية التفرقة بين النمو والتنمية، وذلك لأن كلاهما يهدف لزيادة الطاقة الإنتاجية للبلد وزيادة الاستثمارات المنتجة لتنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل القومي في المجتمع.

أولا: يشير القاموس العربي في التفريق بين النمو و التنمية إلى أن نمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل أمّا تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي أنّه فيها عنصر التعدد و الفعالية[3]، وبالتالي فإن عملية التنمية تشمل على النمو وعلى التغيير.

ثانيا: يتفق الاقتصاديون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي والناتج القومي، كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة، أمّا مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن

---

1. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص،ص396.395.

2. صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد(2)، الشركة العربية المتحدة التسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط9، 2008، ص339.

3. محمد فتح الله الخطيب وآخرون، الحكم المحلي و التنمية، 1998،ص2.

بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغييرات الهيكلية في بنيان المجتمعات كما يستخدم عند الإشارة البلدان المتخلفة[1].

ويحصل النمو الاقتصادي في الاتجاه المستمر لارتفاع نمو الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، أي الاتجاه المستمر لارتفاع معدل زيادة الدخل الحقيقي للفرد[2]، ويمكن تمثيل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية:

النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني.

واعتمادا على هذه العلاقة، فإذا كان هذا المعدل موجبا يمكن أن نقول أنه قد حدث نمو، أما إذا كان هذا المعدل معدوما أي أن معدل نمو الدخل الكلي يكون مساويا لمعدل النمو السكاني، فإن هذه الحالة تسمى حالة الركود الاقتصادي، وأن مستوى معيشة الفرد لم يتغير وبقي ثابتا، أما إذا كان هذا المعدل سالبا، وانخفض مستوى الدخل الكلي عن مستوى النمو السكاني، فإن هذه الحالة تمثل نوع من التخلف الاقتصادي، ممّا يؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الأفراد.

من خلال ما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وهو شرط ضروري لأحداث التنمية لكنه ليس بالشرط الوحيد أو الكافي، وبالتالي فالتنمية هي نمو اقتصادي يصحبه مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تحدث التغيير الجوهري الذي يمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحياة الفرد والمجتمع بحيث تتحسن نوعية الحياة التي ينعم بها أفراد المجتمع[3].

كما أن التنمية تشمل وتدعم النمو الاقتصادي فهي عبارة عن توليفه التغيرات الذهنية والاجتماعية لأمة ما تجعل منها قادرة على النمو وعلى أنماء منتظم ودائم لمنتوجها الإجمالي الحقيقي، أي أن التغير عن طريق النمو يمثل قدر ضئيل و يميل إلى التغير الكمي، أما التغير عن طريق التنمية فهو تغير كبير وكيفي ويتناول مختلف الجوانب البنائية والوظيفية، هذا ما يلزم البلدان المتخلفة إلى توجيه أهدافها نحو تحقيق التنمية، وليس فقط النمو

المطلب الثاني– أهداف التنمية إن تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية يعد أمرا صعبا نظرا لاختلاف ظروف كل بلد واختلاف أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[4]، ويمكن إجمال هذه الأهداف فيمايلي:

1. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، بدون طبعة، 1999، ص39.
2. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة وبدون سنة، ص65.
3. فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص45
4. محمد مروان السمان وآخرون،مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص396.

الفرع الأول– زيادة الدخل القومي الحقيقي: تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقي من أولى أهداف التنمية الاقتصادية، ويقصد بالدخل القومي الذي يراد زيادته، هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة[1]، حيث يعتبر هذا الأخير هو الوسيلة الأنجع للقضاء على الفقر وانخفاض مستوى معيشة الأفراد، والقضاء على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، إذ أنه حتى وإن حققت هذه الدول بعض التحسن في مستويات معيشة الأفراد من خلال سياسات إعادة توزيع الدخول إلّا أنّ مثل هذا التحسن لا يمكن أن يستمر لوقت طويل إلّا إذا استغلت آليات النمو الاقتصادي بمعدل سريع وبكفاءة لتوليد زيادات كافية في الدخول[2].

الفرع الثاني– رفع مستوى معيشة الأفراد: تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع[3]، ويتم ذلك عن طريق زيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا، وبالارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع[4]، أي الرفع من القدرة على سد الحاجيات الأولية والأساسية المدعمة للحياة وتقدير الشعور بالذات، والقدرة على توزيع الدخول بطريقة عادلة، ممّا يرفع من مستوى الرفاهية على المستوى الفردي وحتى على مستوى القومي، ومن بين أهم أهداف تحسين مستوى معيشة الأفراد نجد[5]:

أولا– تأمين خدمات صحية شاملة للجميع.

ثانيا– الاهتمام بالبرامج الوطنية المخصصة لتخفيظ معدلات الوفيات، وزيادة تطوير صناعة العقاقير اللازمة لمختلف الأمراض المتفشية (السل، الملا ريا، الايدز...).

ثالثا– تأمين الحصول على الأغذية الأساسية، وعلى الحاجات الضرورية لإشباع الرغبات.

رابعا– تعزيز نظم التعليم وزيادة الإنفاق الخاص به وإلغاء الرسوم المدرسية.

خامسا– ضمان بيئة آمنة وصحية التعليم.

1. كامل بكري وآخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص402.
2. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص19.
3. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص69.
4. رمزي على إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص113.
5. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص90.91.92.93، بتصرف.

الفرع الثالث– تحقيق التحرر الإنساني: إن أهداف التنمية بمفهومها الواسع تتعدى الأهداف الاقتصادية إلى أهداف أخرى غير اقتصادية، ومن أجل تحقيق ذلك يجب العمل في مجالات متعددة، ومن بين أهم هذه الأهداف:

أولا– زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض[1]، حيث تستند مجموعة البنك الدولي فيما تضطلع به من أعمال إلى هدفين اثنين هما :إنهاء الفقر المدقع –من خلال تقليص نسبة الفقراء فقرا مدقعا في العالم إلى 3 في المائة بحلول عام 2030 ، وتعزيز الرخاء المشترك – من خلال زيادة دخل أفقر 40 في المائة من السكان ويجب الوفاء بكل من هذين الهدفين بأسلوب مستدام[2].

ثانيا– زيادة تنمية قدرات ومهارات المواطنين لكي يشبعوا احتياجاتهم ويحددوا مشكلاتهم ويحققوا المستوى اللائق لهم اقتصاديا واجتماعيا[3].

ثالثا– تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة من خلال توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والتبعية والاعتمادية ليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية[4]، حيث أن تحرير الإنسان لا ينفصل عن تحرير المجتمع من استغلال المجتمعات الأخرى وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

الفرع الرابع– تقليل التفاوت في توزيع الدخول: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول من بين الأهداف الاجتماعية التي تسعى مختلف الشعوب النامية لتحقيقها، حيث تعاني هذه الدول من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، إضافة إلى ذلك فهي تعاني من اختلالات في توزيع هذه الدخول فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم ممّا يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت[5]، ومن بين أهم آثار هذا التفاوت عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، تقسيم المجتمع إلى طبقات، هدر الموارد الاقتصادية من قبل الأغنياء، مما يلزم هذه الدول إلى إعادة النظر في هذا المجال ومحاولتها لإعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع.

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في ظل عالم متغير، مرجع سابق، ص21.
2. التقرير السنوي للبنك الدولي 2016، ص11.
3. محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، مرجع سابق، ص43.
4. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص59.
5. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابقن ص70.

الفرع الخامس– تعديل التركيب الهيكلي الإنتاجي: تعاني الدول المتخلفة من ضعف وتخلف القاعدة الإنتاجية وضعف الترابط والتشابك بين القطاعات وذلك لهيمنة القطاعات الأخرى، فهو يعتبر مصدر عيش الغالبية العظمى من السكان وممول القطاعات الأخرى، (القطاع الواحد لتوليد الدخل الحكومي) ممّا يجعل البلدان المتخلفة عرضة للتقلبات الاقتصادية، لعدم ثبات وضمان مداخيل هذا القطاع حيث يتذبذب بعوامل مناخية، عوامل دولية مثل تذبذب الأسعار وانخفاض قيمة صادراته ... الخ.

وبالتالي فإن تعديل الهيكل الإنتاجي لهذه البلاد يعد من بين أسمى الأهداف التي تسعى إليها التنمية، فهي ترغب في تغيير الطابع التقليدي من خلال تقليل سيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد القومي وإفساح المجال للصناعة والخدمات لتلعب دورها إلى جانب القطاعات الأخرى، للتخفيف من حدة التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي القومي، ويتم ذلك عن طريق تخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو بالتوسع في الصناعة القائمة[1].

الفرع السادس– الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: من بين الأهداف التي ترمي إليها التنمية التركيز على إنتاج السلع والخدمات الأساسية ذات الأولوية لتوفير احتياجات الطبقة الفقيرة، كالسلع الغذائية الضرورية، الملابس الشعبية، المساكن الاقتصادية، فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية[2]، ممّا يجبر السلطات الحاكمة في البلد التدخل لضمان حسن توجيه وتسيير الإنتاج للمحافظة على سد حاجيات الفقراء وعدم الانشغال بالمنتجات الكمالية والترفيهية، وذلك عن طريق توجيه الإنتاج وتسعير المنتجات والخدمات الأساسية، وتقديم الدعم على السلع الضرورية، ممّا يحد من استيراد هذه المنتجات ويوفر الاكتفاء الذاتي وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.

المطلب الثالث: عقبات التنمية

تختلف عقبات التنمية من مجتمع لآخر، وتعتبر سمات التخلف وأثاره من أهم العقبات التي تواجه البلدان النامية، وعلى العموم يمكن تقسيم عقبات التنمية المشتركة إلى ثلاثة فروع وكل فرع يحتوي على مجموعة من العقبات نجملها في العرض الآتي.

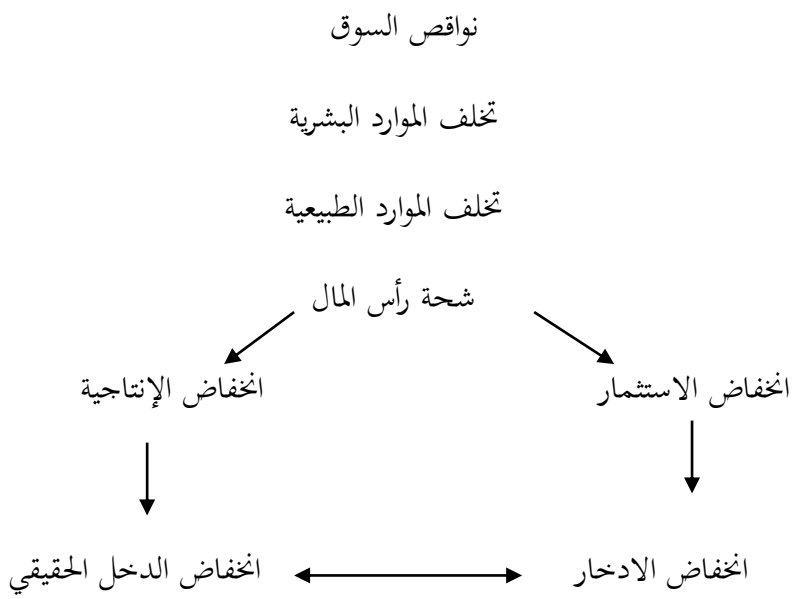
الفرع الأول– العقبات الاقتصادية: تعتبر العقبات الاقتصادية من بين أهم العقبات التي تعاني منها البلدان المتخلفة ويمكن إجمالها فيما يلي :

1. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص406.

2. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، بدون طبعة، 2003، ص71.

أولا– الحلقة المفرغة للفقر: تعاني غالبية الدول النامية من انخفاض مستوى الدخل ممّا يسبب انخفاض في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض في مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة يسبب بدوره انخفاضا في مستوى إنتاجية الفرد العامل، ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل، ويعمق من أسباب انخفاض الإنتاجية أساليب الإنتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية

شكل(6): الحلقة المفرغة الرئيسية (الحلقة المفرغة للفقر)



المصدر : فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابقن ص205.

وتتضافر هذه الحلقة المفرغة مع الزيادة السكانية ممّا يسبب انخفاض الدخل الشخصي عاما بعد الآخر، وبالتالي انخفاض الادخار وهذا ما يحول دون تحقيق هذه الدول لطموحاتها التنموية، وقد تلجأ هذه الدول إلى كسر هذه الحلقة عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي، إلّا أن انه في معظم هذه البلدان لا تتوفر كفاءة استغلال هذه الطاقات المتاحة نظرا لتدني الكفاءات، فالاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب بل على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا وهذا الأمر غير متوفر في الدول النامية وهو ما يطلق عليه في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية[1].

ثانيا– السوق: يعتبر السوق من بين أبرز العقبات التي تعترض عملية التنمية في البلدان النامية فهي تعاني من عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ممّا يقلل من مرونة عناصر الإنتاج والأسعار إضافة إلى تحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص.

[1]. فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص52

وبما أن عملية التنمية تقتضي دفعة قوية للاستثمارات كما يراها البعض، كذلك إنشاء مصانع بحجم كبير للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة من التطور التقني في خفض تكلفة إنتاج الوحدة وتحقيق الكفاءة من الموارد المستغلة[1]، فإن هذا الأمر يتعذر في البلدان النامية بسبب عدم قدرة الأسواق على استيعاب إنتاج هذه الطاقات القصوى نظرا لأنه يتأثر بعوامل عديدة، أهمها مستوى الدخل الحقيقي للفرد، حجم السكان، درجة الاكتفاء الذاتي،كفاية طرق ووسائل النقل والمواصلات وكلفة ذلك والإجراءات التي تؤثر في السوق[2].

ومن بين الحلول التي يراها بعض الاقتصاديين للتغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية هو سياسة التنمية المتجهة إلى الخارج والاستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة إلّا أن هذه السياسة صعبة التحقق بسبب المنافسة العالمية وتباين الجودة بين منتجات البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ثالثا– الادخار (قلة تكوين رأس المال): إن الدول النامية تعاني بشكل عام من قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية[3]، وذلك نظرا لانخفاض الدخل القومي فيها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع الميل للاستهلاك وانخفاض الميل للادخار ممّا يؤدي إلى انخفاض الادخار المتاح في البلدان المتخلفة، كما تتسم هذه البلدان بعدم تكافؤ توزيع الدخول وميل الطبقة الغنية للاستهلاك وهو ما يسبب أيضا انخفاض الادخار فيها.

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن نمط توزيع الدخل من بين أهم العوامل التي تؤثر في حجم الادخار، فالبلدان التي تكون فيها حصة الملكية من الدخل القومي أكبر تحقق ادخارات أكثر من غيرها، إذ أن أصحاب الدخول المتحققة من الملكية يكون ميلهم للادخار أكبر من غيرهم، وأصحاب دخول الملكية هم الذين يحصلون على دخلهم من الأرباح والفوائد والإيجارات[4].

الفرع الثاني– العقبات السياسية: يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توفر الاستقرار والاستقلال السياسي يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف البلدان النامية في مشاريعها التنموية ومن بين أهم العقبات نجد:

أولا– عدم الاستقلال السياسي: لقد عاشت معظم بلدان العالم الثالث تحت الحكم الأجنبي في شكل مستعمرات ممّا كان السبب الأساسي في تخلف معظم هذه الدول بما فرضه عليها من تمزق في هيكلها

[1]. نفس المرجع السابق، ص52

[2]. فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق ، ص213

[3]. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص72.

[4]. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق ص217.

الاجتماعي وسيطرة المستعمر على التجارة الداخلية والخارجية ومنع انتشار التعليم ومنع التحول نحو التصنيع[1]، حيث ظلت هذه المستعمرات تعتبر كمناجم للموارد الخام تستنزفها البلدان الاستعمارية بأبخس الأثمان لتوفير موارد الإنتاج الأولية، وهذا ما أورث بلدان العالم الثالث انقسامات وتباينات تنموية بين الأقاليم ممّا أدّى إلى الحروب الأهلية التي لازالت تقف حائلا في وجه التنمية في هذه البلدان، حيث أنها لم تتمكن من إنشاء أي قاعدة صناعية أو بنية تحتية تساعدها على تحقيق التنمية بعد حصولها على الاستقلال.

ثانيا– عدم الاستقرار السياسي: إن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة تتطلب استقرارا سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا[2]، والاستقرار السياسي يفرض على الدولة تجنب الدخول في القلاقل والحروب الخارجية، وتقليص خلافاتها الدولية، وذلك بإقامة نظام سياسي يضمن استقرار الحكومة لفترة طويلة، واستقرار الحكم يعني استقرار القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار والتجارة ممّا يقلل من مخاطر الاستثمار وبالتالي يرفع من معدلات العائد فيشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الانخراط في مشاريع التنمية بالبلاد.

الفرع الثالث– العقبات الاجتماعية والفكرية: تتمثل أهم العقبات الاجتماعية فيما يلي:

أولا: تعتبر الكثافة السكانية من بين أهم العقبات التي تعترض عملية التنمية في البلدان النامية، فارتفاع هذه الأخيرة بنسبة كبيرة مقارنة بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة والمستخدمة في مستوى معين من التكنولوجيا، وارتفاعها مقارنة بمعدلات النمو فيها إضافة إلى اختلال التركيبة السكانية أي ارتفاع نسبة صغار السن وانخفاض نسبة من هم في سن العمل، كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك على الإنتاج، وبالتالي انخفاض الادخار والاستثمار وهو ما يشكل أكبر عائق في وجه التنمية.

ثانيا: تعاني هذه البلدان من انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية ممّا يساعد على استمرار حالات التخلف متمثلة في انتشار الأمية.

ثالثا: انخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العملية، وانخفاض ما متاح منها، من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح وانخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم[3].

مما يحد من درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المتاحة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة أو تحسين وتطوير الموارد المتاحة، ممّا يؤدي إلى تدني المستويات المعيشية والصحية للأفراد وإلى إضعاف قدرتهم الإنتاجية.

1. فريد بشير طاهر علية، التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص53
2. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص71.72.
3. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص221.

الفرع الرابع– العقبات التكنولوجية والتنظيمية والإدارية: من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لا بد من الابتعاد عن الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشرية والطائفية والمحسوبية في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية[1]، فالجهاز الحكومي يلعب دوار أساسيا في تحريك عجلة التنمية، إلّا أن البلدان المتخلفة تعاني من انخفاض مستوى وكفاءة القدرات الإدارية والتنظيمية كما ونوعا، ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية التي تكفي للقيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة إضافة إلى القيام بتأدية الخدمات العامة، أمّا الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة، وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات بسبب انخفاض كفاءة الكادر الإداري والتنظيمي وانخفاض مستوى الجدية والحرص والأمانة في العديد من جوانبه[2].

1. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص74.
2. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق،ص، ص223،222.

المبحث الثاني: مؤشرات وتمويل التنمية

إن مفهوم التنمية الواسع أدّى إلى تنوع وتعدد المؤشرات التنموية التي تعبر عن مختلف جوانبها والتي يمكن عن طريقها قياس أي هدف من أهداف التنمية أو عنصر من عناصرها للتعرف على ما حققه المجتمع من تنمية، كما أنها تحتاج إلى مصادر مختلفة ومتنوعة محلية وأجنبية من أجل تمويل عملياتها لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية

إن الأصل في استعمال المؤشرات هو الاستغناء عن الكثير بالقليل أي الاستعاضة عن عدد كبير من المتغيرات التي تصف مختلف جوانب ظاهرة ما بمتغير (أو عدد محدود جدا من المتغيرات) غني بالدلالات عن حالة هذه الظاهرة [1]، حيث تفيد هذه المؤشرات في تحديد الوضع القائم، و تتيح لمتخذي القرارات والسياسيين على إتباع نهج صحيح لتحقيق التقدم والازدهار وقياس مدى تأثير ذلك على التنمية.

إلا أن تكوين هذه المؤشرات يعاني من صعوبات أهمها مدى توافر البيانات والمعلومات اللازمة للتعبير عن هذه المؤشرات إضافة إلى الصعوبات النظرية والمنهجية، ويستلزم الخروج بعدد معقول من المؤشرات فرز ما هو متاح للمفاضلة بينها، ويختلف تشكيلها باختلاف الأقطار والأزمنة، كما تتغير من مرحلة إلى أخرى بتغير الحضارات والوقائع، وسنعرض بعض المؤشرات المهمة التي تعبر عن مدى تقدم أو تخلف دولة ما فيما يلي.

الفرع الأول– معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي :يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات شيوعا في التعبير عن مستوى التخلف والتقدم الاقتصادي، واستخدامه في عقد المقارنات بين الدول المتقدمة والمتخلفة[2]، إلاّ أنه يشوب هذا المقياس بعض المشاكل في دقة قياسه، مما يستدعي تحديد متوسط موحد للدخل الفردي [يعد فاصلا بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة] فهو عبارة عن معيار تحكمي إذ أن استخدامه يتطلب اختيار متوسط للدخل الفردي يعتبر حدا فاصلا بين التخلف والتقدم وبالتالي فإن الدول التي تتمتع بمتوسط للدخل الفردي أعلى من هذا الحد تعتبر دولا متقدمة وما دون ذلك تعتبر دولا متخلفة[3].

[1]. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص158.

[2]. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية، مرجع سابق، ص16.

[3]. عمر ومحي الدين، التخلف والتنمية مرجع سابق، ص34.

ونظرا لاختلاف البيئات والمستويات المعيشية، ووجهات النظر في الحياة واختلاف البشر في تقديرهم لما هو كاف أو غير كاف، ونظرا لاختلاف المقارنات الدولية وما يشوبها من أوجه للقصور لاختلاف أسعار الصرف والقوة الشرائية النسبية تبينت صعوبة الاتفاق على رقم مطلق للدخل الحقيقي، واتفق على أنه الحد الأدنى الذي يضمن ضروريات الحياة مثل المأكل والملبس والعلاج وغيرها من الحاجات الأساسية.

كما أن هذا المؤشر لا يمكنه التعبير عن مستويات الرفاهية للبلدان النامية، إلاّ إذا كانت هناك عدالة في توزيع الدخول، حيث يعبر انخفاض مستوى الدخل ليس بين الدول الغنية والفقيرة فقط وإنما حتى بين الدول الفقيرة نفسها، بين الأغنياء والفقراء، ويعبر هذا الأخير عن نفسه كما ونوعا في صورة دخل منخفض، مسكن غير ملائم، صحة متدهورة، تعليم متواضع، معدلات مرتفعة لوفيات الأطفال، متوسط عمر مرتقب قصير، وبصفة عامة إحساس مختلط بعد الارتياح واليأس معا[1].

الفرع الثاني– المؤشر المركب للتنمية البشرية: إن التطور الهائل للتنمية في جنوب شرق آسيا، والذي حققته النمو الآسيوية خلال 25 سنة كان نموا مذهلا في الاقتصاد قدر خلال الفترة 1965 – 1980 بمعدل زيادة بلغت 9.4و9.6 في 1980-1990، وهو ما لم يتحقق في الدول المتقدمة، مما جعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يشيدان بهذه الفكرة في مقاومة التخلف، هذا ما دعا إلى إعادة صياغة المؤشرات الحقيقية للتنمية، حيث بدأ العالم يدرك أهمية التنمية البشرية في تحقيق الرفاهية، وتم تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة 1990، والذي تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، وأصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها. إن دليل التنمية البشرية هو دليل مركّب يركّز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي عيش حياة مديدة وصحية تُقاس بمتوسّط العمر المتوقع عند الولادة؛ والقدرة على اكتساب المعرفة تُقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة؛ والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تُقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ولقيمة دليل التنمية البشرية حد أعلى قدره. 1.0 ولقياس أكثر شمولاً للتنمية البشرية، يتضمن التقرير أربعة أدلّة مركّبة أخرى هي دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة الذي يعدّل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة، ودليل التنمية حسب الجنس الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور، ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركّز على تمكين المرأة، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل[2].

1. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص35.
2. تقرير التنمية البشرية 2015، ص 03

أولا– العمر المرتقب عند الولادة: والافتراض الكامن وراء اختيار هذا المؤشر هو أن الحياة الطويلة في حد ذاتها وأن فوائد ومزايا مختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع متوسط العمر المرتقب عند الولادة[1]، ويتم حساب هذا المؤشر كما يلي:

✓ دليل العمر المتوقع (ق) =

متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم– الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

ثانيا– نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة: إن إمكانية الحصول على فرص تعليم القراءة والكتابة تعتبر الخطوة الأولى التي يعبر عليها هذا المؤشر في طريق التعليم، وقد أضيف إلى هذا المؤشر فيما بعد متوسط عدد سنوات التمدرس، ويتكون هذا المؤشر من جزأين ويتم حسابه كما يلي[2]:

✓ دليل معرفة القراءة والكتابةّ =

معرفة القراءة والكتابة في الدولة–الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

الحد الأقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم–الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

ويعطي لهذا الدليل وزن نسبي (⅔).

✓ دليل متوسط عدد السنوات الدراسة =

عدد سنوات الدراسة بالدولة – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم – الحد الأدنى لعدد السنوات الدراسة في العالم

ويعطي لهذا الدليل وزن نسبي (⅓) .

✓ دليل التحصيل العلمي(ع)=

(دليل معرفة القراءة والكتابة 2x) +(دليل متوسط عدد السنوات 1x)

3

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص120.

2. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، (النظريات، الاستراتيجيات والتمويل)، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون طبعة،2007، ص112.113.

ثالثا– دليل متوسط الدخل: يعبر هذا المؤشر عن مدى حيازة الفرد الموارد اللازمة لتحقيق مستوى كريم للمعيشة، وقد تعرضت طريقة حساب الدخل في مؤشر التنمية البشرية لتعديلات كان آخرها اعتبار مستوى معين من الدخل (حسب تعادل القوة الشرائية) بمثابة "عتبة "[1]، ويتم إعداد هذا المؤشر كما يلي :

دليل متوسط الدخل (ل) =

$$\frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الدولة– الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}{\text{الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}$$

ويتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة سالفة الذكر[2]:

دليل التنمية البشرسة في الدولة (ت) =

$$\frac{\text{ق} + \text{ع} + \text{ل}}{3}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد يعكس أن الدولة أكثر تقدما في مجال التنمية البشرية، والعكس صحيح، حيث تصنف الأمم المتحدة الدول وفقا لدليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

الفرع الثالث– المؤشرات الاجتماعية: تستخدم هذه المؤشرات لأغراض الاستطلاع والمتابعة أي وصف أوضاع الناس الاجتماعية والخدماتية التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، وفهم هذه الأوضاع وتحليلها واتخاذ القرارات بشأن تحسينها، وتمثل هذه المؤشرات دعما قويا لوضع الخطط الإنمائية على أسس علمية كما أنها أدوات فاعلة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وتمثل المعايير الصحية، والجوانب الخاصة بالتغذية، الجوانب التعليمية والثقافية من أهم الهموم والقضايا التي تعالجها هذه المعايير.

1. ابراهيم العيسوى، التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص121.
2. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص113.

أولا– معيار التحصيل العلمي: وهو المؤشر المختار للتعبير عن اكتساب المعرفة، فمحاولة التركيز على ضرورة إدخال التلاميذ مراحل التعليم الأساسي وتركيز مجهوداتها على ذلك بهدف تقليل الأمية هدف مهم بالنسبة لكل الدول النامية، أما فيما يتعلق بالتعليم بعد الأساسي (الثانوي والجامعي) فإن الدول النامية تنفق أقل كثيرا ما تنفقه الدول المتقدمة وتخصص له جزء صغير من ميزانية الحكومة[1]، بالرغم من أنه تأكد إجماعا على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا فهو ذو أهمية عالية وأثره واضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك، فهو من بين أهم الأدوات التي يستعان بها في الحد من الفقر وعدم الإنصاف، ويحدد هذا المؤشر عن طريق بنك العالم بتجميع بيانات مرتبطة بمدخلات التعليم ونسب المشاركة فيه ونواتجه، وتجمع هذه البيانات من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) من خلال إحصائيات وتقارير وأبحاث رسمية تقوم بها الهيئات التعليمية في مختلف البلدان وتمثل أهم المؤشرات الفرعية[2]:

1. نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
2. نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
3. نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ثانيا–معايير صحية: تعاني الدول النامية من انخفاض كبير على مستوى الخدمات الصحية، حيث يستخدم هذا المعيار لمعرفة مدى كفاءة القطاع الصحي، ومن بين أهم المقاييس الفرعية التي تستخدم لقياس مدى التطور والتقدم الصحي نذكر:

1. عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.
2. يؤخذ بمتوسط العمر المرتقب كمؤشر لتحديد مستوى الرعاية الصحية، فكلما زاد متوسط عمر الفرد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل على درجة من التخلف الاقتصادي.
3. معدلات وفيات الأطفال، فهي تتراوح في البلدان المتخلفة ما بين 20 و 30 مثيلاتها في البلدان المتقدمة، خاصة الأطفال دون الخمس سنوات، والرضع ما دون السنة، مما يدل على عدم كفاية الخدمات الصحية، وسوء التغذية في هذه البلدان.

1. ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص100.
2. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص101.

ويستند معيار الصحة إلى مجموعة من المحددات تتمثل في[1]:

1. قدرة الإنسان على إشباع حاجاته من السلع والخدمات وتتوقف هذه على مستوى الدخل وعلى مستوى الأسعار.
2. البيئة الصحية وتتوقف هذه على كل من المناخ ومستوى الخدمات والمرافق الصحية العامة.
3. وعي الناس بمبادئ التغذية والصحة العامة للوقاية من الأمراض وخاصة المعدي منها.

ثالثا– معايير التغذية: يعتبر هبوط مستوى الدخل من أهم أسباب الوفاة، وخاصة بين الأطفال في البلدان النامية، ويقدر خبراء البنك الدولي أن سوء التغذية يعده مسؤولا عن ثلث أو ثلثي وفيات الأطفال بل وقد تزيد النسبة في البلاد الأكثر فقرا[2]، ويقوم البنك الدولي بتوسيع نطاق الاستثمارات في السنوات الأولى من الحياة عبر التغذية والتحفيز في وقت مبكر، والبيئة الآمنة، مع توفير أكثر من 3 مليارات دولار من التمويل خلال العامين الماضيين وحدهما و 6 مليارات دولار منذ عام 2000 وتظهر دراسات علمية واقتصادية حديثة أن التغذية والتحفيز في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن يكون لهما تأثير عميق على نمو المخ وعلى الصحة والتعلم والدخل مستقبلا ويؤكد البنك الدولي الالتزام بالاستثمار في الأطفال الصغار بتدشينه شراكات مبتكرة خلال العام الماضي بما في ذلك قوة التغذية وشبكة تنمية الطفولة المبكرة مع اليونيسف ومؤسسات خيرية و شركاء التنمية الآخرين[3]، ومن بين أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها[4]:

1. متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الجارية.
2. نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط السعرات الضرورية للفرد.

حيث أنه كل من آسيا وإفريقيا، فإن أكثر من 60% من السكان لا يوفرون المتطلبات الكاملة من احتياجاتهم الغذائية اللازمة بإمدادهم السعرات الحرارية المطلوبة لاستمرارية الأداء الصحي الجيد، حيث تم تقدير هذه السعرات ولوحظ انخفاضها لأقل من 2% من الإنتاج العالمي للحبوب وهذا ما يعكس عدم

1. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص131.
2. رمزي علي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص131.
3. البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2016، ص 19.
4. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص107.

التعادل أو التوازن بين متطلبات العالم وما يتوافر لديه من الأغذية وبين الإمدادات الفعلية لتلك الأغذية في ضوء الزيادة السكانية[1].

الفرع الرابع– المعايير الهيكلية: غيرت معظم الدول هيكلها لاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع، بعد حصولها على استقلالها لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه، نظرا لما يتمتع به قطاع الصناعة من آثار جذب قوية يمارسها على بقية أجزاء الاقتصاد القومي، نتيجة الارتباط المتبادل بين الصناعات المختلفة وهي صفة أساسية تتمتع بها الصناعة خلافا عن أنواع النشاط الأخرى فإن الاستثمار في صناعة معينة سوف يخلق فرص الاستثمار في صناعة أخرى ويدفع إليه، كذلك فإن الاستثمار في الصناعة يغير من ظروف كل من الطلب والعرض القائمة، فهو يدخل سلعا جديدة لم تكن موجودة من قبل كما أنه يخلق دخولا جديدة ويرفع من مستوى الدخول القائمة وهذا من شأنه أن يزيد من حجم وهيكل الطلب القائم وهذا من شأنه أن يمارس أثاره على قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى[2]، ويعتبر التغير التكنولوجي أحد المحركات الرئيسية للنمو طويل الأجل، ومن المرجح على مدى العقود المقبلة أن تؤدي الابتكارات الجذرية مثل الإنترنت التي تعمل عبر الأجهزة المحمولة و إنترنت الأشياء القائمة على ترابط الأجهزة والحوسبة إلى ثورة في عمليات الإنتاج وتحسين مستويات المعيشة، لا سيما في البلدان النامية، وإن الهدف التاسع للتنمية المستدامة الذي تم اعتماده في 26 سبتمبر 2015 والذي ينص على إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار، يعني أن التصنيع لن يحدث دون التكنولوجيا والابتكار وأن التنمية لن تحدث دون التصنيع، وللأسف فإن اللحاق بركب الاقتصادات الأكثر تقدما لا يتحقق كثيرا ففي خلال السنوات الخمسين الماضية، نجحت بلدان قليلة فقط في التصنيع السريع وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وكانت التكنولوجيا دائما محركا رئيسيا في هذه الحالات[3]، وتلعب الصناعة التحويلية دورا أساسيا في تحقيق التغير الهيكلي طويل الأجل، فهي تخلق الكثير من فرص العمل الرسمية والمنتجة في مرحلة مبكرة من التنمية،كما أنها تعد محركا لتنمية التكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق النمو المستدام في الإنتاجية في الصناعة التحويلية والقطاعات الأخر، وهي تسفر عن أثار متفاوتة على العمالة والأجور والارتقاء بالمستوى التكنولوجي والاستدامة في المراحل المختلفة من التنمية، ويعود السبب في ذلك إلى أن الصناعة التحويلية تغير الهياكل الاقتصادية عادة من الأنشطة كثيفة العمالة إلى الأنشطة التي تتسم بالمزيد من كثافة رأس المال والتكنولوجيا ويغير كل قطاع فرعي للصناعة التحويلية أيضا المنتجات وعمليات الإنتاج مع تزايد تطبيقات رأس المال والتكنولوجيا[4].

1. ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص97.
2. عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص229.230.
3. تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، ص ix
4. نفس المرجع السابق، ص02.

ومن أهم المؤشرات الفرعية لقياس درجة التقدم الناجمة عن تغييرات هيكل البنيان الاقتصادي نذكر[1]:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- بنية العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وارتفاع هذه المؤشرات يدل على التقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن التصنيع يترتب عليه تصحيح الاختلال بين الموارد البشرية والموارد المادية، واستيعابه لفائض القوة العاملة، وتنويعه للاقتصاد القومي ومن ثم تصحيحه لاختلال هيكل الصادرات والنتائج المترتبة عليه، هذا بجانب النتائج الاجتماعية التي تحدثها عملية التصنيع[2].

المطلب الثاني: تمويل التنمية

تعاني مختلف البلدان النامية من مشكلة تمويل التنمية أو الاستثمار، حيث يعتبر هذا الأخير أحد أهم أركان عملية التنمية، وخاصة في مراحلها الأولى وذلك نظرا لانخفاض المدخرات اللازمة لتمويل المستوى الملائم من الاستثمارات الدافعة على النمو الاقتصادي وذلك حتى يصل إلى مرحلة التمويل الذاتي .حيث أن الادخار اللازم لمواجهة هذه الزيادة في الاستثمار قد يكون ادخارا محليا أو ادخارا أجنبيا، فإن لم تكفي المدخرات المحلية لمقابلة الزيادة في الاستثمار فعلينا أن نلجأ إلى المدخرات التي تكونت في بلاد أخرى لتمويل الاستثمارات[3].

الفرع الأول– مفهوم التمويل: يمثل تمويل التنمية الاقتصادية بحث مصادر الادخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية، كما أن الادخار يعرف بأنه عن الاستهلاك، وبالتالي كلما كانت هناك زيادة في مقدار الامتناع عن الاستهلاك، كانت هناك زيادة في المدخرات، ويؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار (التراكم الرأسمالي) طالما استطاعت الدولة توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار المنتج[4]، ويشتمل مفهوم التمويل على معنيين معنى حقيقي ومعنى نقدي.

أولا– المعنى الحقيقي للتمويل: يقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ويقصد بالموارد الحقيقية السلع والمواد والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة وتتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.

1: محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص121.

2: عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص230.

3. نفس الرجع السابق ،ص449.

4. حربي محمد موسى عريقات، التنمية و التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص141.

ثانيا– المعنى النقدي للتمويل: يقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة[1]، من خلال ما سبق يتضح أن فرص الاستثمار لأي بلد تتحدد وفقا لقدرتها على توفير الادخار المحلي بأنواعه إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من أجل تكوين طاقات إنتاجية والرفع من الناتج القومي كهدف منشود ومباشر للتنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني– مصادر التمويل الداخلي للتنمية: تتمثل مصادر التمويل الداخلي في بحث مصادر الادخار المحلي والوسائل الكفيلة بتعبئتها، حيث كلما زادت هذه المدخرات زادت قدرة الدولة على تمويل مشاريعها الاستثمارية، وتتكون مصادر التمويل الداخلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارا وبمحض رغباتهم وثانيهما الادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، وتنقسم مصادر الادخار الداخلي إلى مدخرات الأفراد، ادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي، وستتناولها بشيء من التفضيل فيما يلي:

أولا– مدخرات القطاع العائلي: يعتبر القطاع العائلي من أهم مصادر في الدول النامية، وتتمثل مدخرات هذا القطاع في الفرق بين الدخل المتاح للإنفاق والإنفاق الاستهلاكي للأفراد[2]، ويتحقق هذا الأخير بصورة اختيارية، حيث يتمثل الدخل المتاح للأفراد في شكل أجور مرتبات، إيجارات، فوائد وأرباح بعد أن تخضع هذه الأخيرة لمختلف الاستقطاعات وتسديد الضرائب.

وقد يلجأ الأفراد إلى الادخار بدافع الحرص، الحيطة، الحسبان، التحسين، الاستقلال، المغامرة، الكبرياء، والبخل، وهي ما أسماها كينز بالبواعث الشخصية الثمانية التي تحفز وتحث على الادخار.

إضافة إلى هذه البواعث الشخصية فهناك مجموعة من العوامل الموضوعية التي تحكم الميل للاستهلاك وبالتالي الميل للادخار نوجزها فيما يلي[3]:

1. مدى استقرار الأسعار.
2. توقعات الأفراد يشأن مسلك الأسعار في المستقبل.
3. نمط توزيع الدخول المتاحة بين أفراد المجتمع.
4. حجم ما يمتلك الأفراد من أصول عينية.
5. نمط توزيع الأصول المملوكة للأفراد.

---

1. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص103.
2. عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص452.
3. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية، مرجع سابق، ص113.

6. الأرباح والخسائر القدرية.
7. التغير في السياسة المالية.
8. مستوى سعر الفائدة.

ومن أهم وسائل زيادة المدخرات تشجيع الأفراد على الادخار وتوجيه هذه الادخارات نحو الاستثمارات المنتجة، حيث تنحصر أهم مصادر القطاع العائلي فيما يلي :

- ✓ الاستثمارات المباشرة التي يتبناها الأفراد كالاستثمار في الزراعة، التجارة، العقارات، وما ينتج عنها من أرباح تحفز على الادخار.
- ✓ مدى ما يملكه الأفراد من أصول نقدية في صناديق التوفير والاحتياط، مثل النقود، المجوهرات، الحلي، والتي تستخدم في شراء الأوراق المالية من مختلف الشركات والأسواق المالية.
- ✓ تمثل مصادر الصناديق التي تنشئها مختلف المؤسسات والهيئات من القطاع العائلي في شكل معاشات، أقساط تأمين .. وغيرها من المدخرات التعاقدية.

ثانيا– مدخرات قطاع الأعمال: يمثل مدخرات قطاع الأعمال أهمية كبيرة في جملة المدخرات المحلية وينطوي هذا الأخير على ادخار جميع المشاريع التي تعمل في مجال النشاط الإنتاجي سواء كانت مشروعات عامة أو خاصة، وتتمثل مدخراته في الأرباح المحتجزة في هذا القطاع أو يطلق عليه فائض المشروعات العامة والخاصة[1].

ويشتمل قطاع الأعمال على المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة، وكل ما تقوم به المنشآت الزراعية والخدمية، ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه، ويتوقف هذا الفائض على حجم الإنتاج والسياسة السعرية، كما تتوقف على حجم النفقات ومستواها، وبالتالي فبالقدر الذي يتزايد فيه الإنتاج وتنخفض فيه النفقات زادت مدخرات هذا القطاع، ولذا يجب العمل على اتخاذ كافة الوسائل لرفع الإنتاج لهذا القطاع[2]، وقد أصبح القطاع العام ذو أهمية قصوى لدى معظم الدول النامية،فهو يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية، وبالتالي فمدخرات هذا القطاع تمثل مصدرا هاما لتمويل التنمية، إلاّ أن مدخرات قطاع الأعمال الخاص تمثل مصدرا متواضعا نظرا لقلة المشاريع الخاصة في معظم البلدان النامية وصغر حجم هذا القطاع، كما أن المشاريع الخاصة لا تلتزم دائما بتمويل المشاريع الجديدة بكل ما تحتجزه، وإنما قد تخصص أجزاء منها لأغراض أخرى، ومن التحفيزات لتشجيع المشاريع الخاصة على الادخار، الإعفاءات الضريبية المقدمة من قبل الحكومة.

1. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص142.
2. عمر ومحي الدين، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص455.

ثالثا– مدخرات القطاع الحكومي: يحقق القطاع الحكومي ادخارا يكون مصدرا لتمويل مشاريع وخطط التنمية إذا زادت الإيرادات الحكومية الجارية عن نفقاتها الجارية ويصبح هذا " الفائض" سالبا إذا فاقت النفقات الحكومية الجارية إيراداتها الجارية، ويتم تمويل هذا الفائض السالب أو العجز بالسحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو بنقود جديدة*[1] حيث تساهم مدخرات القطاع الحكومي في تمويل التنمية بنسب ضئيلة نوعا ما، باستثناء الدول البترولية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك قصور وانخفاض الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الصادرات عن الواردات في معظم هذه البلدان، ولذلك فإن معظم ميزانيات الخدمات في هذه البلدان تكشف عن ادخار حكومي سالب، ومن أجل توجيه فائض إلى الاستثمار والتنمية يجب على هذه الدول ضغط نفقاتها وتنمية مواردها دائما.

وتتمثل الإيرادات الحكومية الجارية في حصيلة الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والموارد الإدارية وغيرها.

1. **الضرائب** :تعتبر الضرائب لونا من ألوان الادخار الإجباري، وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها[2]، حيث تتميز الدول النامية بانخفاض نسبة الضرائب فيها إلى الدخل القومي بمقارنة مع الدول المتقدمة، وتنقسم الضرائب إلى نوعين: ضرائب مباشرة، وضرائب غير مباشرة، حيث أن الأولى يتحمل عبئها من يقوم بدفعها مباشرة أما الضرائب غير المباشرة فيستطيع من يقوم بدفعها نقل عبئها إلى الآخرين، وتعتمد البلدان النامية في هيكلها الضريبي على الضرائب غير المباشرة والتي يقع عبئها في الأساس على أصحاب الدخول الصغيرة على عكس الدول المتقدمة والتي تعتمد كثيرا على الضرائب المباشرة.
2. **التمويل التضخمي للتنمية** :يتمثل التمويل التضخمي للتنمية الاقتصادية في تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل حجم معين من الإنفاق الاستثماري وبين حجم الفوائض الادخارية التي يقدر تحققها في القطاعات الاقتصادية المحلية بموارد نقدية جديدة يخلقها الجهاز المصرفي خلقا مما يترتب عليها تضخم نقدي وهذه هي الصورة النقدية للتمويل التضخمي[3]، ويعتبر التمويل التضخمي ادخارا إجباريا، حيث تلجأ الحكومات إلى إجراء اقتطاعات من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد، وتلجأ في هذه الحالة إلى إنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفي

1. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية، مرجع سابق، ص121.

* يقصد بالنقود الجديدة التمويل التضخمي.

2. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص243.

3. صبحي تادريس تريصة، مذكرات في التنمية، مرجع سابق، ص129.

لتغطية عجز تستحدثه في الميزانية وينتج عن هذه العملية ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل يفوق الزيادة في الدخول النقدية، وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد ممّا يؤثر على حجم الاستهلاك وإجبارهم على تكوين ادخار حقيقي من وجهة نظر المجتمع أو الطبقة التي زادت دخولها النقدية بمعدل أعلى من الزيادة في الأسعار وهي في هذه الحالة الحكومة[1].

ويتمثل جوهر هذه العملية في تحويل عوامل الإنتاج والموارد الحقيقية من الصناعات الاستهلاكية نظرا لانخفاض كمياتها المطلوبة بارتفاع المعدل العام للأسعار، إلى الصناعات الاستثمارية وبالتالي يتحول الهيكل الناتج القومي لصالح عملية التنمية.

رابعا– التمويل المصرفي: إن قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص يعاني من عدم الاكتفاء بالتمويل الذاتي أو الداخلي، فكثيرا ما تلجأ المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية، الخدمية والزراعية وغيرها إلى المنشآت المالية لتغطية احتياجاتها من رؤوس الأموال اللازمة، وكثيرا ما يلجأ هذا القطاع إلى المصارف لجلب القروض الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة وذلك حسب احتياجاته، فهي تحتاج إلى تمويل رأس المال الثابت في بعض الأحيان، وأحيانا أخرى إلى تمويل رأس المال العامل.

1. **تمويل الأصول الثابتة:** عادة ما تقوم بها البنوك المتخصصة – العقارية والزراعية والصناعية – وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المصرفية.
2. **تمويل رأس المال العامل:** وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية، ومن أهمها المرتبات والأجور ومقابلة احتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل التي تختلف من صناعة إلى أخرى فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة[2].

الفرع الثالث– مصادر التمويل الخارجي للتنمية: تتجلى أهمية التمويل الأجنبي في عجز معظم البلدان النامية عن تغطية احتياجاتها بالموارد الداخلية والمحلية، وقصور المداخيل الأجنبية الناجمة عن الصادرات، وبالتالي فإن رؤوس الأموال الأجنبية تسهل عملية التنمية الاقتصادية فهي تؤدي إلى تعويض النقص في المدخرات المحلية، وحيث أن المدخرات المحلية تمثل في حقيقة الأمر امتناع عن الاستهلاك فإن إضافة المدخرات الأجنبية

[1]. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص249.

[2]. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص255.

إلى المدخرات الأجنبية يؤدي إلى تخفيف عبء التنمية (عبء الاستهلاك لتوليد المدخرات) عن الأجيال الحاضرة بحيث يتحمل جزء منها الأجيال المستقبلية[1] ،وتتمثل أهم مصادر الموارد الأجنبية فيما يلي:

1. **التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية:** تلعب المنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي ومن أهم هذه المؤسسات نذكر : البنك الدولي (W B)، مؤسسة التنمية الدولية (I D A)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، حيث تختلف مصادر هذه المؤسسات بحسب أدوارها ، ومن أهم مصادر الأموال التي تستند إليها نذكر:
   - السندات التي تصدرها المؤسسات في الأسواق العالمية ومختلف استثماراتها المالية.
   - مشاركة الدول الأعضاء.
   - المنح والإعانات والقروض المقدمة لهذه المؤسسات.

وتقوم هذه المؤسسات بتمويل الدول النامية إما عن طريق قروض ميسرة وسهلة ذات فوائد منخفضة، أو عن طريق إقراض بفوائد ثابتة، وفق معايير إقراض دولية، كما تقوم مثلا مؤسسة التمويل الدولية بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات والمنظمين في الدول المضيفة بأنصبة متواضعة وعادة ما تكون صاحبة الإسهام الأصغر[2].

2. **المنح والإعانات:** تعد من الموارد المرغوب فيها في الدول النامية فهي بمثابة موارد التنمية الرسمية لأنها ذات أعباء منخفضة، وتتمثل في تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني، والنقدي يكون في شكل عملات قابلة للتحويل، والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو خبرات فنية[3].
   - **المنحة:** وتمثل المنحة هبة خالصة أي انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان المانحة إلى البلدان النامية، بحيث لا يلتزم البلد المستلم لهذه المنحة بأي التزامات، لا أقساط ولا فوائد.
   - **الإعانات:** تجمع الإعانة بين مصطلح القرض والهبة، ويطلق عليها القروض السهلة حيث تتميز عن غيرها بمجموعة من الشروط الميسرة مثل طول فترة السماح، ضآلة معدل الفائدة، طول أجل القرض، تسديد قيمة القرض أو جزء منه بالعملة المحلية.
3. **القروض:** هي وسيلة لتحويل الموارد من الجهة المقرضة إلى البلدان النامية من أجل تمويل احتياجاتها وسد العجز الحاصل لتمويل استثماراتها، وتنقسم القروض الخارجية إلى قروض عامة وقروض خاصة.

---

[1]. عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص489.

[2]. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص288.

[3]. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية، مرجع سابق، ص،ص، 150.1551.

- **القروض العامة:** هي تلك القروض التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو حكومات أو هيئات إقليمية مثل بنك التنمية الإفريقي.
- **القروض الخاصة:** هي تلك القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية أو الإقليمية[1]، كما أن هذه القروض يمكن أن تكون قروض طويلة أو قصيرة أو متوسطة .

4. **الاستثمارات الأجنبية:** تحتل هذه الاستثمارات مركزا هاما في اقتصاديات الدول النامية نظرا لعدم كفاية المدخرات المحلية لتغطية حاجات الاستثمار المحلي حيث تنقسم الاستثمارات الخارجية إلى استثمارات مباشرة وغير مباشرة، واستثمارات أجنبية مختلطة*.

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدورها إلى ثلاثة أشكال :

- ✓ **استثمارات أجنبية مباشرة خاصة:** تمثل هذه الأخيرة مجموعة الاستثمارات التي يمتلكها الأجانب وقد كان النمو فيها في العالم الثالث سريعا جدا، فقد ارتفع المعدل السنوي لنمو تلك الاستثمارات من 2.4 بليون دولار في 1963 إلى 11 بليون دولار في 1980، ثم إلى 35 بليون دولار في 1990 قبل الاندفاع لتصل إلى 120 بليون دولار تقريبا في 1997[2].
- ✓ **الاستثمارات الثنائية:** هي تلك الاستثمارات التي يشارك فيها المستثمر المحلي في الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة أو دولة أجنبية أو منظمة دولية ويأخذ ذلك غالبا شكل المستثمر الخاص.
- ✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات:** وهي الشركة التي تسيطر على أنشطة إنتاجية في أكثر من دولة إلاّ أن هذه الأخيرة لا تعمل في مجال الأعمال التنموية فهدفها هو تعظيم العائد على رأس المال، وذلك لأن أكثر من 90% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية ذهبت إلى دول صناعية أخرى ودول العالم الثالث سريعة النمو خاصة في جنوب شرق آسيا والشركات متعددة الجنسيات تبحث عن أفضل فرص الربحية وهي غير معنية بقضايا الفقر وعدم المساواة وتخفيض البطالة[3].

1. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص300.
2. ميشال تواردو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص657.
*يوجد شرح هذه الأنواع من الاستثمارات في الفصل الأول .
3. نفس المرجع السابق، ص،ص 657.658.

المبحث الثالث: الاستثمار والتنمية

تعتبر عملية التنمية عملية إدارية لا عفوية، ولا يمكن أن تتم بشكل عشوائي، وإنما هي عملية منظمة تنتهج خطط واستراتيجيات مسبقة، وقد ركز الاقتصاديون على دراسة هذه الظاهرة ومحاولة تقديم الحلول التي يمكن للدول المتخلفة أن تنتهجها لتحقيق التنمية ودراسة مدى تأثير الاستثمار على هذه العملية.

المطلب الأول: نظريات التنمية

تهدف عملية التنمية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، وتعتمد على مجموعة من العوامل لعل من أهمها الاستثمار، وبالتالي يتعين على المشرفين على التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة لها من أجل تحقيق أعلى معدلات النمو والتقدم الاقتصادي ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الأول– نظرية الدفعة القوية: يعتبر روزنشتاين رودان صاحب نظرية الدفعة القوية، حيث كتب عن موضوع التنمية الصناعية سنة 1943، وسنة 1957 وقد تناول هذه النظرية الكثير من الاقتصاديون بعده بالتحليل والتأييد .

أولا– مفهوم نظرية الدفعة القوية: يرى روزنشتاين أن نجاح التصنيع لا يتوقف على مجرد رفع الاستثمار في الصناعة، بل يجب أن لا يقل حجم هذه الاستثمارات على حد أدنى وذلك أوّلا: لمواجهة العقبات الأساسية أمام عملية النمو الصناعي والمتمثل في ضيق نطاق السوق المحلي ومن ثم الاستفادة من الوفورات الخارجية المترتبة على اتساع حجم السوق والناتجة عن الارتباط الأفقي والرأسي بين الصناعات، ثانيا: لتحقيق الاستثمارات المطلوبة في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي واللازمة لنجاح عملية التصنيع، وكل هذه المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي بحيث لا يقل ذلك المستوى عن حد معين[1]، ومن أجل نجاح عملية التنمية وجب على الدول النامية حشد كل طاقاتها وإمكانياتها للاستثمار، وذلك نظرا لعدم جدوى أساليب التدرج البطيئة في تحقيق الهدف منها، وضمان استمرار عمليات التنمية في مراحلها الأولى تواجهها عديد من العقبات تمثل عوامل مقاومة لها ولا يمكن للوسائل الهزيلة مقاومة هذه العقبات[2] وبالتالي فهو يرى أن التنمية لا تتم إلّا بواسطة دفعة قوية للتغلب على الركود الاقتصادي وكسر الحواجز والعوامل المقاومة للتقدم الاقتصادي، لامتصاص الأيدي العاملة المعطلة في مجال الزراعة ورفع إنتاجيتها، من أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد، فالاتجاه نحو التصنيع يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويدفع باقتصاديات البلدان المتخلفة من الركود إلى النمو لما يحققه من وفورات خارجية.

---

[1]. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص237.

[2]. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص164.

ثانيا– مبادئ الدفعة القوية (الحجج التي تقوم عليها فكرة الدفعة القوية): ترتكز فكرة الدفعة القوية على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها البعض إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية بها وهي[1]:

1. **تكامل دالة العرض وعدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة:** يقصد بها عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزئة وكذلك تكامل عدد كبير من الصناعات أفقيا ورأسيا من حيث مدخلاتها ومنتجاتها[2]، أي أن الحد الأدنى اللازم من الاستثمارات لهذه المشروعات إما أن يتم أو لا يتم فلا يمكن تجزئتها على الإطلاق، حيث أن إنشاء أي صناعة يضطرها إلى إنشاء الصناعات المكملة لها في نفس البيئة وبنوع من التلازم الزمني بين الأنواع المتعددة للخدمات المتكاملة للمشروعات والمنافع العامة، مثلا: تركيب شبكة الاتصالات في نفس الوقت مع إعداد شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي وإصلاح الطرق.

ونظرا لاستحالة استيراد خدمات رأس المال الاجتماعي من الخارج فإن البلد المتخلف سيكون مضطرا لتخصيص نسبة عالية من مجموع موارده المخصصة للتنمية لتوفير تسهيلات رأس المال الاجتماعي اللازمة لتمهيد الطريق أمام الاستثمارات الإنتاجية المباشرة الأخرى التي تعطي عائدا سريعا[3]، فهي تمثل من 30 إلى 40% من جملة الاستثمارات القومية، وهذا من أجل انطلاق جهود تحقيق التنمية بتوفير الوفورات الاقتصادية الخارجية، وتوفير الخدمات الإنتاجية بتكاليف منخفضة.

2. **تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة:** تهدف هذه الأخيرة إلى القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق المحلية وبالتالي إزاحة العائق في وجه التنمية، وخاصة الصناعية حيث يرى روزشتاين أن اتساع السوق يخلق نوعا خاصا من الوفورات الخارجية يمكن أن تترجم إلى نقص التكاليف، وتعتمد هذه الأخيرة على نمو حجم الإنتاج في الصناعة بصورة عامة، فعلى إثر توسع صناعة معينة تقوم هذه الصناعة بخلق مهارات وكفاءات وباجتذاب مهارات جديدة وبتوسيع الصناعة يرتفع معدل التقدم التكنولوجي نتيجة لتحسين وتقدم ظروف تبادل المعرفة، كما أن توسع الصناعة يدفع صناعات جديدة للاستفادة من ناتج هذه الصناعة[4]، أما الوفورات الداخلية فهي تنشأ عن توسع نطاق الإنتاج وتعتمد على كفاءات وموارد المشروع الفردي، أي من إدخال المعدات والآلات الجديدة التي تعد أكثر تعقيدا، ومن التحسن في نظام الإنتاج والتسويق والإدارة والبحوث نتيجة لاتساع نطاق الإنتاج.

1. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص166.
2. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص239.
3. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي،ص409.
4. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص240.

3. **تكامل دالة الادخار وعدم قابلية جانب الادخار للتجزئة:** لقد أقر روزتشرين أنّ أهم المشكلات التي تواجه المراحل الأولى لعملية التنمية هي عمليات التمويل للتصنيع، وقد رأى في تكامل دالتي العرض والطلب وما ينتج عنهما من نمو الدخل القومي، كفيل بتحريك عجلة التمويل، حيث أن القيام ببرنامج استثماري ضخم سوف يستفيد من خاصية "عدم قابلية دالة الادخار القومي للتجزئة" حيث أن الاستثمار على نطاق واسع يقتضي النظر إلى الادخار نظرة قومية شاملة وبالتالي العمل على تعبئة أكبر قدر منه[1]، فزيادة الدخل القومي تتطلب زيادة الاستثمار على نطاق واسع بتحريك الموارد الإضافية الكامنة مثل القوة العاملة المعطلة، وارتفاع الدخل القومي يرفع معه الميل الحدي للادخار وذلك لارتفاع المرونة الداخلية للادخار، الأمر الذي يمكن البلد المتخلف من الارتفاع بنسبة ما يدخره من دخله القومي مع صعود في مسار التقدم الاقتصادي، وبالتالي زيادة اعتماده على الموارد المحلية في تمويل برامج وخطط التنمية[2].

ثالثا– مدى ملائمة نظرية الدفعة القوية للبلدان المتخلفة: لقد قدم روزنشتاين رودان فكرته عن الدفعة القوية في صدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوربا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وإن كان عددا من الاقتصاديين حاولوا تعميمها على المناطق المختلفة الأخرى في العالم[3]، وفاضل روزنشتين بين أسلوبين للتصنيع بين النموذج الروسي للتصنيع وبين نموذجه الذي يقترحه البلدان المتخلفة[4].

1. **النموذج الروسي:** يتضمن بناء جميع مراحل التصنيع المتكاملة الخفيفة والثقيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد كلية على الموارد المحلية، إلّا أنه يرفض هذا الأسلوب للبلدان المتخلفة لأنه يستلزم قدرا هائلا من الموارد المحلية، كما أنه يعزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد العالمي ويحرمه من مزايا وفوائد تقسيم العمل الدولي ويبعده عن التوزيع الأمثل لموارده الاقتصادية.
2. **نموذج التصنيع بالمناطق المتخلفة:** وأهم ما جاء في هذا النموذج:

- يقترح توجيه حجم كبير من الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد في حيث أن إقامتها على إنفراد لم يكن يحقق تلك الجدوى.

1. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص81.
2. نفس المرجع السابق، ص81.
3. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص169.
4. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص82 بتصرف

- إقامة توازن بين مشروعات الصناعة الاستهلاكية ومشروعات رأس المال الاجتماعي نظرا لضعف البنية التحتية لهذه البلدان ويتم ذلك عن طريق تقسيم العمل الدولي واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية المتاحة في البلاد المتقدمة.
- تدخل الدولة في تخطيط وتحفيز الاستثمار لأن ضيق السوق المحلية يعتبر مثبط للاستثمار الخاص.

الفرع الثاني: نظرية التنمية المتوازنة: تعتمد نظرية الدفعة القوية على إقامة حجم ضخم من الاستثمارات بما يتناسب مع مستوى معقول من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية إلّا أن غالبية الدول لا تتمتع بمستوى مقبول من القاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن هذا الواقع يتطلب من الدول المتخلفة أن توجه البرنامج الاستثماري إلى إقامة التوازن بين البنية التحتية الواجب توفرها، والصناعات الاستهلاكية التي يتضمنها البرنامج من أجل القضاء على الاختناقات وهدر الطاقات الإضافية[1].

أولا– مفهوم نظرية التنمية المتوازنة: لقد صاغ الأستاذ نيركسه جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشتين رودان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن[2]، حيث يرى نيركسه أن نظرية التنمية المتوازنة ترتبط بمسألتين تعاني منهما اقتصاديات البلدان المتخلفة[3].

1. **الحلقة المفرغة للفقر:** يرى نيركسه أن التراكم الرأسمالي غير ممكن بدون توفر حد معين من الدخل، لذلك يجب التركيز على رفع مستوى الدخل كخطوة أولى في مسار عملية التنمية.
2. **ضيق السوق المحلية:** نظرا لأن الطلب غير مرن بالنسبة لمستويات الدخول المتدنية، ولهذا فإن أي تنمية مستمرة غير ممكنة في ظل هذه الظروف ما لم تؤمن خلق الطلب الواسع.

ثانيا– فرضيات أو مبادئ نظرية التنمية المتوازنة: يرى نيركسه أنه من أجل كسر الدائرة المفرغة للفقر لا بد من ضرورة القيام بدفعة كبيرة من الاستثمار في عدد مختلف من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها[4]، وتتمثل أهم نماذج بناء القاعدة الصناعية حسب نيركسه فيما يلي[5]:

- النمو بواسطة الصادرات من الموارد الأولية.
- النمو بواسطة إقامة صناعات التصدير.

1. صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد (2)، مرجع سابق، ص348.
2. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص159.
3. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص397.
4. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق،ص412.
5. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص396.

- النمو بواسطة توسع الإنتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطية السوق الداخلية، والمقصود هنا صناعات إحلال الواردات وعلى الأخص الصناعات الاستهلاكية.

ويختلف مدى تطبيق هذه النماذج من بلد لآخر حسب مواردها الداخلية وحسب شروط الطلب الخارجي، فمعظم البلدان المتخلفة تعاني من عجز في صادراتها من المواد الأولية لعدم مرونة الطلب عليها، كما أنّها لا تجد أسواق خارجية لتصريف منتجاتها المصنعة نظرا للصعوبات والحواجز التي تفرضها البلدان المتقدمة على صادراتها، وبالتالي فإن إستراتيجية التنمية المتوازنة تعتمد بالضرورة في البلدان المتخلفة على النموذج الثالث، أي توسيع الإنتاج الداخلي كما يلي[1]:

1. **إنشاء مجموعة من الصناعات المتكاملة والمغذية لبعضها البعض:** وذلك إنشاء جبهة عريضة من الصناعات الخفيفة تحقق التوازن فيما بينها، توفر كل منها السوق الكافي للصناعات الأخرى.
2. **ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الزراعي والصناعي:** بما أنهما قطاعان متكاملان، فأي زيادة في القطاع الصناعي تتطلب زيادة في القطاع الزراعي لمقابلة الطلب على السلع الغذائية من ناحية، ومقابلة الزيادة في الطلب على المواد الخام اللازمة للصناعة من ناحية أخرى.
3. **ضرورة الاهتمام بمشروعات رأس المال الاجتماعي:** وذلك بتوظيف فائض العمالة في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، ممّا يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعاملين[2]، بما يحقق الوفورات الخارجية للمشروعات الإنتاجية الأخرى وزيادة الدفعات الاستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية.
4. **التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الأولى لعملية التنمية:** يرى بضرورة توجيه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها بعضا بما تحققه من وفورات خارجية فيما بينها الأمر الذي يكسبها الجدوى الاقتصادية من إقامتها[3]، وعدم اللجوء لصناعة التصدير لقلة الجودة وعدم مضاهاة سلع البلدان الأجنبية.
5. **الاعتماد على الموارد المحلية كمصدر أساسي للتمويل:** يحبذ نيركسه الاعتماد على الموارد المحلية في المحل الأول لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية، التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية، وأهم الموارد المحلية التي يراها هي امتصاص عمالة القطاع الزراعي.
6. **تدخل الحكومة بالتخطيط وإتباع السياسة الملائمة:** نظرا لاختلال قوى السوق في البلدان النامية يجب تدخل الدولة في التخطيط والتنفيذ لهذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية.

1. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ،التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 175.176.177.178، بتصرف.
2. صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص86.
3. صالح حضاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد(2)، مرجع سابق، ص348.

ثالثا– الانتقادات الموجهة لنظرية التنمية المتوازنة: لقد حظيت إستراتيجية التنمية المتوازنة بالتأييد خاصة فيما يتعلق بعدم قابلية دوال العرض والطلب والادخار للتجزئة وكذا أهمية أفكار نيركسه حول الدائرة المفرغة للفقر إلّا أنها لم تسلم من الانتقاد بسبب ابتعادها عن الواقع في كثير من الجوانب:

1. حجم الاستثمارات المطلوبة لهذه الإستراتيجية يفوق إمكانية البلدان المتخلفة[1]، فهي تعالج الركود بحلول خيالية، أي أن الدول الفقيرة إذا أرادت أن تنمو عليها أن تصبح غنية.
2. يرى البعض أن هذه النظرية سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية[2].
3. تفترض أن الاقتصاد يبدأ من لا صناعة، و تتوقع فشل الصناعة الوحيدة، وينتقد سنجر هذه الفرضية ويرى أنه في الواقع أنه أي اقتصاد متخلف قد يحتوي على العديد من الاستثمارات القائمة، وليس من المستبعد أن تتكامل هذه الصناعات الجديدة مع سابقتها من الصناعات.
4. يرى ألبرت هيرشمان أن هذه النظرية ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط كلاهما بأوهن الصلات وبالتالي تفشي ظاهرة الاقتصاد الثنائي التي أورثها الاستعمار الأجنبي للبلدان المتخلفة وما ترتب عن ذلك من آثار وخيمة.

الفرع الثالث– نظرية التنمية غير متوازنة: يعتبر فرانسوا بيرو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن نظرية التنمية غير المتوازنة، إلّا أن هيرشمان هو الذي أعطى لهذه النظرية الدقة والبعد الذي عرفته بعد ذلك[3].

أولا– مفهوم نظرية التنمية غير المتوازنة: يتفق هيرشمان مع رواد النظرية السابقة في عدة نقاط أهمها:

1. عدم جدوى قرارات الاستثمارات الفردية في إحداث عملية التنمية.
2. كما أنه يؤكد على أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات بالمقارنة مع الوضع في البلدان المتقدم
3. يعترف بأهمية التكامل وعدم قابلية دوال العرض والطلب والادخار للتجزئة[4]
4. تأييد ضرورة الدفعة القوية في التنمية، ومعارضة إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري ومحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى[5].

1. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص77.
2. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص161.
3. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق،ص402.
4. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص264.
5. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص163.

ويرى رواد نظرية التنمية غير المتوازنة ضرورة الاستثمارات في عدد محدود من المشروعات والتي تسمى أقطاب النمو أو القطاعات الرائدة بحيث تؤدي إلى اختلال في التوازن، وبالتالي توجيه استثمارات أخرى للمجالات التي حدث بها الاختلال لإعادة التوازن من جديد[1].

وتعتبر عملية التنمية حسب هذه النظرية سلسلة متصلة من اختلالات التوازن، حيث أن كل اختلال يولد قوى مصححة له، إلّا أن تصحيح هذا الاختلال سوف يخلق أيضا اختلالا جديدا في التوازن يولد بدوره قوى مصححة لهذا الاختلال وبذلك يتولد اختلالا جديدا في التوازن وهكذا مما يدفع بالنتيجة التنمية نحو الأمام[2].

ثانيا– الأساليب المقترحة من قبل هيرشمان: اعتمد هيرشمان أسلوبين للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية التي تعد أقطابا للنمو والتي تعتبر أكثر جذبا للاستثمارات بعدها .

1. **المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض معتمد أو عجز معتمد في خدمات رأس المال الاجتماعي:** وذلك بمقارنته بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، فقيام التنمية على أساس إحداث عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي بالقياس إلى الطلب عليها بجانب أنشطة الإنتاج المباشر سوف يسفر عن ضغط اجتماعي شديد على السلطات الرسمية لزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال الاجتماعي لتسيير مهمة أصحاب المشروعات ولدفع عجلة النمو بأقل قدر من العراقيل مما يتيح التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي وبالتالي يجمع الاقتصاد القومي بين نوعي الاستثمار المتكاملان[3]، أما القيام بعملية التنمية على أساس إحداث فائض في رأس المال الاجتماعي فهي تحرض المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة وذلك لانخفاض تكاليف الإنتاج.
2. **المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية على أساس تمييز كل مشروع من ناحية قدرته على حفز الاستثمار في غيره من الأنشطة** : حيث أن إعطاء الأولوية في قرارات الاستثمار في هذه المشروعات سوف يتسبب في خلق اختلال في التوازن بدرجة أقوى من المشروعات الأخرى وذلك لأنه كلما ارتفعت درجة الترابط لمشروع ما كلما أدى حجم معين من الاستثمار في هذا المشروع في فترة ما إلى حفز الاستثمار بأحجام أكبر في المشروعات التي ترتبط به في الفترات الزمنية التالية[4].

ثالثا– الانتقادات الموجهة لنظرية التنمية غير المتوازنة: تتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

---

1. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص،ص77.78.
2. محمد مروان السمان وآخرون ،مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص403.
3. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص266، بتصرف.
4. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص78.

1. تعتمد هذه النظرية على مبادرات القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة، وهو ما أثبت الواقع العملي صعوبة تنفيذه في الدول المتخلفة وخاصة في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية[1].
2. صعوبة تحديد النشاطات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابط نظرا لعدم توافر البيانات الكاملة.
3. التركيز على القرارات الاستثمارية بالرغم من أن هذه الدول بحاجة إلى إجراء تغييرات سياسية، إدارية، وتنظيمية بما يفوق احتياجاتها الاستثمارية مما يميع من السياسة التنموية.
4. انتقدت أيضا في أن احتياجاتها تفوق قدرات الدول النامية إلّا أنها تعتبر هذه الصعوبات أقل حدة مما هي عليه في إستراتيجية التنمية المتوازنة[2].
5. تؤدي هذه النظرية إلى زيادة الضغوط التضخمية.
6. تفترض هذه النظرية مرونة حركية عوامل الإنتاج من نشاط إلى آخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن إلّا أن عوامل الإنتاج بهذه الدول تتميز بانخفاض هذه المرونة بل بالجمود إلى حد كبير.

رابعا– مدى ملائمة إستراتيجية التنمية غير متوازنة للبلدان المتخلفة: بالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إلّا أنها تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية لأنها تفتقر إلى الموارد الأولية وإلى القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة التنمية المتوازنة، حيث يمكن الاستفادة من الاستثمارات المتاحة في هذه الدول وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة، فهي تركز على عدد قليل من الأنشطة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة مع تحقيق حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات، فالخطوات الضخمة في كافة المجالات مسألة مستحيلة بينما في عدد قليل من المجالات مسألة ممكنة مما يجعل هذه الإستراتيجية أكثر ملائمة للبلدان النامية.

المطلب الثاني: الاستثمار ونماذج النمو الاقتصادي

تستهدف التنمية الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي، وبالتالي فهي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي، أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم، وأن البلاد النامية إذا نجحت في توفير

1. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص78.79.
2. نفس المرجع السابق، ص191.

أكبر حجم ممكن من المواد الادخارية واستثماراتها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي[1] .

يعتبر الاستثمار متغيرا مستقلا وتابعا للنمو الاقتصادي وهذا يتوقف على المرحلة الزمنية التي تمر بها عملية التنمية، وإذا كان النمو الاقتصادي يعتمد على عدة متغيرات إلاّ أن أهمها هم حجم الاستثمار كما هو موضح في المعادلة التالية[2]:

حيث : R= معدل النمو الاقتصادي

I= معدل الاستثمار (الادخار/ الدخل) $R = I / K$

K= معامل رأس المال (رأس المال/ الناتج)

من خلال ما سبق يتضح أن هناك علاقة بين الاستثمار والدخل القومي حيث يعتبر الاستثمار عاملا مستقلا ومعدل نمو الدخل القومي عامل متغير وتابع وبالتالي فالدخل القومي دالة في الاستثمار $Y = F (I)$

كما أن الاستثمار يتأثر بحجم الادخار والذي يتأثر بدوره بحجم الدخل القومي، وهنا يصبح الدخل القومي عاملا متغيرا مستقلا بالنسبة لحجم الاستثمار وتصبح: $I = F (y)$

حيث أن هناك تأثير متبادل بين الاستثمار والادخار عن طريق المضاعف والمعجل.

ولتسليط الضوء على العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي ويمكن تناول بعض هذه الدراسات فيما يلي:

الفرع الأول– نظرية النمو الكلاسيكية: يعتبر آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ماركس من أهم رواد هذه المدرسة، واستندوا في تحليلهم على عدة فرضيات الملكية الخاصة، المنافسة التامة، حالة الاستخدام الكامل للموارد، الحرية الفردية في ممارسة النشاط..الخ، واتجه الكلاسيك إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، ولم يتم إعطاء اهتمام يذكر بما حصل خلال الأجل القصير في توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة والكيفية التي يقوم فيها المستهلكون والمنتجون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية [3].

[1]. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص.ص 139.140.

[2]. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، مرجع سابق، ص87.

[3]. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص104.

أولا– فرضيات نظرية النمو الاقتصادي من وجهة نظر الكلاسيك: تتمثل أهم الفرضيات في[1]:

1. الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل: $Y=F(L, K, A, T)$ مثل العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي حيث أن التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، أي أنهم اعتقدوا أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار)، ويعتمد هذا الأخير على الأرباح، كما أن التقدم التكنولوجي لا يتم إلاّ من خلال تكوين رأس المال وعليه فإن الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي أي[2]:

$$I = F(R) = K$$

$$T = F(I) \text{ و } R = F(T)$$

2. اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان من خلال تأثيره على الرصيد الكلي للأجور وذلك باتجاه الزيادة، أما النمو السكاني فهو يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي الأجور وانخفاض الأرباح والادخارات وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال.
3. اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: يرى الكلاسيك أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر، بل تتجه نحو الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي والسبب طبقا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.
4. اعتقدوا أنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.
5. حالة الثبات: اعتقدوا أن نهاية التراكم الرأسمالي هي حالة الركود والثبات بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين، والحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسساتية الموازية للنمو مثل نظام اجتماعي إداري، حكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة، نظام قانوني شرعي، نظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، إضافة إلى تحرر المجتمعات من الخرافات والتقاليد القديمة وتحديد حجم العائلة.

وبالتالي اعتبرت النظرية الكلاسيكية للنمو أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن المؤسسات والمواقف الاجتماعية الملائمة هي أيضا شروط ضرورية للتنمية الاقتصادية، كما ذهب اعتقادهم أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل تحقيق عملية النمو أيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

1. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 116.117.118. بتصرف.
2. حسين خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 120.122.123.بتصرف

ثانيا– الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: من أهم هذه الانتقادات نجد[1]:

1. **الأرباح مصدر ادخار:** إلاّ أن التجربة أثبتت عكس ذلك حيث توجد هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح مثل ادخار الطبقة الوسطى أو الحكومة.
2. **توجيه كل المدخرات للاستثمارات:** يمكن للاستثمار أن يزيد عن الادخار وفي هذه الحالة تعطي الاستثمارات عن طريق الائتمان المصرفي.
3. **قوانين غير واقعية:** فيما يخص نهاية التطور الرأسمالي التي أكدت أنها تؤدي إلى الركود، حيث قللوا من إمكانيات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقض العوائد، كما أن نمو السكان لم يكن بالمعدلات السريعة التي افترضوها وكان نمو الإنتاجية في الزراعة أسرع من معدلات نمو السكان.
4. **سياسة التجارة الحرة ضعيفة:** انتقد البعض هذه الفكرة، حيث أن المنافسة التامة أدت إلى تحول المؤسسات إلى مؤسسات احتكارية، ممّا غير هذا الفكر جذريا، حيث لا يوجد أي بلد يكون السوق فيها هو السائد، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تعد اختيارات السوق من خلال الاختيار العام ومن خلال السياسات النقدية والمالية.
5. **إهمال دور القطاع العام:** يؤكد البعض أن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان النامية، حيث لا يوجد المنظمون والصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا للتنمية في هذه البلدان .
6. **إعطاء أهمية محدودة للتكنولوجيا:** اعتبر الكلاسيك أن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، فهي لم تعط أهمية للتأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.
7. **تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح:** أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون انخفاض في معدلات الأرباح مما عرض النظرية للنمو للانتقادات بشأن حتمية الركود، وحول سياسة الحرية، مما قلل من قيمة الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي في نظر بعض الاقتصاديين.

الفرع الثاني– نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة: اتسم القرن التاسع عشر باكتشاف الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية، ممّا غير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من Menger , Jevons و Walras، وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية[2]، وأهم ما ميز

1. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص،ص 118.119، بتصرف.
2. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص119.

هذه الفترة ارتفاع معدلات النمو وتطويرها باستخدام الفنون الإنتاجية المتقدمة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأرباح ممّا أتبعه ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف، كما أن الربح لم يمثل أي حصة متزايدة من الدخل القومي، إضافة إلى أن فرض الركود الاقتصادي في هذه الفترة تضاءلت.

أولا– أفكار وفرضيات المدرسة النيوكلاسيكية: إن أغلب أفكار هذه المدرسة تتعارض مع توقعات المدرسة الكلاسيكية، وأهم الأفكار التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي نذكر[1]:

1. الارتباط التقليدي بين التوزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى.
2. أن حجم السكان لا يتغير بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.
3. أن التقدم في التكنولوجيا ومعرفة الموارد يزيد في تكوين رأس المال.
4. أن السكان ورأس المال والفن الإنتاجي التي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر إليها بصفة عامة أنها خارج مجال الاقتصاد.
5. التركيز على مشكلات الأجل القصير بالاهتمام بالعلاقة بين الأجزاء المختلفة من الاقتصاد في لحظة زمنية معينة واستثنى من التحليل قصير الأجل بسعر الفائدة الذي يربط الحاضر بالمستقبل.
6. واستنادا إلى ما سبق يكون نمط التنمية هو الذي يحقق أكثر كفاءة في استخدام موارد معينة ففي ضل افتراض وجود عرض معين من عوامل الإنتاج يمكن إنتاج دخل أكبر في ظروف المنافسة بالقياس إلى الاحتكار لأن المنافسة تحقق توزيع أكفأ للموارد.

وتعتبر عملية تكوين رأس المال من أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية المحدثة للنمو، خاصة من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، وتوصلت إلى افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل وبالتالي تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان، فهي ترى أن هذا الأخير يعتمد على الادخار أو أن سعر الفائدة يحدد أيضا معدل الاستثمار بعلاقة عكسية،كما ترى أن التكنولوجيا، التجارة الدولية والسكان من العوامل المشجعة لتوسيع الإنتاجية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية.

حيث تتضمن النظرية الكلاسيكية المحدثة ثلاثة أفكار رئيسية بخصوص النمو الاقتصادي وهي[2]:

1. في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفء، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدة معدل نمو إنتاجية العمل، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل

1. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مرجع سابق، ص،ص، 127.128.
2. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص121.

الاستثمار، ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج (V/K) بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.

2. أن مستوى الدخل الفردي يعتمد على معدل الادخار والاستثمار ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.
3. عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان أن المذكورة فيما بين K /V وK /L بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال الفردي، الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.

الفرع الثالث– نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: جوزيف شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي خاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتاب نظرية التنمية الاقتصادية في ألمانيا 1911 وأكملها في كتاب له عن الدورات في سنة 1939.

أولا– أفكار نظرية شومبيتر في النموالاقتصادي: تتمثل أهم أفكار نظرية شومبيتر فيما يلي:

1. يرى أن التنمية ليست عملية متدرجة وذات انسجام وتوافق بل يرى العكس من ذلك، أي أن التنمية

تحصل بشكل قفزات ودون انسجام وتدرج كلما تم استغلال الفرص والإنفاقات الاستثمارية الجديدة حيث أن التنمية عند شومبيتر يمكن أن تتم على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار وتعقبها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد[1].

2. أعطى شومبيتر العوامل التنظيمية والفنية أهمية خاصة في عملية النمو الاقتصادي ووصفها بأنها المحرك لعجلة التنمية .
3. إن الرائد لدى شومبيتر هو المجدد الذي يقوم على إدخال تجديد أحد الأشكال التالية[2]:
   - ✓ إدخال واستنباط سلع جديدة.
   - ✓ استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج.
   - ✓ إيجاد سوق جديدة.
   - ✓ السيطرة على مصدر جديد للموارد الخام.

1. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص،ص، 131.132.
2. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 133

✓ إعادة تنظيم صناعة ما.

4. يحدث انهيار الرأسمالية نتيجة لتقادم السلع المنتجة أو إحلال منتجات وابتكارات أحسن منها تخلق مكانها، أو بانحلال الطبقة السياسية التي كانت تحكم هذه المنتجات.

5. يتوقف النمو في هذه النظرية على عاملين أساسيين هما المنظم والائتمان المصرفي للمنظم وإمكانية التجديد والابتكار.

ثانيا– عرض نموذج شومبيتر في التنمية الاقتصادية[1]:

1. دالة الإنتاج: $Y = F(L.K.A.T)$..... (1)

Y = الإنتاج

L = العمل

K = رأس المال

A = الأرض

T= التكنولوجيا

2. المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح وسعر الفائدة: $S = S(W ,R,r)$..... (2)

R = الأرباح

S= الادخار

r = سعر الفائدة

W= الأجور

3. الاستثمار يتكون من جزأين محفز وتلقائي: $I= I_i + I_a$ .....(3)

حيث I_i استثمار محفز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة و التراكم الرأسمالي: $I_i = I_i (R.r.K)$ .....(4)

I_a استثمار تلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي: $I_a = I_a(A.T)$.....(5)

[1].نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENAخلال الفترة 1970-2009، باستعمال معطيات PANELمرجع سابق، ص،ص 62.63.

4. التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين:

$T = T(E).....(6)\ ,\ A = (E).....(7)$

5. يعتمد عرض التنظيم على معدل الأرباح والبنية الاجتماعية: $E = E(R.X).....(8)$

X = البيئة الاجتماعية

6. الناتج الوطني الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف.

M: المضاعف $Y = M\ (I - S).....(9)$

S– I: الفجوة بين الاستثمار والادخار.

7. الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار $W = W(I).....(10)$

8. توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين : $X = X(\ R/W)\ .....11$

ويفترض شومبيتر سيادة المنافسة والعمالة الكاملة، وأن الاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، إلاّ أنه يفترض وجود فرص لتمازجات جديدة في وسائل الإنتاج يستغلها الرواد بافتراضهم الموارد من المصارف لتمويل التجديد والاستنباط مما يمهد الطريق لبقية الرواد، حتى تنطلق خلفهم حيوية اقتصادية ضخمة تدفع بموجة الازدهار إلى الأمام، وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل ويسود الرواج إلاّ أن هذه العملية يقابلها انخفاض الأسعار وستتبع هذه المرحلة عملية التدمير الخلاق خاصة على مستوى المنشآت القديمة والتي تكون غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة ممّا يؤدي إلى إقفالها وإغلاقها، وبالتالي يتدنى النشاط الريادي وتسود حالة التشاؤم وسط المنظمين، ومن ثم يتوقف ذهنيا فتتعثر حالة التجديد والابتكار وتسود حالة الكساد، ثم تعود حركة التجديد والابتكار للانطلاق ثانية باستحداث تكنولوجيا جديدة وأساليب أفضل وبالتالي استثمارات وتوسعات في النشاط الاقتصادي ... وهكذا.

الفرع الرابع– نظرية النمو الكينزية : يعد الركود الاقتصادي الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي يسبب الثورة الكينزية التي انتقدت الكلاسيك و اعتقدت أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس من الضروري عند المستوى الكامل وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو[1] .

1. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص126.

يرى التحليل الكينزي أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق يحث على تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، ومن أهم النماذج التي توسعت في تحليلات التوازن الكينزية نموذج هارود- دومار، وسنتناوله بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا- نموذج هارود دومار: هو من أكثر النماذج اتساقا وشيوعا، والتي ركزت على اقتصاديات الديناميكية في فترة الثلاثينيات ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، فهو يبحث عن متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وقد درس الاستثمارات كضرورة حيوية لأي اقتصاد وطني فهي العامل الرئيسي لتحقيق النمو، وقد وضع كل من هارود ودومار نموذجيهما وفق مجموعة من الافتراضات يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- أن يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل.
- ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية.
- أن الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار.
- أن الميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان.
- ليس هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات .
- أن مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار تستعمل على أساس أنها صافية.

حيث يبحث كل من هارود ودومار بتقرير الشروط المطلوبة للحصول على النمو السلس غير المتقطع في معدل الدخل القومي ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل إلاّ أنّهما متشابهان من حيث الجوهر حيث يحتل تجميع رأس المال دورا حساسا في عملية النمو وفق تحليلهما[2].

1. **نموذج هارود:** يطرح هارود السؤال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو؟ أو هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد ؟

حيث يرى هارود أن النمو الاقتصادي يتعلق بالعلاقات التي تنشأ نتيجة نمو العناصر الثلاثة الأساسية وهي: العمل، الإنتاج، رأس المال مع افتراض ثبات التقدم الفني .

ويمثل النموذج بالمعادلة التالية[3]: DY/Y . I/DY= S/Y.....(1)

1. حسن فلح خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص148.
2. نفس المرجع السابق، ص146.
3. نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENAخلال الفترة 1970-2009، باستعمال معطيات PANELمرجع سابق، ص66.

حيث (DY/Y) : معدل نمو الدخل

I/DY: المعامل الحدي لرأس المال $\Longrightarrow I = S$ .....(2)

S /Y: نسبة الادخار إلى الدخل (معدل الادخار) ويفترضه هارود ثابتا.

وقد توصل هارود إلى ضرورة ثبات معدل النمو كشرط لتحقيق التوازن وذلك بافتراض ثبات معامل رأس المال إضافة إلى ثبات معامل الادخار وفي هذه الحالة يبقى معدل نمو الدخل القومي ثابتا DY /Y وبالتالي سيظل الدخل ينمو بالمعدل المرغوب فيه طالما توجد هناك مساواة بين الادخار والاستثمار المخططين[1].

2. **نموذج دومار:** يتساءل دومار عن الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فهو يرى أن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة فهو يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية ويزيد الدخل من ناحية أخرى، مما يتسبب في زيادة نمو الاقتصاد القومي، والتساؤل المهم الذي يطرح نفسه: ما هو حجم الاستثمار ومعدل تزايده الذين يضمنان تكافؤ الزيادة في كل من الدخل والطاقة الإنتاجية؟

وعلى ضوء ذلك وضع دومار معادلته في النمو كما يلي[2]:

حيث(DI /I) : معدل نمو الاستثمار $DI /I = \beta\alpha$

β: الإنتاجية المتوسطة للاستثمار.

α: الناتج رأس المال (مقلوب معامل رأس المال) ويفترضها دوما ثابتة.

نصيب الادخار من الدخل: الادخار / الدخل وهو نفس المفهوم الذي استخدمه هارود في تحليله ويفترضه دوما ثابتا أيضا.

وبالتالي فإن دومار يرى أن من أجل الحفاظ على العمالة الكاملة يجب أن ينمو الاستثمار والدخل (الانفاق الاستثماري) بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب معدل الادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار وبالتالي فإن المعادلة التي توصل إليها دومار تماثل المعادلة التي توصل إليها هارود لأن المتغيرين βوα يفترض دوما ثباتهما، وبذلك تصل إلى نفس النتيجة وهي ثبات النمو الاقتصادي.

1. ناظم نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، مرجع سابق، ص88.
2. نفس المرجع السابق، ص88.

خلاصة

تعاقبت تعريفات التنمية من مرحلة إلى أخرى نسبة إلى التغيرات والأحداث المتسلسلة التي كانت تطرأ على مختلف الشعوب، وتمثلت التنمية في بداية الأمر في تحقيق النمو في دولة ما، إلا أن تغيرت النظرة العامة إلى مفهوم التنمية وأصبح يعبر عن مختلف التغيرات الهيكلية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيشها بلد ما، وقد ارتبط مفهوم التنمية في غالب الأحيان بالحالة المتدنية التي يعيشها معظم دول العالم والتي تتسم بالتخلف الاقتصادي.

ومن خلال الدراسة الوصفية التي قمنا بها في إعداد هذا الفصل تبينت لنا النتائج التالية:

- تعتبر التنمية عملية شاملة وتعبر عن تغير بنياني وهيكلي وتبين مدى فعالية البرامج التنموية التي يكون من شأنها خلق قاعدة اقتصادية ذاتية من أجل رفع الطاقة الإنتاجية في المستقبل، بينما يمثل النمو التغير الكمي في متوسط الدخل ومتوسط الناتج القومي الإجمالي، وتهدف التنمية إلى رفع المستوى المعيشي وتحقيق التحرر الإنساني من خلال تحسين نوعية الحياة المادية للأفراد.
- تعترض التنمية في البلدان المتخلفة عدة عقبات تحول بينها وبين تحقيق الأهداف المسطرة تتمثل أغلبها في الكثافة السكانية وانخفاض نسبة الدخل مما يتسبب في الحلقة المفرغة للفقر والتي تعتبر أكبر عائق في وجه التنمية إضافة إلى سوء تسيير الموارد المتاحة وقلة التكوين في البلدان المتخلفة.
- تمثل التنمية مجموعة من المؤشرات أهمها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بالإضافة إلى مستوى الخدمات المقدمة للأفراد من تعليم، صحة...
- تمول التنمية عن طريق عدة مصادر من بينها الادخار، التمويل الحكومي إضافة إلى التمويل الأجنبي والذي يتسبب في التبعية الاقتصادية للبلد
- تعددت آراء الاقتصاديين حول الإستراتيجية الملائمة للتنمية في البلدان المتخلفة بين نظرية الدفعة القوية، نظرية التنمية المتوازنة أو نظرية التنمية غير المتوازنة، واعتبرت نظرية التنمية غير المتوازنة هي الطريقة الأنسب لتحقيق التنمية في البلدان المتخلفة.

الفصل الثالث

القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة

في ولاية المدية

تمهيد

إن التحدي الرئيسي لبلادنا وللاقتصاد الوطني هو الحد من اعتمادنا على صادرات المحروقات بشكل كبير، والتي تمثل 97% من إجمالي العائدات بالعملة الصعبة وهذا بزيادة تنويع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وزيادة حصة الإنتاج الوطني في السوق المحلية، وتثمين جميع الموارد المتاحة عبر التراب الوطني.

وتعتبر ولاية المدية واحدة من بين الولايات التي تحاول اللحاق بصفوف الأقطاب الاقتصادية الناشئة، وتقع هذه الأخيرة على بعد 88كلم عن الجزائر العاصمة، تحدها من الشمال ولاية البليدة ومن الجنوب ولاية الجلفة ومن الشرق ولاية المسيلة والبويرة، وغربا عين الدفلى وتسمسيلت، وتتربع على مساحة قدرها 8700كلم2، وتضم هذه الأخيرة 64 بلدية و19 دائرة، تتميز بجاذبية اقتصادية نظير مقدراتها ومؤهلاتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي، فضلا عن كونها قاعدة خلفية للولايات المجاورة والتي عرفت تشبعا في استقطاب المشاريع الاستثمارية، التجهيزات العمومية والمشاريع المهيكلة المستلمة أو في طور الإنجاز .

ومن أجل التعرف على القدرات والمؤهلات التي تمتاز بها الولاية والفرص الاستثمارية التي تتوفر عليها ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث مبوبة كما يلي:

المبحث الأول: القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الفلاحة تربية المائيات وقطاع الري في ولاية المدية.

المبحث الثاني: القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع البيئة، قطاع السياحة والقطاع الصحي في ولاية المدية

المبحث الثالث: القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة، قطاع الطاقة وقطاع التجارة في الولاية.

المبحث الأول: القدرات والفرص الاستثمارية في قطاع الفلاحة وتربية المائيات وقطاع الري في ولاية المدية

تتميز ولاية المدية بموقعها الاستراتيجي وطبيعتها الخلابة متعددة المناخات والأقاليم، مما يحفز ويجذب المستثمرين والسياح لمختلف القطاعات بالولاية، حيث تعتبر ولاية فلاحية بامتياز نظرا لما تحويه هذه الأخيرة من مؤهلات فلاحية معتبرة، يمكن استغلالها لتحقيق تنمية شاملة تؤثر في كافة القطاعات، مما كان الداعي في البحث عن الفرص الاستثمارية في القطاع والقطاعات المكملة له، حيث يعتبر قطاع الصيد القاري وتربية المائيات من القطاعات الواعدة في الولاية التي تؤثر وتتأثر ايجابيا بقطاع الفلاحة، بالإضافة إلى قطاع الري والذي يعتبر المصدر الرئيس والمحفز لها، وذلك نظرا لما تتوفر عليه الولاية من مصادر وموارد مائية بإمكانها تشجيع القطاع والنهوض به.

المطلب الأول: قطاع الفلاحة

تعتبر ولاية المدية ولاية فلاحية بامتياز، تتميز بقدرات فلاحية هائلة ومساحات شاسعة،كما أنها تمثل همزة وصل بين الساحل والهضاب العليا بفضل موقعها الجغرافي، حيث تتوفر على فرص استثمارية ضخمة مما يدل على أن الفلاحة قطاع مهم وذو أثر كبير على التنمية في ولاية المدية، من خلال رفع مداخيل الولاية وتحقيق الاكتفاء الذاتي بها وحتى المساهمة في الاقتصاد الوطني وجني العملة الصعبة.

الفرع الأول– الإمكانيات الطبيعية الفلاحية بالمدية: تتميز ولاية المدية بخصائص فرضتها عوامل طبيعية فهي ذات طابع فلاحي رعوي إذ تقدر االمساحة الفلاحية التي تتوفر عليها 338359 هكتار، بالإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية الأخرى التي تساهم في تطوير النشاطات الاقتصادية المتعددة.

أولا– مناخ الولاية[1]: يسود ولاية المدية مناخ متوسطي شبه قاري، بارد ورطب شتاء، معتدل ربيعا، حار وجاف صيفا، وتسمى بوابة الأمطار بحيث تصل كمية الأمطار إلى 500 مم سنويا بمعدل تساقط مرتفع خاصة في ديسمبر، جانفي وفيفري، كما أن الثلوج تغطي عادة مرتفعات بن شكاو فهي تعرف بتساقط الثلوج حيث يقدر ارتفاعها بـ 1.240 م عن مستوى سطح البحر (قمة بن شكاو)، وهي تقع في سلسلة الأطلس التلي مما يعرضها للرياح والتيارات الهوائية الغربية، فهي تتميز بأقاليم متنوعة و ثرية قابلة لرفع الطاقة الإنتاجية في مختلف المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات، ومختلف الاستثمارات المتعلقة بالمناخ وتتوزع عبر تراب الولاية كما يلي:

[1] . مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، سبتمبر 2016

1. **المجال الرطب**: هذا المجال يخص مرتفعات الأطلس البليدي، ويتميز بالخصائص التالية:
   - ✓ يتميز بتساقط أمطار معتبرة تتجاوز 900 مم تتوزع على مدار السنة في أيام تفوق 75 يوما.
   - ✓ الموسم الجاف والحار لا يتجاوز 03 أشهر.
   - ✓ الثلوج تبقى لأكثر من 20 يوما.
   - ✓ ثلوج على سفح الجبال ، منظر الثلوج في المدينة
   - ✓ يبلغ متوسط الحد الأدنى لدرجة الحرارة في شهر جانفي أكثر من 0°م.
2. **المجال شبه الرطب**: يغطي هذا المجال هضبة المدية والسفوح الجبلية الجنوبية للأطلس البليدي حتى تابلاط وأهم ما يتميز به هذا المجال:
   - ✓ معدل تساقط الأمطار يتجاوز 600 مم، موزع بشكل منتظم طوال السنة بعدد أيام تتجاوز 75 يوما.
   - ✓ موسم جاف من 03 إلى 04 أشهر.
   - ✓ الثلوج تدوم حوالي 20 يوما خلال فصل الشتاء مع انخفاض محسوس لدرجة الحرارة.
3. **المجال شبه القاحل**: يسود سهول بني سليمان، التيطري، شلالة العذاورة، وكذلك الونشريس، ويتميز بالخصائص التالية:
   - ✓ تساقط الأمطار يتراوح ما بين 400 مم و600 مم.
   - ✓ موسم جاف لأكثر من 04 أشهر
   - ✓ لا تستمر الثلوج لفترة طويلة إذ أنها لا تتجاوز 10 أيام.
4. **المجال القاحل**: ينتشر هذا المناخ على كامل المنطقة الجنوبية السهبية للولاية من الشهبونية غربا حتى عين القصير شرقا، ويتميز بما يلي:
   - ✓ تساقط الأمطار أقل من 300 مم
   - ✓ صيف حار وجاف يدوم لمدة طويلة.

ثانيا– البنية الطبيعية: ينقسم المجال الحيوي للمدية إلى أربعة مناطق رئيسية هي:

1. **المنطقة الجبلية**: تتكون من سلسلة جبلية متواصلة وهي تحيط بالجهة الغربية والشمالية للولاية، تمتد المنطقة الجبلية من الونشريس إلى غاية تابلاط وتتميز بقلة السكان واكتسائها بغطاء غابي كثيف كما تنتشر بها تربية المواشي.
2. **المنطقة التلية**: تقع وسط الولاية، تتميز بطابعها الفلاحي، إذ تعرف بزراعة الكروم المنتجة لمختلف أنواع العنب، إلى جانب زراعة أشجار الفواكه ويأتي في مقدمتها التفاح، كما تنتشر بها أيضا المراعي والأعشاب على ضفاف الأودية والمجاري المائية.

3. **المنطقة السهلية:** وتضم هذه المنطقة سهول بني سليمان وسهول مراشدة وهي تقع وسط المنطقة التلية، تعرف سهولها انتشارا واسعا لزراعة أشجار الفواكه وتربية المواشي.
4. **المنطقة الجنوبية:** تتميز هذه المنطقة بعدم انتظام تساقط الأمطار، وتكثر بها زراعة الحبوب على نطاق واسع بالإضافة إلى تربية الأغنام والأبقار والماعز، تمتد المنطقة الجنوبية من بوقزول إلى غاية شلالة العذاورة. تتخللها سلسلة جبال الونشريس ناحية قصر البخاري وسلسلة جبال التيطري ناحية شلالة العذاورة.

ثالثا– الثروة الغابية: تتوفر ولاية المدية على مساحة غابية تقدر ب161.885 هكتار وتعتبر الثروة الغابية مصدر هام من مصادر الثروة في بلادنا، وباعتبارها متجددة يمكن استغلالها في تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين معيشة الأفراد قاطني الأرياف حيث يمكن أن تكون مصدر دخل معتبر كما يمكنها المساهمة في امتصاص البطالة من خلال الاستثمار في مؤسسات صغيرة و متوسطة لتحويل المنتجات الغابية.

تتمثل معظم أشجارها في الصنوبر الحلبي، البلوط الفليني والبلوط الأخضر بكل من تابلاط والبرواقية، إلى جانب الأشجار تعرف أيضا نمو نباتات مختلفة ذات قيمة عالية ومن بينها إكليل الجبل، الدردار، الخلنج والكاليتوس، هذه الثروة الغابية التي تمثل 18.38% من المساحة الإجمالية للولاية، سمحت بانتشار حيوانات برية متنوعة منها الأرنب البري، القط البري، اليمام والبط المائي، كما تنتشر بغاباتها أنواع حيوانية محمية منها قرد المانغو، الحداية الحمراء، وكاسر الجوز القبائلي...إلخ.

خامسا– المحاصيل المحققة في الولاية[1]: حققت ولاية المدية قفزة نوعية في مجال الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني والذي يعد المادة الأولية للعديد من الصناعات خاصة الغذائية منها، بالإضافة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي.

1. **الإنتاج النباتي:** يتنوع الإنتاج النباتي في ولاية المدية بتنوع وتعدد الأقاليم وتتمثل أهم المحاصيل فيما يلي:

أ– **المحاصيل الكبرى:** تحتل المحاصيل الكبرى المرتبة الأولى من حيث المساحة وقد حققت أرقام مهمة في هذا القطاع تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الحبوب:** تحتل مساحة إجمالية تقدر ب120000هكتار، وقد بلغ معدل الإنتاج خلال الخمس سنوات السابقة1900000 قنطار، حيث يبلغ معدل انتاج القمح بنوعيه 1300000 قنطار، وهي كمية معتبرة بإمكانها الرفع من فرص الاستثمار بالولاية.
- ✓ **البقول الجافة:** تقدر المساحة الاجمالية لزراعة البقول الجافة ب2200هكتار، ويبلغ معدل الانتاج فيها 19400قنطار، وترتكز أساسا هذه الزراعة في المنطقة الوسطى الشرقية من الولاية.

[1]. مديرية المصالح الفلاحية، معلومات مقدمة في سبتمبر 2016

- ✓ **الأعلاف:** تفوق المساحة المخصصة لها 3200هكتار

ب- **الأشجار المثمرة والكروم:** تحتل زراعة الأشجار المثمرة المرتبة الثانية من حيث المساحة في قطاع الإنتاج النباتي، وتتمثل أهم هذه الأشجار فيما يلي:

- ✓ **الأشجار المثمرة ذات النواة (البذور):** تحتل مساحة تقدر ب16800 هكتار وترتكز في المنطقة الشمالية الوسطى والغربية بمعدل إنتاج 660000قنطار، وتمثل أهم هذه الأشجار: التفاح، الأجاص، المشمش، البرقوق، الكرز، اللوز والتين
- ✓ **الكروم:** تحتل مساحة إجمالية تقدر ب4450هكتار، ويصل معدل الإنتاج في هذه الأخيرة إلى 260000قنطار.
- ✓ **الزيتون:** يعتبر من أهم الشعب المتواجدة بالولاية والتي زاد الاهتمام بها في المرحلة الأخيرة، تقدر المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة هذه الأشجار:8150هكتار، وترتكز زراعته في المناطق الشمالية الجبلية للولاية وبعض المناطق الجنوبية الغربية، وتعتبر تابلاط القطب الأكبر من حيث انتاج الزيتون، وتختص المنطقة الشمالية الشرقية للولاية في إنتاج زيتون الزيت، أما المنطقة الشمالية الغربية فهي متخصصة في إنتاج زيتون المائدة (التعليب)، ويقدر معدل إنتاج الزيتون بنوعيه حوالي:**42000 قنطار**، وقد تم ظهور قطب جديد(المدينة الجديدة لبوغزول)، حيث تمت غراسة مساحات معتبرة من أشجار الزيتون ويرتقب أن يحقق مستقبلا إنتاج وفير في هذا المجال.

ج- الخضروات: تمثل مساحتها الإجمالية حوالي 8700هكتار، وتتمثل أهم هذه الخضروات في (البطاطا، البصل، الثوم، الجلبانة) وتشتهر المنطقة الشمالية الشرقية للولاية بزراعة مختلف الخضروات كما تتواجد بالمنطقة الشمالية الغربية زراعة بعض الخضروات خاصة الجلبانة ويقدر معدل إنتاج هذه الخضروات بأنواعها ب 1300000قنطار، (البطاطا: 500000ق، البصل: 127000ق، 53000ق، الجلبانة33000ق، الثوم:23000ق).

2. **الإنتاج الحيواني:**لقد أصبحت ولاية المدية تحتل المناصب الريادية في الإنتاج الحيواني فهي ذات مساهمة فعالة في الاقتصاد في الشعب ذات الإنتاج الحيواني وتتمثل أهم هذه المنتجات:

أ- **الحليب:** حقق الاهتمام بشعبة الحليب بلوغ ثماره لتحتل ولايتنا مراتب لا يستهان بها في عقود النجاعة المسطرة من 2009 إلى2014.

- ✓ بلغ معدل إنتاج الحليب بين 2012-2014: 106800000لتر
- ✓ عدد رؤوس الأبقار سنة 2014: 53078رأس منها24880 حلوب.

تتمركز الدوائر المشكلة لحوض الحليب في المنطقة الشمالية أين يوجد أكبر عدد من الأبقار المحسنة والمطورة ذات إمكانية وراثية عالية كدوائر: المدية، وزرة، تابلاط، بني سليمان، القلب الكبير، البرواقية، سيدي نعمان، العمارية.

ب- اللحوم: يعد قطاع هام في تزويد الولاية بكميات هامة من اللحوم الحمراء والبيضاء

- ✓ **اللحوم البيضاء:** قدر معدل الإنتاج بين سنتي 2012-2014ب 194809قنطار، أما عن عدد طيور دجاج اللحم فبلغ سنة 2014: 8480020طير، الديك الرومي:340250طير، وتعتبر المنطقة الشمالية الشمالية الشرقي جهة تربية الدواجن بامتياز، ويتحسن إنتاجها من عام لأخر.
- ✓ **اللحوم الحمراء:** تمثل هذه الأخيرة كمية لايستهان بها في إنتاج الولاية، حيث قدر إنتاج اللحوم الحمراء في الثلاث سنوات الأخيرة:107870 قنطار، كما بلغ عدد رؤوس الماشية سنة 2014 في مختلف الأنواع كما يلي: (الأبقار: 62800رأس، الأغنام: 860442 رأس، الماعز:100207رأس)

ت- البيض: فاق هذا القطاع كل التوقعات والأهداف المسطرة في عقود النجاعة لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث بلغ 125812000وحدة، منشات الإنتاج ممركزة في المناطق الشمالية الشرقية للولاية

ث- العسل: تتميز الولاية بإنتاج وفير بلغ في الثلاث سنوات الأخيرة: 1508 قنطار، وتتمثل أهم مناطق تواجده في: تابلاط، وزرة، البرواقية، وامري.

ج- الصوف: تتواجد في المنطقة الجنوبية أين توجد تربية الأغنام، تساهم بنسبة 6147 قنطار.

الفرع الثاني-الفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الفلاحة في ولاية المدية: تبعث كل هذه المؤهلات التي تتميز بها الولاية على الاستثمار وتطوير واستغلال القطاع الفلاحي وإشراكه بالقطاع الصناعي كما يلي:

أولا- الفرص الاستثمارية المتوفرة في المنتجات الفلاحية: يمكن استغلال المنتجات الفلاحية المتوفرة في ولاية المدية كما يلي:

1. الاستثمار في امتصاص الفائض من المنتجات الفلاحية:

- ✓ تتوفر الولاية على كمية هامة من القمح والحبوب مما يوفر المادة الأولية بنسب عالية للصناعة الغذائية، حيث انه على مستوى الولاية توجد ثلاث مطاحن فقط، وبالتالي بالإمكان النهوض بقطاع الصناعة الغذائية بإنشاء المصانع، وانجاز المطاحن.

- ✓ تتميز الولاية بانتشار الأشجار المثمرة والفواكه الموسمية وتفتقر إلى وحدات استغلال وتعبئة الفواكه، وحدات التجفيف، وحدات صناعة المربى فهي تتميز بفرص استثمارية هامة لاستغلال الفائض من الفواكه المتوفرة في هذا القطاع.
- ✓ تم إنشاء قطب جديد لإنتاج الزيتون بمدينة بوغزول مما يوفر فرص إنشاء وحدات تعليب الزيتون، إنشاء المعاصر في هذه المنطقة، حيث وبالرغم من الإنتاج الوفير الذي تتميز به الولاية لاتتواجد سوى 9معاصر للزيتون منها 5 حديثة وتتواجد كلها في تابلاط[1].
- ✓ تتوفر الخضار الموسمية بكثرة مما يتيح لها الفرصة الاستثمار في إنشاء وحدات لتعبئة الفائض من الإنتاج، إنشاء وجدات التجهيز، إنتاج وحدات التحويل التي تستغل الفائض من الخضروات، إنشاء وحدات التخزين بالتبريد، وحدات استخدام آلية الضغط.
- ✓ تكوين مراكز مؤهلة بالشروط اللازمة لحفظ المنتوج الفائض من البيض.
- ✓ صناعة وتحويل اللحوم الحمراء والبيضاء وانجاز مذابح خاصة بذلك، إضافة إلى اعداد مراكز تبريد وتجميد حسب المعايير الدولية من أجل الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية قابلة للتصدير.
- ✓ انجاز الملبنات والاستثمار في مختلف مشتقات الحليب وتطوير نوعيتها وجودتها.

2. الاستثمار في رفع الطاقة الإنتاجية للموارد الفلاحية:

- ✓ التكثيف من الزراعات الملائمة لمختلف أقاليم الولاية مثل زراعة الكروم، الحبوب والأشجار المثمرة عن طريق دعم الفلاح وتشجيعه، تحسين نوعية البذور والمراقبة المستمرة للمنتجات الفلاحية.
- ✓ الاستثمار في تربية الحيوانات (الأبقار، الأغنام، الماعز) في المناطق الملائمة لها، وتوفير المساحات الرعوية والمزارع الكافية وتهيئتها بالإمكانيات اللازمة للمحافظة على الثروة الحيوانية.
- ✓ تطوير زراعة أشجار الزيتون وإعطائها أهمية خاصة فهي ذات أهمية قصوى، وتحاول الدولة مؤخرا استغلاله وتصديره لتعويض النقص الحاصل في الميزانية، وتنويع الصادرات.

ثانيا– الفرص الاستثمارية في الثروة الغابية: تزخر ولاية المدية بثروة غابية هامة تمكنها من الاستثمار في مختلف المجالات النباتية والحيوانية وحتى الصيدلاية والعلاجية .

1. الاستثمار في استغلال المنتجات الغابية[2]:

1: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، سبتمبر 2016

2: مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الغابات، ولاية المدية، سبتمبر2016

أ- **الخشب:** يقدر إنتاج الخشب ب 6000 م^3 سنويا مما يمكن من استغلال وتحويله كما يلي: (صناعة الشاليهات، ديكورات القاعات والمكاتب، بناء الأكشاك، عتاد الترفيه، تهيئة المساحات الخضراء، منشات حضرية).

ب- **الفلين:** يمكن جني و تحويل الفلين، حيث يقدر الانتاج 200قنطار سنويا: (لوحات عازلة لاستعمالات مختلفة، سدادات للقارورات)

ج- **طحن الخشب:** ستخدم هذا الأخير للأغراض التالية: (الاصطبلات، المداجن، حظائر الخيول، تصنيع الصناديق، إنشاء مفحمات للمطاعم والفنادق)

د- **تكييف و تحويل الأعشاب الطبيعية:** تتوفر الولاية على منتجات شبه غابية ذات قيمة تجارية عالية

✓ **الفستق:** مصدر ذو قيمة غذائية عالية غنية بالفيتامين E و مضادات لأكسدة:

شجرة ـــ 10إلى 15كغ في السنة

1 كغ ـــ 20 يورو

✓ **الخروب:** غني جدا بالألياف و مضادات الأكسدة

شجرة ـــ 300إلى 800كغ في السنة

✓ **التين الشوكي:** يحتوي على زيوت ذات فوائد طبية وتجميلية تستعمل في معالجة السكري النوع الثاني وآلام المعدة و الإسهالات

✓ **الصنوبر الحلبي:** زيوت أساسية تستعمل في معالجة الربو وتستخرج منه الكثير من المواد الصمغية

شجرةـــ 03إلى 05كغ في السنة

1 كغ ـــ 0,7 يورو

✓ **الصنوبر الثمري:** تستعمل ثماره في صناعة المستحضرات الطبية وكذلك الغذائية ويأتي عن طريق التشجير في منطقة (أولاد ابراهيم)

شجرة ـــ 02إلى 03كغ صافي في السنة

1كغ ـــ 30 يورو

✓ **الصبار:** تستخرج منه مواد صيدلانية مختلفة تدخل في صناعة مواد التجميل و منظفات الأسنان وهو مطلوب بكثرة في هذا المجال

- ✓ **الخزامة:** زيوت الأساسية تستعمل في الدباغة و المطهرات و العطور
- ✓ **اكليل الجبل:** تستعمل أوراقه و سيقانه لانتاج الزيوت و المستحضرات الصيدلانية
- ✓ **الزعتر:** تستخرج منه مواد صيدلانية مختلفة تدخل في صناعة مواد التجميل و منظفات الأسنان وهو مطلوب بكثرة .
- ✓ **جني الثمار الغابية:** تستهلك هته الثمار على طبيعتها أو كمصبرات غذائية كما تستعمل في صناعة المحليات (ياوورت و الحلويات)
- ✓ **صناعة أغذية الأنعام:** تتوفر الغابات على أكثر الثمار التي تدخل في صناعة أغذية الأنعام و منها على الخصوص (ثمار البلوط، بلوط الفلين، الخروب، الخروب الشوكي، الروبينيا)

2. **الاستثمار في تربية الحيوانات البرية وزراعة النباتات الغابية**

أ- **تطوير زراعة الفطريات في المناطق الغابية:** نظرا لقيمته الغذائية وقلة تواجده في الطبيعة فإنه يجب تطوير زراعته داخل البيوت البلاستيكية داخل الغابات أو في الكهوف ذات المساحات المعتبرة.

ب- **تربية النحل داخل الفضاءات الغابية:** هذا الاستثمار لا يزال محتشما داخل الفضاءات الغابية خوفا من الحرائق المتكررة، مما يوجب الاهتمام بهذا الجانب من أجل تطوير هذه الثروة.

ت- **تنمية وتطوير تربية الطرائد البرية:** تعتبر الفضاءات البرية من الأماكن الممتازة لتربية الطرائد قصد تموين السوق الإستهلاكية بلحوم بيضاء والبيض (السمان والحجل والتدرج، الأرانب..)

ث- **المشاتل:** نظرا للمساحة الكبيرة التي تتربع عليها الولاية فهي تحتاج إلى كميات كبيرة من الشتلات الغابية والثمرة، إذ تمول كل مشاريع التشجير من خارج الولاية ولا يوجد عبر تراب الولاية إلا ثلاث مشاتل: 2 مشاتل تابعة لمحافظة الغابات (الشتلات الغابية)، مشتلة واحدة للشتلات المثمرة[1].

تجدر الإشارة إلى أن ما عرض من مواد و منتجات غابية لا يمثل سوى جزءا صغيرا مما يمكن استغلاله في غابات ولاية المدية

المطلب الثاني: قطاع الصيد القاري تربية المائيات

يعتبر قطاع تربية المائيات قطاع فتي وحيوي وحديث النشأة، كما يعتبر من الأنشطة التي يعول عليها لتحقيق التنمية، وعلى اعتبار أن المدية ولاية فلاحية فهذا يؤهلها لتجسيد عدد كبير من هذه المشاريع التي تأتي أهميتها في كونها مصدر أساسي يمكن الاعتماد عليها لتنويع النمط الغذائي وخاصة تأمين البروتين الحيواني، بالإضافة إلى دمج هذا القطاع مع القطاع الفلاحي، أو ما يعرف بالتربية السمكية المدمجة مع الفلاحة مما يؤدي إلى تحقيق التكامل بين القطاعين وتنويع العائدات من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية.

[1]: مديرية البيئة لولاية المدية، جوان 2016

الفرع الأول– تعريف تربية المائيات والصيد القاري[1]: يمثل هذا القطاع الاهتمام بالثروة السمكية واستغلال القدرات الممكنة في الولاية لتنميتها من أجل تأمين مصدر غذائي إضافي في الجانب الفلاحي

أولا– تعريف تربية المائيات: هي كل عمل يرمي إلى تربية أو زرع مواد بيولوجية في أماكن مغلقة أو شبه مغلقة (بركة، حوض إسمنتي أو مغلف بالبلاستيك، أقفاص...)، وتتم زراعة أسماك المياه العذبة بثلاث طرق (المكثفة، النصف مكثفة، غير المكثفة)

ثانيا– تعريف الصيد والصيد القاري: الصيد هو كل نشاط يهدف إلى قنص، جمع أو استخراج موارد بيولوجية، حيث تشكل المياه الوسط المعيشي الدائم أو الغالب، أما الصيد القاري فتشكل المياه العذبة أو الأجاجة الوسط المعيشي العادي أو الغالب له، ويمارس في(السدود؛ الحواجز المائية؛ الوديان؛ البحيرات؛ السبخات)

ثالثا– شروط ممارسة الصيد القاري، يجب أن يكون بناء المركب المستعمل مرخص به ومطابق لمعايير الأمن المطلوبة ومجهز بأجهزة الأمن الآتية: (صدرية النجاة معتمدة لكل شخص على متن المركب، عوامة إنقاذ معتمدة، مطفأة وزنها ثلاث (03) كيلوغرامات بالنسبة للقوارب المزودة بمحركات، مغرفة أو مضخة يدوية، مجدافان و مدكتان، حبال من الألياف ضرورية للحركات العادية و للرسو، محجن، مرساة بكتلة عشرة (10) كيلوغرامات مجهزة بحبال تساوي خمس مرات طول المركب، قطرها أربعة عشر (14) مليمترا)، وتستخدم مجموعة من الأجهزة والمعدات الخاصة بممارسة نشاط الصيد (آلات الصيد، الشباك...)

رابعا– شروط تربية الأسماك في الأحواض المائية: تتمثل شروط تربية الأسماك في الأحواض المائية في توفر المكونات التالية:

المعايير الفيزيائية والكيميائية للماء:* درجة تركيز أيون الهيدروجين* الأكسجين المنحل* درجة الحرارة الدنيا والقصوى* الملوحة * المواد المعلقة (MES)

الأملاح المعدنية:* الفسفور * النتريت* أمونياك غير مؤين*كلور رسوبي * النترات

تحاليل بكتريولوجية:*كوليفورم * إشريشيا كولي* مكورات عقدية غائطية (Streptocoques fécaux)

المعادن الثقيلة:* النحاس Cu* الرصاص Pb* الزئبق Hg، **معايير التلوث:*** هيدروكربو

[1]: فرع مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية بولاية المدية، سبتمبر 2016

الفرع الثاني– مؤهلات ولاية المدية في مجال تربية المائيات والصيد القاري: تتوفر الولاية على مجموعة من المؤهلات بإمكانها تشجيع تربية المائيات والصيد القاري بالولاية إضافة إلى المناخ الملائم لهذا النشاط.

أولا– المسطحات المائية: تتوفر على مركز للصيد القاري بإنتاج 25 طن/ السنة[1]، وتتمثل المسطحات المائية المتوفرة في ولاية المدية حوالي 12 مسطح مائي قابلة للاستزراع بمختلف أنواع أسماك المياه العذبة، وهي مبينة في الجدول أدناه.

جدول(1): المسطحات المائية القابلة لاستزراع أسماك المياه العذبة

السـد	البلدية (الموقع)	السعة الحالية (هكم3)
العذرات	العمارية	10.00
واد الطويلة	الزوبيرية	1.2
واد بن زيان	الزوبيرية	1.5
واد عروة	مجبر	1.4
واد خنق الملوسة	ثلاثة دوائر	1.00
واد فاتسن	سبة عزيز	1.5
واد الحمام	سدراية	3.00
واد شعبة الثنية	شلالة العذاورة	2.00
واد المعظمة	سيدي زيان	0.60
واد الرعب	الربعية	0.90
مزاغيد	دراق	0.60
حلوان	الزوبيرية	1.7

المصدر: مديرية الصيد الري لولاية المدية، سبتمبر 2016

ثانيا– تقديم الدعم لمختلف النشاطات المتعلقة بالقطاع: تتمثل قائمة النشاطات المتعلقة بتربية المائيات والصناعات التحويلية المرافقة للصيد القاري المدعمة جزئيا من طرف حساب التخصيص الخاص رقم 080-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية وتطوير الصيد البحري وتربية المائيات التي يمكن الاستثمار فيها فيما يلي:

[1]: فرع مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية المدية، سبتمبر 2016

جدول(2): النشاطات المدعمة من قبل الصندوق الوطني للتنمية وتطوير الصيد البحري

تحديد النشاطات المدعمة	نسبة الدعم %	المساهمة الشخصية %	القرض البنكي %
إنجاز وحدات لصناعة صناديق من البلاستيك	25	30	45
إنجاز وحدات لصناعة مغلفات منتجات الصيد البحري	25	30	45
نشاطات دعم الإنتاج			
إنجاز معامل لإنتاج الثلج	20	30	50
إنجاز وحدات لتخزين المنتجات في أماكن باردة (غرف التبريد وأنفاق التجميد)	20	30	50
اقتناء شاحنات مزودة بأحواض لنقل الأسماك الحية	20	30	50
معالجة وتحويل وتثمين منتجات الصيد البحري			
إنشاء وحدات تحويل منتجات الصيد البحري وتربية المائيات وتثمينها	20	30	50
إنشاء ورشات التمليح والتجفيف والتدخين وتكنولوجيات التحويل الأخرى وتكييف المنتجات	30	30	40
تربيـة المـائـــيات			
مركز الصيد القاري بإنتاج 25 طن/ سنة	30	30	40
مزارع تربية أسماك المياه العذبة	30	30	40
مفارخ المياه العذبة	30	30	40
وحدات لإنتاج الأغذية لأسماك المياه العذبة	30	30	40
وحدات لاستغلال تربية الأسماك في الريف	30	30	40

لمصدر: فرع مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية بولاية المدية، جوان 2016

ثالثا– أنواع الأسماك الممكن تربيتها في ولاية المدية: تتمثل أهم أنواع الأسماك المستهدفة في هذا القطاع فيما يلي:

جدول(3): أنواع الأسماك المستهدفة في ولاية المدية

نوع السمكة	حجم الاصطياد المسموح به (سم)
الشبوط: بأصنافه المتنوعةLa Carpe	
الشبوط الملكيCarpe Royale	**20**
الشبوط العاديCarpe Commune	**20**
الشبوط الصينيCarpe Miroir	**20**
الشبوط الفضيCarpe Argenté	**50**
الشبوط ذو الفم الكبيرCarpe à Grande Bouche	**55**
الشبوط العشبيCarpe Herbivore	**35**
برعانGardon	**15**
البربيسBarbeau	**30**
البلطيTilapia	**40**
السَنْدرLe Sandre	**45**

المصدر: مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية، جوان 2016

رابعا– أنماط تربية الأسماك الممكنة في الولاية[1]: هناك نمطين ممكنين لتربية الأسماك في ولاية المدية:

1. **وحدات ريفية لتربية الأسماك:** هي عبارة عن مزارع صغيرة لتربية الأسماك ذات طاقة إنتاجية تقدر بـ10طن/سنويا.
2. **مزارع الأسماك:** حيث تقدر طاقة الإنتاج بأكثر من 10 طن / سنويا
3. **تربية الأسماك المدمجة مع الفلاحة:** يقصد بالتربية السمكية المدمجة مع الفلاحة استزراع اليرقات أي الأسماك الصغيرة داخل الأحواض المائية الموجهة للسقي الفلاحي بالمستثمرات الفلاحية وتعتمد على إعادة استعمال المنتجات الثانوية من تربية الحيوانات والمحاصيل، وتفل البذور في حين يستعمل روث الحيوانات لتسميد الحوض، وتحصل الأسماك الصغيرة على طعامها من النباتات والحيوانات الصغيرة التي تنمو في المياه وعندما تكبر تأكل أنواعا أخرى مثل: مخلفات الحبوب المطحونة فالمغذيات تشمل النخالة والقشور ونخالة الأرز...، ويجب إطعامها مرة واحدة على الأقل ولكن إذا أطعمت أكثر من مرة فإنها تنمو على نحو أفضل، كما يمكن تقسيم التربية السمكية المدمجة مع الفلاحة إلى قسمين:

1: فرع مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية المدية، سبتمبر 2016

أ- **التربية السمكية المدمجة مع الإنتاج النباتي:** تتمثل في تربية الأسماك في برك أو أحواض مائية مخصصة للري باستخدام مياه السقي الغنية بالعناصر الغذائية لسقي المحاصيل الزراعية في المستثمرة.

ب- **التربية السمكية المدمجة مع الإنتاج الحيواني:** تتمثل في استخدام مباشر لبقايا ناتجة عن إنتاج المواشي أو الدواجن في تغذية الأسماك تشمل هذه المخلفات: الزبل، البول والمواد الغير الصالحة للاستهلاك الإنساني.

الفرع الثالث– الفرص الاستثمارية في مجال تربية المائيات: تتوفر ولاية المدية على العديد من المؤهلات تمكنها من الاستثمار في مجال تربة المائيات والصيد القاري

أولا– الاستثمار في إنشاء المؤسسات المتخصصة في تربية المائيات: تتمثل أهم أنواع المؤسسات المتخصصة في تربية المائيات فيما يلي:

1. **مؤسسات تربية الأسماك:** مؤسسات تربية الأسماك البحرية أو أسماك المياه العذبة في السدود المتوفرة وتوسيع النشاط بها.
2. **مؤسسات تربية أسماك الزينة:** مختصة في تربية الأسماك التي تستخدم لأغراض التزيين في الأحواض المائية.
3. **مؤسسات أخذ الأسماك اليافعة:** هي مؤسسات متخصصة في قنص الأسماك اليافعة في المياه العذبة والأجاجة من أجل التسمين.
4. **إنشاء مؤسسات إنتاج البيوض:** وذلك من خلال تهيئة المزارع الخاصة بإنتاج بيوض الأسماك لتوفير المادة الحية
5. مؤسسات تربية الطحالب والمحار والقشريات والقنفديات.
6. إنشاء مؤسسات متخصصة في تهيئة مزارع تربية المائيات الخاصة بالفلاحين بالشروط اللازمة خاصة في المستثمرات الصغيرة الحيوية لإمكانية استمرار حياة الأسماك بها وتناسلها.
7. إنشاء نظام بيئي مصغر يسمح بإعادة تدوير المخلفات الفلاحية في التربية السمكية والعكس مما يسمح بالحد من التلوث العضوي، وتقليص استخدام الأسمدة الكيميائية.

ثانيا– الاستثمار في نشاطات دعم الإنتاج: تتمثل أهم النشاطات المرافقة لتربية الأسماك والصيد القاري فيما يلي:

1. إقتناء شاحنات مزودة بأحواض لنقل الأسماك الحية
2. إنجاز وحدات لتخزين المنتجات في أماكن باردة (غرف التبريد +أنفاق التجميد)
3. إنجاز معامل لإنتاج الثلج

4. إنشاء وحدات لإنتاج الأغذية الخاصة بأسماك المياه العذبة
5. إنشاء وحدات خاصة بنقل مفارخ المياه العذبة
6. انجاز وحدات لصناعة مغلفات وصناديق منتجات الصيد البحري.

ثالثا– معالجة وتحويل وتثمين منتجات الصيد البحري: تتمثل أهم هذه الصناعات فيما يلي:

1. إنشاء وحدات لتحويل منتجات الصيد البحري وتربية المائيات وتثمينها
2. إنشاء ورشات التمليح والتجفيف والتدخين تكنولوجيات التحويل الأخرى وتكييف المنتجات

المطلب الثالث: قطاع الري

يعتبر قطاع الري من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية في الولاية فهو قطاع متكامل مع مختلف القطاعات الأخرى الصناعية، السياحية وخاصة الفلاحية وبالتالي فإن تطور القطاعات الأخرى رهن بتطور قطاع الري في الولاية مما يوحي بضرورة الاهتمام بالقدرات المتوفرة في القطاع واستغلالها بعقلانية.

الفرع الأول– القدرات الاستثمارية في قطاع الري في ولاية المدية: يغلب على ولاية المدية الطابع الفلاحي عامة وبما أنها معرضة كباقي الولايات للتذبذبات المناخية فمن الواجب اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لحفظ منتجاتها الفلاحية، وذلك نظرا لما تتوفر عليه الولاية من موارد طبيعية لتوفير المياه والتي تعتبر فرصا استثمارية هامة في قطاع الري

أولا–إشكالية تسيير المياه القذرة[1]: يقدر طول شبكة الصرف الصحي في ولاية المدية حوالي 314 كم، يمثل معدل الربط بالشبكة 95 ٪ في المناطق الحضرية و 85 ٪ في المناطق الريفية، إلا أن ولاية المدية من حيث البنية التحتية لمعالجة المياه القذرة ، تستغل محطة واحدة لمعالجة المياه القذرة في المدية ذات قدرة استعابية تقدر بما يعادل 162500 نسمة بسرعة تدفق تبلغ 26000 م^3 دقيقة وهذا يبقى غير كاف.

ثانيا– مياه الأمطار والثلوج: تتميز الولاية بتساقط كميات معتبرة من الأمطار والثلوج في فصل الشتاء تعتبر مصدر هام لتوفير المياه اللازمة في الولاية.

ثالثا–المنابع الطبيعية: تتوفر الولاية على منابع طبيعية ذات جودة عالية، حيث أن التركيبة الكيميائية لمياهها معترف بها من قبل الهيئات المتخصصة ومن أمثلة هذه المنابع (منبع بن شكاو،أولاد إبراهيم، العيساوية...)

[1]: مخطط تهيئة الإقليم لولاية المدية، تقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية جوان 2016

رابعا– المياه الباطنية والجوفية: تزخر ولاية المدية بالمياه الباطنية الجوفية في مختلف أنحاءها فهي تحتل مراكز هامة في مجال وفرة المياه بها.

الفرع الثاني– الفرص الاستثمارية في قطاع الري: تمثل المؤهلات الولائية في قطاع الري فرص استثمارية مهمة للنهوض بالقطاع وإشراكه في تطوير القطاع الفلاحي

أولا– إنشاء محطات لتصفية المياه القذرة:

1. إن التشخيص يظهر نقص في محطات معالجة مياه الصرف الصحي (واحد فقط في المدية) وحالة مزرية للشبكات من حيث الجودة مما يتطلب وضع إستراتيجية جديدة تسمح بتقليل التأثيرات السلبية للمياه القذرة ومعالجتها ليمكن استعمالها في ميدان الزراعة.
2. إنشاء محطة لتصفية المياه القذرة في كل من مدينة "البرواقية" ومدينة "قصر البخاري" على المدى القصير والمتوسط.
3. إنشاء محطة لتصفية المياه القذرة لمدينتي بني سليمان تابلاط.
4. تجديد شبكة الصرف الصحي القديمة
5. الاستثمار في معالجة السوائل الصناعية داخليا من قبل الشركات المنتجة لها ويجب أن تتم مراقبتها من قبل الهيئات المختصة.
6. استغلال الرواسب الناتجة عن محطات تصفية المياه القذرة في الميدان الزراعي: إنتاج الأسمدة العضوية والغاز الحيوي.

ثانيا– الاستثمار في استغلال مياه الأمطار وانجاز الأحواض المائية:

1. الاستثمار في انجاز البرك وأحواض الترسيب لتزويد البلديات ذات الكثافة السكانية الصغيرة ببرك بالمياه الصالة للشرب، وتوسيع المساحات الفلاحية المروية، خصوصا في نقطة انطلاق مجرى الأودية بالإضافة إلى بلديات أولاد إبراهيم والعمارية والتي تقع في بداية سد العذرات.
2. جمع مياه الأمطار في برك أو الاحتفاظ بها لخلق مناطق رطبة مصغرة، بينما يجب معالجة المياه القذرة في محطات للتصفية في المناطق الحضرية أو في أحواض ترسيب في المناطق الريفية.

3. الاستثمار في استخراج المياه الباطنية بالحفر لتوسيع الرقعة الفلاحية المروية ورفع نسبة التغطية بالمياه الصالحة للشرب.

4. الاستثمار في المنابع الطبيعية خاصة المرخصة منها من قبل الهيئات المعنية وذلك عن طريق جمعها واستعمالها لأغراض نفعية وعلاجية.

5. مكافحة الانجراف المائي على مستوى المناطق الجبلية

6. تهيئة الأحواض المائية

7. مكافحة حرائق الغابات و إعادة التشجير وأشغال حماية التربة للحد من الانجراف

8. إنشاء مؤسسات تسيير و صيانة المنشآت المائية

9. مكافحة تلوث المياه

الفرع الثالث– الدراسات المستقبلية في قطاع الري: سجل قطاع الري سلسلة من الاقتراحات ترجح زيادة كبيرة في المساحات المروية، والتي سوف تغير المشهد الزراعي والسماح بظهور ديناميكيات ريفية لتحقيق إعادة التوازن، القدرة التنافسية النسبية لبعض الأقاليم[1]:

1. لقد تمت دراسة ميدانية لمحيط السقي التابع لمحطة تصفية المياه المستعملة بولاية المدية، حيث تقدر مساحة هذا المحيط ب255 هكتار، وبرمجت الولاية تطبيق هذه الدراسة وإنجاز المحيط سنة 2017 ضمن المخطط الخماسي 2015-2019، واقترح مكتب الدراسة أن المياه في هذه المحطة بالإمكان الاستفادة منها في سقي الأشجار المثمرة والأعلاف، إلا أنه لا يمكن استعمالها لسقي الخضروات.

2. دراسة لإنجاز حوضين مائيين للسقي الأول في شعبة العفار بلدية تافراوت و واد الثعبان ببلدية العمارية، وتقدر المساحة المقدرة للسقي 22 هكتار موجهة لسقي الماشية.

3. إنجاز محيط السقي التابع لسد بني سليمان بمساحة تقدر ب2000هكتار، حيث تقدمت نسبة الأشغال ب75%

4. إعادة تأهيل وتوسعة محيط السقي التابع لسد العذرات بسيدي نعمان من المساحة الموجودة 500هكتار إلى 680 هكتار.

[1]: مديرية الري لولاية المدية، مصلحة الري الفلاحي، سبتمبر 2016

5. تم إجراء 13 دراسة لإنجاز أحواض للسقي، اكتملت من قبل الولاية بمساحة ري تقدر ب100 هكتار
6. إجراء دراسة لتوسعة 5 سدود صغيرة موجودة من قبل والمتمثلة فيما يلي: سد واد الطويلة، سد واد بن زيان، سد واد حلان، سد خنق ملوسة، سد واد كورب الواقعة ببلديات (الزوبيرية، سغوان، ثلاث دوائر) بمساحة سقي إجمالية 240هكتار.
7. انطلاق دراسة جدوى سد بوكموري بدائرة عزيز بمحيط سقي 1000هكتار.
8. دراسة لإنجاز سد صغير بواد بوطيبة بمساحة 206000متر3، ببلدية مغراوة موجهة لسقي 36 هكتار

يجب أن تحقق إستراتيجية القطاع عدة أهداف منها:

- ✓ توفير المياه كما و نوعا للاستخدامات المختلفة
- ✓ الإنصاف في التوزيع
- ✓ الاقتصاد في استغلال الموارد المائية
- ✓ استرجاع و إعادة استخدام المياه المعالجة

المبحث الثاني: القدرات والفرص الاستثمارية في قطاع البيئة والسياحية وقطاع الصحة

تملك ولاية المدية إمكانيات سياحية غنية ومتنوعة، وهي منطقة تمزج بين جمال الطبيعة للأطلس التلي، وحرارة المناخ لمناطق السهوب، وبعض من خصائص الصحراء، فهي وجهة سياحية تتيح للزائر التمتع والاستكشاف للمناظر الطبيعية، وتعد كل هذه الخصائص فرص استثمارية هامة للولاية بالإمكان تدعيمها بالمنشات اللازمة وتقويتها بتطوير القطاعات المكملة لها، حيث يعتبر القطاع البيئي واحدا من القطاعات التي تلعب دورا فعالا في تنمية وترقية المحيط كما انه يعتبر بمثابة مكسب للولاية نظرا لما يوفره من مواد أولية قابلة للاستثمار، وتنمية هذا القطاع توفر الأرضية الخصبة للقطاع الصحي للتكفل بالمرضى في بيئة ومحيط نظيف ومهيأ، حماية الموارد كما أنه يساهم في التخلص من مخلفات وأضرار هذا القطاع وبالتالي فإن القطاعات متكاملة فيما بينها ووضع خطط لتسييرها يعطي فرص استثمارية مهمة للولاية.

المطلب الأول: قطاع البيئة

تمثل البيئة المحيط المادي والحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية، ويمثل الاستثمار في مجال البيئة أحسن استثمار في خلق مناصب الشغل و يقدم منفعة كبيرة، خاصة في مجال تسيير النفايات على سبيل المثال لا الحصر وخلق مؤسسات يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة على مختلف المجالات منها:

- المجال الاقتصادي: تكون مصدرا للدخل
- المجال الاجتماعي: خلق مناصب شغل
- المجال البيئي:

1- حماية البيئة

2- حماية الموارد الطبيعية و المحافظة عليها

3- الاستمرارية البيئية

الفرع الأول– القدرات الاستثمارية في قطاع البيئة: تتمثل أهم القدرات الاستثمارية في القطاع فيما يلي:

أولا– تسيير النفايات: تتمثل أهم النفايات القابلة للاسترجاع والتثمين فيما يلي:

1. **النفايات المنزلية**[1]: مختلف أنواع النفايات المنزلية المحددة بالقانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة والتخلص من النفايات.
   - ✓ ولاية المدية تصدر حوالي 960 طن في اليوم من النفايات المنزلية.

[1]: مخطط تهيئة الإقليم لولاية المدية، تقييم الوضعية اللإقتصادية والإجتماعية، جوان 2016

- ✓ بلدية المدية لوحدها تصدر 120 طن من النفايات المنزلية في اليوم الواحد
- ✓ تتمثل تركيبة النفايات المنزلية عموما بالمكونات التالية: (مواد عضوية : 82.88 % ، الورق و الكرتون :3.55 % ، البلاستيك : 9.34% ، المعادن : 1.09 % ، أقمشة 0.76 %، زجاج :0.40 %، جلود :1.22%، حطب : 0.76 % ، عظام / نفايات حيوانية أخرى)

2. النفايات العلاجية:

- ✓ الأدوية المنتهية الصلاحية
- ✓ الحقن المستعملة
- ✓ الأغطية المستعملة

3. النفايات الصناعية

1. البطاريات المستعملة
2. نفايات الجلود
3. النفايات PVC
4. النفايات البلاستيكية والعجلات المطاطية
5. الزيوت المستعملة
6. النفايات المعدنية
7. نفايات الورق و الكرتون

4. نفايات ذوي الاحتياجات الخاصة:

- ✓ النفايات الجلدية
- ✓ نفايات ال PVC
- ✓ النفايات البلاستيكية والمعدنية
- ✓ النفايات الورقية

ثانيا– المساحات الخضراء:

1. تحصي الولاية أكثر من 192 مساحة خضراء موزعة عبر42 بلدية أي تغطي 65% من مجموع 64 بلدية[1].
2. عدد المؤسسات التي تعنى بصيانة المساحات الخضراء قليلة جدا
3. استحداث العديد من الأقطاب الحضرية

[1]: مديرية البيئة لولاية المدية، سبتمبر 2016

ثالثا– الإجراءات المسطرة من قبل الدولة: قد أدرجت مديرية البيئة بالتنسيق مع مديرية الإدارة المحلية والمجلس الشعبي الولائي برنامج للفرز الانتقائي للبلديات الكبرى، وهذا بمنح إعانة مالية لسبع (07) جمعيات بيئية فاعلة على مستوى هذه البلديات، و قدر مبلغ الإعانة بـ 400 مليون سنتيم وذلك بوضع برنامج متابعة من طرف مديرية البيئة للأحياء المستهدفة في البلديات السبع (07)[1].

الفرع الثاني– الفرص الاستثمارية في القطاع البيئي: يعتبر هذا القطاع مهم جدا خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وهذا ما جعله يحتوي على فرص استثمارية مهمة نذكر منها:

أولا– فرص الاستثمار في إنشاء وحدات استرجاع النفايات وإعادة تثمينها:

1. إنشاء مؤسسات جمع النفايات والتخلص منها؛
2. إنشاء مؤسسات خاصة بفرز النفايات (مفرزات)؛
3. مراكز التسميد، تثمين النفايات العضوية إلى سماد؛
4. وحدات استرجاع وإعادة تحويل البلاستيك؛
5. وحدات استرجاع وإعادة تحويل الورق؛
6. وحدات استرجاع وإعادة تحويل المنسوجات المستخدمة؛
7. إنشاء وحدات استرجاع نفايات العجلات والنفايات المعدنية؛
8. مؤسسة لتجميع النفايات العلاجية DASRI
9. إنجاز وحدات استرجاع الزيوت المستعملة
10. إنجاز وحدة لاسترجاع العجلات المطاطية و المعدنية
11. إمكانية إنشاء مكتب ربط بين المنتجين المسترجعين و وحدات التحويل
12. إنشاء مؤسسات لشراء وبيع النفايات القابلة للاسترجاع وتوجيه مختلف الشركاء المنتجين المسترجعين و وحدات التحويل

[1]. مديرية البيئة لولاية المدية، سبتمبر 2016

ثانيا– فرص الاستثمار في مجال تجميل المحيط:

1. في مجال تجميل المحيط، يمكن الاستثمار في مجال انجاز المساحات الخضراء وصيانتها؛
2. مؤسسات صناعة الإشارات المرورية وتجهيزات الإنارة العمومية؛
3. مؤسسة صناعة الأدوات الخاصة بالحدائق * لوازم السقي والصيانة *
4. مؤسسة صناعة الأثاث الحضري ، اللوحات الإشهارية والتوعية ....الخ
5. مؤسسة استرجاع النفايات البلاستكية من اجل صيانة لوازم الحدائق ومختلف المساحات الخضراء .
6. مؤسسة تسيير المساحات الخضراء والحظائر الحضرية على مستوى تراب الولاية
7. مؤسسات تنظيف الأحياء
8. إنجاز مراكز حرق من أجل المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية الشاملة

ثالثا– فرص الاستثمار في وسائل دعم النشاط البيئي:

1. مؤسسات صناعة مقطورات وحاويات النفايات
2. إنشاء مؤسسات تجهيزات الطاقة الشمسية وصيانتها
3. مؤسسة لتصنيع حاويات خاصة بالنفايات العلاجية و النفايات الخاصة.

رابعا– فرص الاستثمار في استرجاع الزيوت النباتية من: (فنادق، مطاعم، مطاعم المدارس، الجامعات، الإطعام السريع)، واستغلالها في صناعة مواد التجميل ومواد أخرى.

حيث أن كل هذه الاستثمارات من شأنها المحافظة على البيئة وخاصة الصحة العمومية، تقليص نسبة البطالة بالإضافة إلى المحافظة على المنظر العام وبالتالي تحقيق التنمية من جانب نظافة البيئة ومن جانب توفير مناصب الشغل واستغلال النفايات وتثمينها وبالتالي تحقيق مداخيل إضافية إلى ميزانية الولاية

المطلب الثاني: القطاع السياحي

اقترحت مديرية السياحة عدة إجراءات للنهوض بوجهة المدية، عن طريق وضع معالم واضحة للمنتجات السياحية التي يمكنها ضمان هذه القفزة، بالإضافة إلى إنشاء مناطق للتوسع السياحي لتحفيز المستثمرين والاستقرار في المكان، كما أن الرهان المنشود من مخطط بعث وتطوير قطاع السياحة يعطي أيضا الأولوية لهياكل الاستقبال، حيث تملك ولاية المدية إمكانيات سياحية ومناظر طبيعية خلابة وغطاء نباتي غزير خاصة

على مستوى الحوضين وأولاد عنتر، كما أن جبالها تشتهر بشلالات ومجاري مائية مصدرها قمم الجبال، تأوي مختلف الحيوانات البرية النادرة.

الفرع الأول– القدرات الاستثمارية التي تزخر بها الولاية في القطاع السياحي: يعتمد النهوض بقطاع السياحة على تشخيص شامل للمؤهلات المحلية السياحية التي ستسمح بتحديد النشاطات الممكن تطويرها كالسياحة الثقافية والدينية، السياحة الحموية، السياحة الاستجمامية والترفيهية...الخ. لذا يجب أن نركز الجهود على بعض المواقع والفروع، فالغنى الكبير والمتنوع للقدرات السياحية والتراث الثقافي والديني بقى غير مستغل رغم أهميته الاقتصادية المحلية، على الصعيدين الترقوي والجبائي.

أولا– المنابع الحموية العلاجية: يقصد سكان المدية الحمامات الطبيعية للتبرك بها وجلب المياه منها والاستحمام في فصول معينة، فهي في نظرهم رمز للطهارة من الأوساخ والأمراض الجسمانية والنفسية، ومن هذه الحمامات نذكر: حمام العوينة، حمام سيدي سليمان العتيق، حمام سانق بقصر البخاري، حمام أولاد الديلمي بوامري؛ وسيدي الحبشي ببني سليمان؛وفيما يلي سنوضح أهم الحمامات القابلة للتثمين:

الجدول(4): أهم المنابع الحموية المعروفة حاليا والقابلة للتثمين:

اسم الحمام	المنطقة التي يقع فيها	الأمراض التي يعالجها
حمام الصالحين	البرواقية	جهاز الهضم، الجلد والمخاطية،أمراض النساء، الروماتيزم وأمراض الأعصاب
حمام التوانزة	تابلاط	الشريان الوريدي، أمراض النساء، الجلد والمخاطية
حمام العناصر	شلالة العذاورة	الجلد والمخاطية
حمام الصواري	أولاد امعرف	الشيان الوريدي، الجلد والمخاطية، الجهاز البولي
حمام ينبوع بلدي	قصر البخاري	جهازالهضم وأمراض الجلد
حمام حمادة	العمارية	الوريد، الجلد والمخاطية
حمام جرداني	عين بوسيف	الوريد، الجلد والمخاطية
حمام سيدي حبشي	بني سليمان	الوريد والروماتيزم
حمام الشبيكة	السواقي	الشريان الوريدي، الجلد والمخاطية
حمام شنيقل	شلالة العذاورة	(أمراض الجلد

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، جوان 2016

ثانيا– الحمامات الرومانية و الجماعية بالمدية: إن أهم ما يميز الحضارة الرومانية عبر كل العصور هو تشييدها للحمامات العظيمة التي كانت تعتمد قبل بنائها على تقصي أماكن المنابع المعدنية والعيون الحموية بصفة طبيعية، ولكون الرومان سكنوا المدية لفترة طويلة وبمختلف أرجائها، فقد تركوا حمامات متعددة منها ما هو معروف وما هو في طور البحث والاكتشاف عن طريق الحفريات التي يقوم بها الباحثون الأثريون، وتزخر الولاية بخزانات باطنية للمياه الطبيعية، كما هو الحال بالنسبة للحمام الروماني لترينادي (البرواقية)، وقد عثر سنة 1853 م في هذا الموقع على آثار لمنابع حموية وبيوت حجرية ولوحات تحتوي على كتابات لاتينية ونظام جريان المياه الساخنة في هذا المكان، والحفريات التي أجريت في هذا الموقع أكدت على وجود جزء هام من هذا الحمام مدفون في أعماق الأرض.

ثانيا– المواقع الأثرية في ولاية المدية: ولاية المدية تحتوي على مجموعة هامة من المواقع الأثرية حيث تم تصنيف اثنين منها (الأشير، جواب)، كما يجب البدء في برامج البحوث والحفريات الأثرية وذلك من أجل تصنيف مواقع أخرى.

جدول(5): المواقع الأثرية في ولاية المدية

المكان	تعريف الموقع
عين بوسيف	الحي الاسلامي أشير
قصر البخاري	المقبرة الجنائزية بالمفاتحة
اولاد هلال	موقع خربة السيوف
بوغار	حصن بوغار
سانق	أطلال سانق
جواب	مدينة رابيديوم
المدية	دار الأمير عبد القادر
المدية	موقع حوش الباي
المدية	باب الأقواس
المدية	منارة المسجد الأحمر
بن شكاو	خان بن شكاو
العيساوية	قبة لالا فاطمة نسومر

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، جوان 2016

ثالثا– الثروة الغابية التي تزخر بها ولاية المدية: الثروة الغابية التي تزخر بها ولاية المدية تشكل أحد المؤهلات السياحية الرئيسية حيث تغطي مساحة تقدر بـ 161.320 هكتار وهي بمثابة الرئة التي تتنفس بها المنطقة.، فهي تزخر بإمكانيات طبيعية خلابة وبمجموعة حيوانية متنوعة

رابعا– الزوايا الدينية والأضرحة: ينتشر عبر المدية العديد من أضرحة الأولياء الصالحين والزوايا التي تعد مزارات طاهرة، يتردد عليها سكان المنطقة وحتى المناطق المجاورة، بغية التبرك والاقتداء بسيرة العلماء الذين شيدوها.

جدول(6): الزوايا الدينية في ولاية المدية

الموقع	التسمية
المدية	زاوية سي صحراوي
العيساوية	زاوية بو حمامة
وزرة	زاوية شيخ الهادي بن عيسى
بني سليمان	سيدي سليمان
حناشة (مونقورنو)	زاوية سيدي يعقوب
قصر البخاري	زاوية الشيخ الميسوم

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، جوان 2016

خامسا– المواقع الطبيعية السياحية: وتتمثل أهم المواقع السياحية والمناطق الخلابة في الولاية فيما يلي[1]:

1. منعرجات شفة والمرتفعات الغابية
2. تيبحيرين، الحوضين، الفرنان، بن شيكاو، الكاف لخضر، أولاد عنتر بالإضافة إلى مواقع طبيعية أخرى، فإن ولاية المدية تعرض فرص استثمارية مضمونة.
3. تعتبر غابة تمزقيدة إحدى الغابات الكبيرة في المدية وتتربع على مساحة تقدر بـ 1.390 هكتار تأوي مختلف الأصناف النباتية مثل: الصنوبر الحلبي، البلوط الفليني، البلوط الأخضر وثروة حيوانية برية مختلفة تجعل منها مكانا مؤهلا للسياحة الترفيهية والاستجمامية.

الفرع الثاني– الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة في ولاية المدية: يمكن إجمالها فيما يلي:

[1]: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، جوان 2016

أولا– الفرص الاستثمارية في الينابيع الحموية: إن أهمية تدفق بعض هذه الينابيع يسمح بخلق قرى سياحية تندرج في إطار السياحة الصحية، ويقترح تجهيز هذه القرى السياحية بما يلي:

1. إعادة تأهيل الينابيع الحموية
2. مرافق فندقية و مراكز علاج متخصصة.
3. بنية تحتية للطرق من أجل فك العزلة عن القرى السياحية.
4. مراكز استقبال، و مراكز للاتصالات والمعلومات.
5. إنشاء محلات ذات نشاط حرفي
6. تدعيم هذه المواقع بالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)
7. إنشاء نظام لاسترجاع مياه الأمطار والمياه الحموية يمكن استغلالها لري المنتجات الزراعية "العضوية".
8. إنشاء حدائق للترفيه و الراحة في المناطق المجاورة للقرى السياحية.
9. إنشاء مدرسة علاج شبه طبية متخصصة في الحمامات

ثانيا– الفرص الاستثمارية في المواقع الأثرية: يمكن استغلال هذه المناطق في الاستثمار السياحي عن طريق تدعيمها بالمرافق اللازمة وإعادة تأهيلها كما يلي:

1. تهيئة المواقع الأثرية وترميم الآثار المتواجدة بها لإعادة تأهيلها
2. تهيئة الطرق لفك العزلة على المواقع الأثرية
3. إنشاء قرى سياحية ومراكز حرفية في محيط المواقع المقترحة مثل المدينة الإسلامية أشير ومعلم جواب.
4. تطوير الاتصالات والمعلوماتية من خلال وسائل الدعاية المتعددة.

ثالثا– فرص الاستثمار في السياحة عن طريق التسويق السياحي: تستند السياحة الحديثة على التسويق الذي يحدد التدابير اللازمة لترقية صورة السياحة عن طريق تحسين جودة المنتجات والخدمات وتشجيع الاستثمار وتطوير الشراكة في مجال السياحة، وتضمن جودة المنتجات والخدمات عن طريق :

1. تكوين مختلف العمال و الفاعلين في مجال السياحة.
2. خلق الإطار المناسب لظهور مدعين أكفاء لتعزيز صورة السياحة.
3. التبادل الدولي في مجال السياحة.
4. تدعيم الاتصالات السمعية البصرية التجارية بالإعلانات.
5. وسم المنتجات المحلية.
6. تصنيف المؤسسات الفندقية حسب جودة الخدمات

رابعا– تشجيع السياحة حول الزوايا الدينية والأضرحة: يمكن للزاوية أن تلعب دورا هاما في السياحة الدينية، بما في ذلك تنظيم تظاهرات أثناء المناسبات الدينية أو الأحداث المحلية، بالإضافة إلى اقتراح وضع برامج تهيئة حتى تتمكن الزوايا من أداء مهمتهم الدينية والسياحية.

خامسا– الفرص الاستثمارية في الموروث الثقافي: تتربع ولاية المدية على إمكانيات ثقافية وتراثية هامة بإمكانها استغلالها والمحافظة عليها من أجل الرقي بها وتحقيق أهدافها المختلفة ويمكن للولاية استغلالها كما يلي:

1. إحياء الحفلات والأعياد التي تشتهر بها الولاية بطريقة منظمة وراقية تستطيع من خلالها جذب الزوار المحليين في الولاية ومن خارج الولاية و حتى الأجانب عن الوطن
2. استغلال الأكلات الشعبية التقليدية والتعريف بها ومحاولة تطويرها وفق معايير صحية وإدخالها أسواق وطنية وحتى عالمية.

سادسا– الفرص الاستثمارية في الثروة الغابية والمناطق الطبيعية: من بين الفرص الاستثمارية التي تكمن في هذا مجال الثروة الغابية نجد:

1. استغلال الثروة الغابية بتهيئة مساحات التسلية والترفيه وتثمينها بهياكل سياحية؛
2. إنشاء هياكل حضرية وفندقية متعددة؛
3. تهيئة حظائر التسلية والاستجمام (غابة للتسلية والترفيه) على مستوى كل من مناطق: المدية، قصر البخاري، عين بوسيف، تمزقيدة، بوغار، أولاد عنتر، فج الحوضين، جواب، بن شيكاو، ميهوب، ذراع السمار، العمارية، السواقي، البرواقية، بوغزول.
4. تهيئة مساحات للتخييم في المناطق الجبلية ذات الغطاء النباتي الكثيف الواقعة في كل من: تمزقيدة (بحيرة الضاية)، جواب (غابة فرفاشة – أولاد حسيني – غابة كرايفية)، ذراع السمار (تيبحيرين)، فج الحوضين، بوغار، أولاد عنتر.
5. ترقية السياحة الجبلية، الصيد، التجوال والتخييم.
6. إنشاء مركبات رياضية للتزلج في القمم العالية في المدية حيث تدوم فترة الثلوج الى حوالي 20 يوم
7. إعداد نوادي للفروسية في المناطق الغابية
8. تثمين المهارات الحرفية
9. تطوير شبكة النقل الحضري والبحري و المرتبط بالتراث الطبيعي و الغابي.
10. إنشاء وترميم أماكن الاستضافة مع تطوير السياحة في الجبال، السواحل، الواحات،...الخ
11. إنشاء مركبات رياضية وألعاب عصرية للأطفال من أجل توعية وتطوير الشباب فكريا وجسديا

المطلب الثالث: قطاع الصحة

إن القطاع الصحي لولاية المدية ، يعمل باستمرار لضمان التوازن في التغطية الصحية على المدى القصير وذلك نظرا للأهمية القصوى لقطاع الصحة وأثرها المباشر على المواطن وتتمتع الولاية بقدرات ضعيف في المجال الصحي لا تمكنها من تحيق التغطية اللازمة وبالتالي فإن الاستثمار في القطاع الصحي يفتح أبوابه لتطوير هذا القطاع.

الفرع الأول– القدرات المتوفرة في قطاع الصحة[1]:

1. يبلغ عدد العيادات التابعة للقطاع الخاص في مجال تصفية الدم عيادتين: الأولى توجد ببلدية المدية والثانية ببلدية البر واقية فقط
2. عيادة طبية واحدة للجراحة والتوليد تابعة للقطاع الخاص توجد ببلدية بني سليمان
3. يوجد(05) مؤسسات للنقل الصحي على مستوى ولاية المدية وهي كالأتي: ببلدية المدية 02، ببلدية حناشة 01، ببلدية قصر البخاري 01، ببلدية بني سليمان 01
4. يوجد(02) مؤسستين لتوزيع المواد الصيدلانية بالجملة متواجدتين على مستوى بلدية المدية.
5. توجد مؤسسة وحيدة لصناعة الأدوية تتمثل في مركب صيدال ببلدية حربيل

الفرع الثاني– مجالات الاستثمار في القطاع الصحي: هناك مجالات واسعة للاستثمار في القطاع نذكر:

1. انجاز عيادات تصفية الدم وتوزيعها عبر مختلف البلديات لتوفير مشقة التنقل على المواطنين بالإضافة إلى توفير مناصب شغل إضافية
2. انجاز عيادات طبية جراحية خاصة بأمراض النساء والتوليد
3. الاستثمار في إنشاء مؤسسات النقل الصحي،
4. إنشاء مؤسسات التوزيع بالجملة للمواد الصيدلانية خاصة باعتبار الولاية بوابة لولايات الجنوب والشمال فهي بمثابة همزة وصل بين العديد من ولايات الوطن.
5. إنشاء مؤسسات لصناعة الأدوية والمواد شبه الصيدلانية
6. تطوير مركب صيدال واستغلال الإمكانيات المتواجدة به من أجل رفع طاقته الإنتاجية
7. إقحام مجالات جديدة في مجال صناعة الأدوية بإنشاء فروع جديدة في مركب صيدال أو إنشاء مركبات أخرى لصناعة الأدوية

[1]: مديرية الصحة لولاية المدية، جوان 2016

8. استغلال النباتات والأعشاب المتوفرة في الغابات في ميدان صناعة الأدوية و المواد التجميلية والصحية بالإضافة إلى مستخلصات وخلطات الأعشاب الطبيعية التي تمثل الطب البديل
9. استغلال الكفاءات المتوفرة والتعاون مع خبراء هذا الميدان للحصول على مستخلصات ومنتجات ذات جودة عالية ، فهي إضافة إلى المواد الأولية تتوفر على طبيعة خلابة ومناطق شاسعة تتميز بغطاء نباتي كثيف يمكن من الصناعة بدون مخلفات خطيرة على السكان،
10. إنشاء مراكز بيع بالجملة خاصة بالمواد الطبية والصيدلانية

إن الاستثمار في المجالات المذكورة أعلاه سيسمح بدون شك بالتكفل الجيد بالمواطنين في إطار الصحة على مستوى الولاية ، تقليص تحويل المرضى للولايات المجاورة، وهو ما يسمح بتهيئة ظروف الرعاية الصحية الحسنة للمواطنين والرقي بالقيم الإنسانية كما أنه سيمكن من توفير مناصب شغل جديدة وفرص استثمارية هامة للولاية بإمكانها زيادة قدرة الولاية المالية والحد من التبديد للمبالغ المالية المنفقة على استيراد المواد الطبية والصيدلانية.

الفرع الثالث– الآفاق المستقبلية في قطاع الصحة[1]: وهي المشاريع التي سطرت ضمن المخطط الولائي لتهيئة الإقليم آفاق 2030

أولا– إنشاء المراكز الطبية المتخصصة في الولاية:وذلك حسب الاحتياجات التي يسجلها القطاع:

1. ترقية جميع المراكز الصحية المتعددة الخدمات سواء على صعيد الموارد البشرية بما فيها القطاع الطبي أو الشبه الطبي أو الوسائل المادية مما يسمح لهذه الهياكل لتلبية كافة الخدمات الطبية بما فيها التخصصات الأساسية التالية : الطب الداخلي، وطب الأطفال وأمراض النساء والولادة، الجراحة بالإضافة الى دعم تقني مناسب (الأشعة والمخابر) لتلبية احتياجات المواطنين مع خلق نقاط جديدة للرعاية الطبية.
2. إنشاء دور لمرضى السكري عبر كل دائرة للتكفل الفعال بالمرضى المصابين بالأمراض المزمنة
3. التكثيف من قاعات العلاج على المدى المتوسط في المناطق النائية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية.
4. إنشاء مركز للرعاية بمدمني المخدرات.
5. إنشاء 04 وحدات توليد في المناطق الريفية : السواقي– العزيزية – أولاد معرف و الشهبونية

[1]: المخطط الولائي لتهيئة الاقليم، دراسة مستقبلية لآفاق 2030، معلومات مقدمة من مديرية البرمجة وإعداد الميزانية، سبتمبر 2016

ثانيا– التغطية المسطرة مستقبلا[1]:ترتقب مديرية الصحة لولاية المدية ارتفاع نسبة التغطية كما يلي:

1. فيما يخص المراكز الإستشفائية: يقترح الانتقال من 1.3 سرير ل 1000 نسمة للوصول تدريجيا في آفاق 2030 إلى سريرين ل 1000 نسمة (هدف وطني)
2. فيما يخص قاعات العلاج: الانتقال من قاعة واحدة ل 5800 نسمة الى قاعة واحدة ل 2000 نسمة في آفاق 2030
3. بالنسبة الطب العام ينبغي تحسين التغطية بالانتقال من طبيب واحد ل 1500 نسمة (معدل الولاية) إلى طبيب واحد ل 1000 نسمة كهدف لآفاق 2030.
4. بالنسبة أطباء جراحة الأسنان ينبغي تحسين التغطية بالانتقال من طبيب واحد ل 7000 نسمة (كمعدل الولاية) إلى طبيب واحد ل 3500 نسمة كهدف لآفاق 2030 .
5. أما بالنسبة لأعوان الشبه الطبي ينبغي تحسين التغطية بالانتقال من عون واحد ل 540 نسمة (معدل الولاية) إلى عون واحد ل 350نسمة كهدف لآفاق 2030 .
6. دراسة جارية على مستوى الوزارة للتكفل بالمرضى المصابين بداء السرطان بالإضافة إلى إنشاء مستشفى للأمراض النفسية والعصبية في مقر الولاية.
7. في إطار حماية الأمومة و الطفولة تم اقتراح أيضا انجاز مراكز للأم والطفل
8. على المدى الطويل تم اقتراح انجاز 03 مستشفيات تحتوي على 120 سرير في كل من: البرواقية، قصر البخاري و بوقزول

[1]. مديرية الصحة والسكان لولاية المدية، جوان 2016

المبحث الثالث: القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة والطاقة وقطاع التجارة

تعتبر الصناعة العمود الفقري الذي تعتمد عليه الدولة في تنمية اقتصادها، وتنويع صادراتها للحد من تدفق الواردات والمساهمة في رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من استنزاف هذه الطاقة لأنها تعتبر ثروة زائلة حسب دراسات الخبراء، وفي تقرير أصدرته شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين يقول بأنه يجب أن تلعب الطاقة المتجددة دورا رئيسيا في إمدادات الطاقة العالمية وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والاقتصادية للتغير المناخي التي تتزايد خطرا.

وتعتبر ولاية المدية من الولايات التي تزخر بمناخ ملائم وتحوي مؤهلات وموارد طبيعية هامة تمكنها من الاستثمار في قطاع الطاقات الجديدة والمتجددة، كما أن الولاية تعتبر همزة وصل بين ولايات الشمال والجنوب وتمكنها هذه الميزة من الازدهار في قطاع التجارة.

المطلب الأول: قطاع الصناعة

تتوفر الولاية على مؤهلات طبيعية هامة تمكنها من الاستثمار في القطاع الصناعي لتدعيم القطاعات الأخرى بالولاية والنهوض باقتصادها، فالصناعة قطاع مهم يساهم في زيادة المداخيل وامتصاص البطالة من خلال توفير مناصب الشغل الدائمة، كما أنها تساهم في جني العملة الصعبة بتطوير الصادرات والحد من الواردات.

الفرع الأول– القدرات الاستثمارية التي تتمتع بها الولاية في قطاع الصناعة: تتوفر ولاية المدية على المواد الأولية اللازمة لمختلف الصناعات ويمكن إحصاء البعض منها فيما يلي:

أولا– المواد الأولية الحيوانية: تزخر ولاية المدية بثروة حيوانية مهمة تمكنها من الحصول على مختلف المواد الأولية اللازمة للصناعة (الجلود الأبقار، الماعز، الأرانب، الصوف، الأوبار)

جدول(7): القدرة الإجمالية للذبح في الولاية سنة 2014

النوع	القدرة اليومية من رؤوس الغنم والماعز	القدرة اليومية من رؤوس البقر
ذبح	390	95
قتل	560	50
المجموع	**950**	**145**

المصدر: غرفة الصناعة والتجارة لولاية المدية، ماي 2016

ثانيا– الثروة الغابية: تتوفر الثروة الغابية بولاية المدية على المواد الخشبية الأولية بكميات معتبرة كما تتوفر الولاية على الأعشاب الطبية المختلفة وعلى النباتات البرية والطرائد الحيوانية البرية النادرة فهي غابة غنية وثرية بالمؤهلات الطبيعية.

ثالثا– الثروة الفلاحية: تزخر الولاية بثروة نباتية تتوزع على أنواع مختلفة من النباتات والمحاصيل الزراعية.

رابعا– التنظيمات الإدارية لقطاع الصناعة في ولاية المدية: حظي قطاع الصناعة باهتمام كبير أدى إلى توسيع وخلق مناطق نصناعية ومناطق جديدة للنشاطات منها[1]

1. الانطلاق الميداني في تهيئة المنطقة الصناعية بقصر البخاري (200 هكتار)
2. الانطلاق الميداني في تهيئة منطقة النشاط ببوغزول.
3. إنشاء وتهيئة منطقة النشاط بالشهبونية بمساحة إجمالية تقدر بـ: 226 هكتار.
4. إنشاء منطقة النشاط ببلدية السواقي بمساحة 13.9 هكتار.
5. العمل على إنشاء منطقة نشاط في كل بلدية وتهيئتها قصد استيعاب وتوطين الاستثمارات في جل بلديات الولاية مما يتطلب رصد أغلفة مالية لتجسيد هذا الهدف

خامسا– الثروة المنجمية: تتوفر الولاية على مجموعة من المؤهلات الصناعية المنجمية تتمثل في السلستين، لباريت والدولوميت، إلا أن استخراج هذه الثروة لن يكون ممكنا إلا في حالة قدرة المؤشرات المنجمية على منافسة قدرات الأخرى الموجودة في المناطق المجاورة.

سادسا– القدرات الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة التقليدية: تمتاز المدية بصناعات تقليدية وفنية معتبرة ذات طابع محلي وفني أصيل تعود جذورها إلى عهد قديم توارثته الأجيال وما تزال تصاميم هذه الصناعات تجسدها أنامل أبناء هذه الولاية تمارس في المؤسسات التكوينية ولا زالت حتى بالمنازل وتتمثل أهم هذه الصناعات والحرف في: (صناعة الخزف الفني والزليج، صناعة الحلفاء والسلال، الطرز على القماش، الصناعة الطينية والفخارية، نسيج الزرابي، نقش وزخرفة الخشب، اللباس التقليدي، فن الطبخ)

الفرع الثاني– الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة: يمكن ذكر بعض الفرص الاستثمارية تبعا للقدرات التي تتوفر عليها الولاية للنهوض بالتنمية الاقتصادية:

أولا– فرص الاستثمار في الدباغة والجلود: يمكن الاستثمار في ترقية الدباغة وصناعة الجلود طبقا لما خلصت إليه الدراسة الاقتصادية والاستشرافية التي قام بها مستشاري برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUDحيث تم

[1]: مديرية الصناعة والمناجم، سبتمبر 2016

اختيار شعبة صناعة الأحذية والصناعات الجلدية كشعبة واعدة في الولاية وتم اقتراح 13 بطاقة تقنية لمشاريع ترقية هذه الصناعة وهي كالأتي[1]:

1. معالجة ودباغة جلود الأبقار ومختلف الجلود؛
2. دباغة جلود الماعز والمواشي؛
3. المعالجة الإيكولوجية لجلود الأرانب؛
4. وحدة صناعة الغراء الصناعي؛
5. وحدة صناعة الأحزمة الجلدية؛
6. وحدة إنتاج لوازم الأحذية؛
7. صناعة أغلفة مقاعد السيارات؛
8. وحدة صناعة لوازم جلدية للمكتب؛
9. وحدة صناعة الأحذية الصحية؛
10. وحدة لصناعة النعال البلاستيكي؛
11. وحدة صناعة الحقائب الجلدية وحقائب اليد للنساء؛
12. كما يمكن للمكاتب المتخصصة إنشاء مكاتب للتصميمات الخاصة بصناعة الأحذية لمرافقة هذه الصناعة؛

ثانيا– فرص الاستثمار في الثروة المنجمية:

1. دراسة لتحين و جرد كل القدرات التي تتمتع بها الولاية من مصادر للثروة المنجمية ومحاولة الاستثمار فيها، مع العلم أن قطاع الصناعة قد حدد برامج خاصة بالنسبة للاستثمار في المقالع في آفاق 2030.
2. تتمتع ولاية المدية من حيث الثروات المنجمية التي تزخر بها، بفرص كبيرة للاستثمار في العديد من القطاعات الصناعية و مواد البناء وكذا المواد الأولية التي يمكن استخدامها في الصناعات الكيمائية،

[1]: غرفة الصناعة والتجارة لولاية المدية، ماي 2016

صناعة الجلود والنسيج...الخ، المتواجدة في الجزء المركزي من المحور الرابط بين البرواقية – أولاد دايد، السواقي و جواب.

ثالثا– فرص الاستثمار في الثروة الغابية والمنتجات الفلاحية:

1. الاستثمار في الصناعات الخشبية المختلفة.
2. الاستثمار في صناعة الأدوية والمستخلصات الطبية
3. تطوير الصناعات الغذائية

رابعا– الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة التقليدية:

1. إنشاء فضاءات ومساحات لممارسة نشاطات الصناعة التقليدية؛
2. الحرص على تكوين وتأطير الشباب بالحرف التي تزخر بها الولاية؛
3. استغلال المواهب والكفاءات التي تتوفر عليها الولاية وأخذها بعين الاعتبار؛
4. المشاركة بالمنتجات الفنية والتقليدية التي تزخر بها الولاية في المعارض والصالونات الدولية للتعريف بالمنتجات المحلية؛
5. ترقية المنتجات المحلي إلى منتجات قابل للتصدير.

من خلال العرض السابق يتبين أن الاستثمار في القطاع الصناعي يمكن الولاية من تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والمساهمة في التنمية الوطنية خاصة فيما يتعلق بالصناعة الجلدية والصناعات التقليدية المختلفة.

المطلب الثاني: قطاع الطاقة

تمثل الطاقة عنصرا ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة، ولكون الكثير من الموارد الطبيعية والطاقوية غير متجددة يحتم ذلك استغلالها برشادة وعقلانية للحد من الاختلالات التي تؤدي إلى كبح النمو، كما أنه لاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من انخفاض في انبعاث الغازات ومنه التلوث البيئي، حيث من المتوقع أن تبلغ الانبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى.

الفرع الأول–مفهوم الطاقة المتجددة ومصادرها: يمكن تعريف الطاقة المتجددة ومصادر الحصول عليها كما يلي:

أولا– مفهوم الطاقة المتجددة: الطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وكذلك نعني"بالطاقة المتجددة" الكهرباء التي يتم توليدها

من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية،و كذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة

ثانيا– القدرات الاستثمارية في قطاع الطاقة: تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها[1]:

1. **الطاقة الشمسية:**إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة للنفط التي تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة ومتجددة، خاصة وأن ولاية المدية يسودها مناخ شبه قاحل يتميز بصيف حار وجاف ويدوم لمدة طويلة فهو يمثل مورد هام بالنسبة لهذه الطاقة، ومن أهم التجارب الرائدة في هذا المجال تجربة ألمانيا، حيث تمطر السماء في ألمانيا على مدار العام، وتحجب السحب السماء نحو ثلثي ساعات النهار،غير أن ألمانيا استطاعت أن تصبح أكبر مولد للطاقة الكهربائية من ضوء الشمس في العالم.
2. **الطاقة الهوائية (طاقة الرياح):** الطاقة الهوائية هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، واستخدمت طاقة الرياح منذ أقدم العصور،سواء في تسيير السفن الشراعية، وإدارة طواحين الهواء لطحن الغلال والحبوب، أو رفع المياه من الآبار وتستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات، وتتوفر الولاية على مناطق تتميز بارتفاع حركة الرياح فيها نظرا لتنوع المناخ الذي يسود ولاية المدية.
3. **طاقة الكتلة الحيوية:** إن طاقة الكتلة الحيوية أو كما تسمى أحيانا الطاقة الحيوية هي في الأساس مادة عضوية مثل الخشب والمحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية، وهذه الطاقة هي طاقة متجددة، لأنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي، فطالما هناك نباتات خضراء فهناك طاقة شمسية مخزنة فيها، وبالتالي لدينا طاقة الكتلة الحيوية التي تستطيع الحصول عليها بطرق مختلفة من هذه النباتات.

تكمن أهمية طاقة الكتلة الحيوية في أنها تأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لمصادر الطاقة في الوقت الحاضر،حيث تشكل مانسبته 14%من احتياجات الطاقة في العالم،وتزداد أهمية هذه الطاقة في الدول النامية حيث ترتفع تلك النسبة إلى حوالي 35 %من احتياجات الطاقة في تلك الدول،وخاصة في المناطق الريفية

أما مصادر الكتلة الحيوية المتوفرة في ولاية المدية فتتمثل فيما يلي: مخلفات الغابات والمخلفات الزراعية، استغلال (قطع) أخشاب الغابات بشكل مدروس، فضلات المدن، المحاصيل التي تزرع خصيصا لغايات

[1]:مخطط تهيئة الاقليم لولاية المدية، دراسة مستقبلية لافاق 2030، معلومات مقدمة من مديرية البرمجة وإعداد الميزانية، سبتمبر 2016

الحصول على الطاقة منها، وكل مصادر هذه الطاقة متوفرة بكميات معتبرة في إقليم الولاية باعتبارها منطقة فلاحية بامتياز.

4. **طاقة الحرارة الجوفية:** الحرارة الجوفية هي طاقات حرارية دفينة في أعماق الأرض وموجودة بشكل مخزون من المياه الساخنة أو البخار والصخور الحارة، وبما أن ولاية المدية تتوفر على منابع حموية هامة بإمكانها أن تكون مصدر هام لهذه الطاقة.
5. **طاقة المياه:** يتم استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية، وتتوفر ولاية المدية على سدود وأنهار ومسطحات مائية بالإضافة إلى تساقط الأمطار بكميات معتبرة في فصل الشتاء، بإمكانها استغلالها في توفير هذه الطاقة.

الفرع الثاني– الفرص الاستثمارية في الطاقة المتجددة:

1. إنشاء مؤسسة صيانة تجهيزات الطاقة الشمسية وتعتبر الطاقة الفولتية الضوئية الشمسية صناعة عالمية تستقطب رساميل هامة، وهي المصدر الرئيسي للطاقة المتجددة التي يتم توزيعها فعلياً.
2. مؤسسة صناعة الألواح الشمسية ومستلزماتها
3. استعمال الطاقة في توليد الكهرباء بواسطة "طواحين هوائية" ومحطات توليد ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية
4. مدرسة خاصة للتكوين في مجال الطاقة الجديدة و المتجددة (الصيانة . التركيب. البحث...)
5. مؤسسة الإنجاز والبناء المحترمة للبيئة
6. مؤسسة تعنى بتركيب تجهيزات الطاقة الشمسية على مستوى الأحياء الكبيرة ذات المناخ الحار
7. تركيب اللوحات الشمسية في المناطق الموزعة . السكنات الفردية و المؤسسات التربوية.
8. تشجيع إنشاء مراكز خلط الطاقة الشمسية بالطاقة الهوائية
9. استحداث مركز ابتكار الطاقات الجديدة و المتجددة لتطبيق سياسات في هذا المجال
10. استحداث مراكز استخراج الطاقة من الكتلة الحيوية
11. إنشاء مراكز استخراج الطاقة الهوائية في المناطق التي تسودها الرياح بنسبة قوية
12. غرز مركب الطاقات الجديدة و المتجددة
13. حماية رأس المال الطبيعي بتفضيل اللجوء إلى الطاقات الجديدة و المتجددة غير الملوثة للبيئة والحد من استعمال الطاقة البترولة.
14. تحديد مركب الطاقات الجديدة و المتجددة شرق المدينة على مساحة تقدر ب 45 هكتار

15. إنشاء محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وزيادة بناء السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة
16. تشجيع المنتجين الصناعيين للألواح الشمسية البطاريات والمحولات الشمسية المرايا الحرارية محطات طاقة الرياح.
17. تشييد البنية التحتية (حقول الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)
18. صيانة محطات طاقة الرياح والطاقة الشمسية
19. الاستشارة و الخبرة الفنية بالتدقيق الطاقوي
20. تركيب معدات الطاقة الشمسية (سخانات المياه بالطاقة الشمسية، مضخات الحرارة ومستلزمات حفر الطاقة الشمسية)
21. تحويل الوقود (تركيب معدات الغاز النفطي)
22. إن استغلال طاقة الحرارة الجوفية في الولاية يبقى رهنا بالتطورات التكنولوجية وتستعمل هذه الطاقات لتوليد الكهرباء، كما يمكن استعمالها في مجالات أخرى كالتدفئة المركزية والاستخدامات الزراعية والصناعية والأغراض الطبية، وتجفيف المحاصيل في صناعة الورق والنسيج، وتستخدم الينابيع الساخنة لأغراض طبية وسياحية.

المطلب الثالث: القدرات والفرص الاستثمارية في قطاع التجارة

إن الموقع الجغرافي لولاية المدية والقدرات الاستثمارية التي تتوفر عليها الولاية في القطاعات الأخرى تمكن القطاع التجاري هو الآخر من مواكبة التطورات الحاصلة في هذه القطاعات لتوفير الخدمات اللازمة والمكملة لمختلف النشاطات بالولاية.

الفرع الأول– المؤهلات الاستثمارية في قطاع التجارة

1. تحتل ولاية المدية موقعا استراتيجيا هاما بحيث تعتبر بوابة الجنوب والشمال؛
2. تتوفر الولاية على منتجات فلاحية معتبرة وذات جودة عالية (الخضر والفواكه الموسمية، الزيتون ومختلف المنتجات النباتية الأخرى)؛
3. تزخر الولاية بثروة حيوانية هامة وقابلة للتطوير؛
4. تتميز الولاية بالصناعة الجلدية حيث تساهم في المنتوج الوطني في هذا المجال بنسبة 70%[1].
5. تتوفر على ثروة غابية حوي أعشاب نباتية طبية و طرائد برية نادرة؛

[1]: غرفة الصناعة والتجارة لولاية المدية، ماي 2016

6. تم تدعيم شبكة الطرقات في الولاية بهياكل ومنشات قاعدية ضخمة فيما يتعلق بالطريق السيار البرواقية- بوغزول، وخط السكة الحديدية

الفرع الثاني- الفرص الاستثمارية في قطاع التجارة

1. إنشاء سوق جملة وطنية لمنتجات متنوعة لاستقطاب المسافرين عبر شبكة الطرقات المهيأة في الولاية؛
2. إنشاء نقاط بيع خاصة بترويج المنتجات الفلاحية التي تتوفر عليها الولاية؛
3. إنشاء نقاط بيع بالجملة خاصة بترويج الصناعات الجلدية التي تزخر بها الولاية؛
4. إنشاء نقاط بيع بالجملة خاصة بصناعة النسيج والصناعة البلاستيكية ومختلف الصناعات الأخرى المسطرة ضمن الصناعات الواعدة في الولاية؛
5. إنشاء مكاتب الدعاية والإعلام للتعريف بالمنتجات المحلية وترويجها؛
6. استغلال القطاع السياحي في الولاية مع دمجه في قطاع التجارة بإنشاء محطات للخدمات ومرافق عمومية لفك العزلة عن المناطق السياحية في الولاية؛
7. إنجاز محطات خدمات على طول المنشات القاعدية المنجزة في الولاية.

خلاصة

إن الارتكاز على نقاط القوة والثروات والفرص المتاحة لإقليم الولاية يساعد على برمجة مشاريع تنموية واتخاذ القرارات المناسبة لتجسيدها على المدى البعيد وفقا لمبدأ التوازن والتنمية المستدامة كما يسمح بضمان جاذبية المنطقة وتهيئها على التنافس مع الأقاليم الأخرى المجاورة لها، ولتسهيل ذلك يتوجب على المسؤولين المحليين وإطارات البلديات التجديد المستمر في طرق التسيير من خلال استعمال الأدوات الجديدة مثل إدارة المشاريع، المبادرات المحلية، الاستشارة، التضامن ما بين البلديات..الخ.

ومن خلال الدراسة التحليلية والاستكشافية التي قمنا بها في هذا الفصل يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تتميز ولاية المدية على موارد طبيعة فلاحية تتخللها فرص استثمارية ضخمة في قطاع الفلاحة، مما جعله من القطاعات الواعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية للولاية، وفي إطار تدعيم هذا القطاع تمت دراسة الفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع التربية السمكية لتنويع المصادر الغذائية، كما أن تدعيم كلا القطاعين رهن بتطوير قطاع الري الذي يعتبر المحرك الرئيسي لهما، وتتوفر الولاية على موارد مائية معتبرة توفر فرص استثمارية متعددة في إطار التكامل بين القطاعات السابقة ومختلف القطاعات.
- تتمتع ولاية المدية بمؤهلات سياحية متعددة وطبيعة غناءه يمكن الاستثمار فيها وتهيئتها بالمرافق اللازمة لجعلها قطب سياحي واعد، كما أن الحفاظ على النظم البيئية الحساسة، والتسيير الراشد للبيئة والمخاطر الكبرى والاستثمار في تسيير النفايات بوضع خطة عمل للحفاظ على الموارد الطبيعية الضرورية للحياة (المياه، التربة،...الخ) يوفر نظام بيئي متوازن ويحقق موارد اقتصادية إضافية.
- يمثل القطاع الصحي قطاعا مهما لتوفير الحياة الكريمة للمواطن، إلا أن الولاية لازالت تعاني من نقص في المنشات الصحية اللازمة لتغطية احتياجات المرضى، مما دفع بالسلطات إلى تسطير برامج للاستثمار في القطاع في إطار تثمين وتعزيز الخدمات الصحية بالولاية
- تفتقر ولاية المدية إلى المنشات الصناعية الضخمة التي تمكنها من إجراء دفعة قوية لتحقيق التنمية إلا أنها تتوفر على مؤهلات مهمة من موارد طبيعية ومساحات وكفاءات مهنية معتمدة للنهوض بالقطاع، إضافة إلى إمكانية استغلالها لفرص الطاقات الجديدة والمتجددة محليا لتوفير احتياجات الولاية محليا والقدرة على المساهمة في الاقتصاد الوطني
- تتوسط الولاية العديد من ولايات الوطن، كما أنها تقع على خطوط العديد من المنشات القاعدية الضخمة ما يؤلها لأن تكون وجهة للتجار والسياح وحتى الزوار.

الفصل الرابع

الاستثمارات الحقيقية المعتمدة في ولاية المدية

تمهيد

عرف قطاع الاستثمار في بلادنا قفزة نوعية في الآونة الأخيرة تبعا للتسهيلات والمزايا التي منحتها الدول للمستثمرين نظرا لما له من أثر كبير على التنمية الاقتصادية المسطرة ضمن أهداف وبرامج الدولة ، وقد كانت ولاية المدية من بين الولايات التي استفادت من هذه التحفيزات والمزايا، كما أنها ساهمت هي الأخرى في تشجيع الاستثمار واستقطاب المستثمرين وتوجيههم حسب الموارد المتاحة والأهداف المسطرة من أجل دفع عجلة التنمية في الولاية، حيث يكون الهدف من التوجه نحو الاستثمار لفائدة الجميع:

المستثمر: من خلال المداخيل والفوائد التي سيحصل عليها جراء استثماراته

الدولة: من خلال مداخيل للخزينة العمومية على شكل ضرائب وإتاوات يدفعها هذا المستثمر

المواطن: يفضل استحداث مناصب شغل ومنتوج وطني يستفيد منهما هذا الأخير جراء الاستثمار

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: الاستثمارات المعتمدة في القطاع الفلاحي وتربية المائيات وقطاع الري.

المبحث الثاني: الاستثمارات المعتمدة في القطاع البيئي والسياحة وقطاع الصحة

المبحث الثالث: الاستثمارات المعتمدة في قطاع الصناعة، الطاقة والقطاع التجاري.

المبحث الأول: الاستثمارات المعتمدة في القطاع الفلاحي وتربية المائيات وقطاع الري

تعتبر ولاية المدية ولاية فلاحية بامتياز، وبذلك أصبح من الضروري على قطاع الفلاحة المساهمة الفعلية في هذا التوجه الذي سطرته الدولة (الاستثمار) معتمدين في ذلك على مجموعة من الأدوات القانونية والتنظيمية المتاحة حاليا بالإضافة إلى تدعيم وتقوية القطاع الفلاحي بقطاع الصيد القاري وتربية المائيات والذي يعتبر قطاع فتي وهو في بداية ظهوره في الولاية، ولكنه يعتبر قطاعا واعدا بالتكامل مع القطاع الفلاحي وذلك من خلال التأثير في القطاع والتأثر به، بحيث يدعم كل من قطاع الفلاحة والصيد القاري قطاع الري الذي يعتبر وريد هذين القطاعين مما يجبر السلطات والجهات المعنية بضرورة الاهتمام به وتطوير الاستثمارات المتعلقة به.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي

تتوفر الولاية على مجموعة لا يستهان بها من الموارد الفلاحية التي بالإمكان تطويرها واستغلالها في القطاع الصناعي وتبعا للطموحات الرامية إلى تحقيق التنمية تسعى الجهات المعنية بالقطاع في الولاية جاهدة لتحقيق هذه الأهداف ودفع عجلة التنمية نحو الأمام.

الفرع الأول– طبيعة الاستثمار الفلاحي في ولاية المدية: في إطار تنظيم القطاع الفلاحي عمدت الولاية إلى إتباع مجموعة من الخطوات لإظهار قدرات القطاع في ميدان الاستثمار وجعله قطاعا جذابا يستفيد من تمويل المستثمرين الخواص.

أولا– الأدوات القانونية والتنظيمية المتاحة حاليا في الولاية: من بين أهم الأجهزة التي اعتمدتها الولاية لتحقيق أهدافها[1]:

1. **جهاز CALPIREF** (المتعلق بالمساعدة على تحديد الاستثمار وترقيته): حيث تم تقسيم الإقليم الفلاحي للولاية من قبل اللجنة الولائية إلى أقطاب متخصصة لتسهل على المستثمر وعلى اللجنة الولائية تركيز المشاريع الاستثمارية في المكان والإقليم اللازم للاستفادة من المادة الأولية المتوفرة في ذلك القطب، كما قامت بانجاز ملف كامل ومتشعب عن الشعب الإنتاجية ومجالات الاستثمار فيها، وقد مكنت هذه الخطوة من الحصول على مخطط استثمار يمس كامل الشعب النباتية والحيوانية للولاية مع تحديد القطب الفلاحي والمكان المقترح لذلك.

[1]. مديرية الصناعة والمناجم لولاية المدية، سبتمبر 2016

2. **مختلف أجهزة دعم ومرافقة الشباب**: والمتكفل بها من طرف مؤسساتENGEM- ENSEG CNAC.... حيث ساهمت أجهزة الدعم بصفة لا يستهان بها في دعم الاستثمار الخاص بالشباب حاملي الشهادات على اعتبار أن الولاية فلاحيه بالخصوص.

وقد عمدت الدولة الجزائرية منذ بداية الثمانينات إلى استحداث تنظيمات وقوانين عديدة الهدف منها توسيع الرقعة الفلاحية المنتجة على مستوى الوطن وذلك عن طريق استصلاح الأراضي عبر مختلف مناطق الوطن، ومن بين أهم هذه القوانين والتشريعات نذكر أساسا:

- ✓ **قانون18/83**: الصادر في ديسمبر 1983، والمتعلق بالحصول على الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح (أو ما كان يسمى آنذاك استصلاح الأراضي الفلاحية في جنوب الوطن)
- ✓ **المرسوم 97/483**: الصادر في جوان 1997 والمتعلق باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بفضل التدخل المباشر للدولة
- ✓ **التعليمة الوزارية المشتركة رقم108**:الصادرة بتاريخ2011/02/23، المتعلقة بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة على الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة

بالنسبة للوضع الحالي، فهناك استمرار لعملية الاستصلاح عن طريق القانون الأول 83/18 في الولايات الجنوبية العشر فقط، أما بالنسبة لولايات الهضاب العليا وولايات شمال الوطن فيتم العمل بالتعليمة الوزارية المشتركة رقم108، ويتضمن موضوع هذه التعليمة إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة على الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة، وقد أثرت هذه القوانين بطريقة ايجابية جدا في قطاع الفلاحة، حيث سجل هذا الأخير تحسن ملموس في الشعب الإستراتيجية.

ثانيا– تقسيم المساحة الفلاحية الإجمالية في الولاية: تتميز ولاية المدية بطابع فلاحي رعوي وغابي حيث تتربع على مساحة تقدر ب 877595 هكتار، منها 88% مساحة فلاحية إجمالية أي ما يعادل 773541هكتار وتقسم هذه المساحة الفلاحية الإجمالية في ولاية المدية كما يلي[1]:

- ✓ المساحة الفلاحية المستغلة: 338359 هكتار
- ✓ المساحة الفلاحية المسقية: 13642هكتار
- ✓ مساحة الغابات: 142558هكتار

[1]. مديرية المصالح الفاحية لولاية المدية، سبتمبر 2016

- ✓ المسارات الفلاحية: 292507 هكتار
- ✓ مساحة الأشجار المثمرة والزيتون: 30700 هكتار.

كما يمكن تقسيم المساحة الفلاحية الإجمالية كما يلي[1]:

- ✓ المناطق الجبلية 363564 هكتار أي ما يعادل:47% من المساحة الفلاحية الإجمالية وتتميزبأشجار الفواكه والكروم، تربية الأبقار وغابات
- ✓ السهول العليا 100560هكتار أي 13% من المساحة الفلاحية الإجمالية وتتميز بانشار زراعة المحاصيل الكبرى، تربية الدواجن وزراعة الخضروات
- ✓ المناطق السهبية الرعوية309417 هكتار أي 40%من المساحة الفلاحية الإجمالية(تربية الأغنام مراعي، أشجار الغابات)

الفرع الثاني– تطور الاستثمار الفلاحي في ولاية المدية: لقد عرف القطاع الفلاحي اهتماما كبيرا في الولاية من خلال تخصيص برامج تنموية وتدعيمات مادية للفلاحين من أجل جذب المستثمرين إلى هذا القطاع وقد تمثلت نتائج هذه المجهودات في العرض الآتي.

أولا–آثار الاستثمار على موارد الإنتاج الحيواني: عرفت موارد الإنتاج الحيواني تغيرا ملحوظا نتيجة لزيادة الاهتمام بالقطاع يمكن تمثيلها فيما يلي:

[1]. مديرية المصالح الفلاحية، جوان 2016

جدول(8): آثار الاستثمار على موارد الإنتاج الحيواني

الشعبة/ السنة	1990	2004	2009	2015	2016
عدد المستثمرات الفلاحية	32800	36211	36794	37930	37930
عدد رؤوس الخروف	680000	559760	770411	874857	905533
ماشية	45903	43800	43745	64800	65934
الماعز	5900	68200	79496	104716	99355
الجمال	/	/	/	22	/
الدواجن	2600000	3433700	4533760	9365360	2773904

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى المعلومات المقدمة من مديرية المصالح الفلاحية، سبتمبر2016

ارتفع عدد المستثمرات الفلاحية من 32800 مستثمرة سنة 1999 إلى 37930 مستثمرة سنة 2016 مما ساعد على رفع الطاقة الإنتاجية لكافة المحاصيل والزراعات، حيث أن 90% من هذه المستثمرات تابعة للخواص موزعة كما يلي[1]:

1. 56529 هكتار تابعة لاملاك الدولة: 2432 عقد امتياز منجز، 465 مستثمرة فلاحية جماعية، 370 مستثمرة فلاحية فردية، 7 مزارع نموذجية.
2. 281830هكتار تابعة للخواص.

وقد سجل الإنتاج الحيواني تطور ملحوظ في عدد الرؤوس من سنة 1999 إلى سنة 2016،فقد انتقل عدد رؤوس الخراف من 680000 إلى 905533 خروف، وانتقل عدد رؤوس الماشية من 45903 إلى 65934رأس، أما عدد رؤوس الماعز فانتقل من 5900 إلى 99355 رأس، والدواجن من 2600000إلى 2773904رأس، وهي نتائج جد مرضية بالنسبة للإنتاج الحيواني بإمكانها الرفع من الطاقة الإنتاجية للصناعة الغذائية كما أنها بالإمكان تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الولاية.

ملاحظة: يقدر عدد خلايا النحل في الولاية ب 36000خلية، بمعدل إنتاج للعسل 1500 قنطار.

[1]. مديرية المصالح الفلاحية، جوان2016

ثانيا– تطور المنتجات النباتية والحيوانية في ولاية المدية من سنة 2000 إلى غاية جوان 2016: كان للمستثمرات الفلاحية دورا مهما في رفع الطاقة الإنتاجية الفلاحية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول(9): تطور الإنتاج النباتي والحيواني من سنة 2000إلى2016

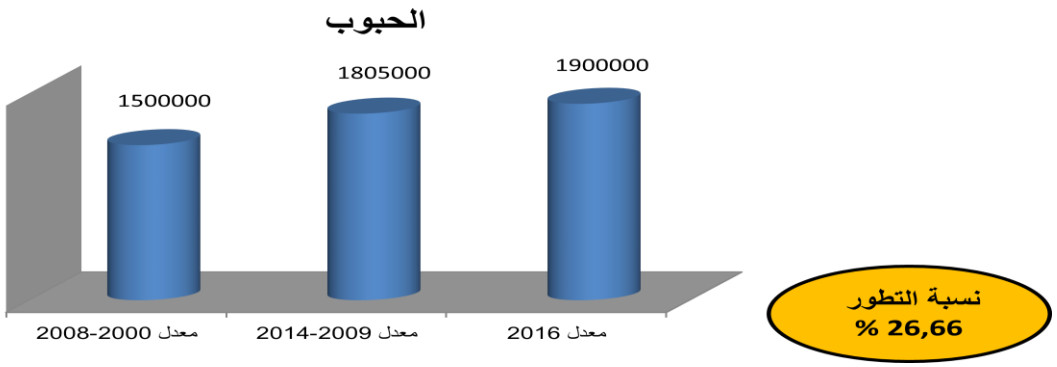
الشعبة/ السنة	2008–2000	2014–2009	2016	نسبة التطور من2000الى2016
الحبوب	1500000	1805000	1900000	%26.66
الخضروات	597000	1065000	1300000	%117.17
الأشجار المثمرة	660500	960000	962000	%45.64
لحوم حمراء	40000	109500	122612	%206.53
لحوم بيضاء	44000	172000	218000	%395.45
الحليب(لتر)	46000000	104121000	106255000	%131

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على معلومات مديرية المصالح الفلاحية، سبتمبر2016

سجل الإنتاج النباتي والحيواني تطور ملحوظ من سنة 2000إلى غاية 2016 مما حقق فائض في الإنتاج بإمكانه زيادة الاستثمارات الصناعية وتطويرها، حيث ارتفع إنتاج الحبوب من 1500000 إلى 1900000قنطار، وارتفعت الأشجار المثمرة من 660500إلى 962000 شجرة أي بنسب 26 و45%على التوالي وهي مؤشرات جيدة بالنسبة للتنمية الفلاحية الحاصلة في إنتاج هذه المحاصيل.أما بالنسبة لإنتاج الخضر فقد ارتفع من 597000 إلى 1300000قنطار، مايعادل 117% وهي نسبة جد عالية، كما أن الإنتاج الحيواني هو الاخر سجل قفزة فريدة من نوعها حيث ارتفعت كمية اللحوم الحمراء من 40000 إلى 122612قنطار، أي بنسبة 206%، وارتفعت اللحوم البيضاء من 44000إلى 218000قنطار، أي بنسبة 395%، و انتاج الحليب من 46000000لتر إلى 106255000لتر، أي بنسبة ارتفاع قدرت ب131%، ومن خلال دراسة تحليلية لهذا الجدول يتضح أن مؤشرات الإنتاج النباتي والحيواني في ولاية المدية مرتفعة جدا وتدل على أن الولاية قد كرست مجهودات فعلية في تطوير هذا القطاع مما يمكن من دفع عجلة التنمية نحو الأمام.

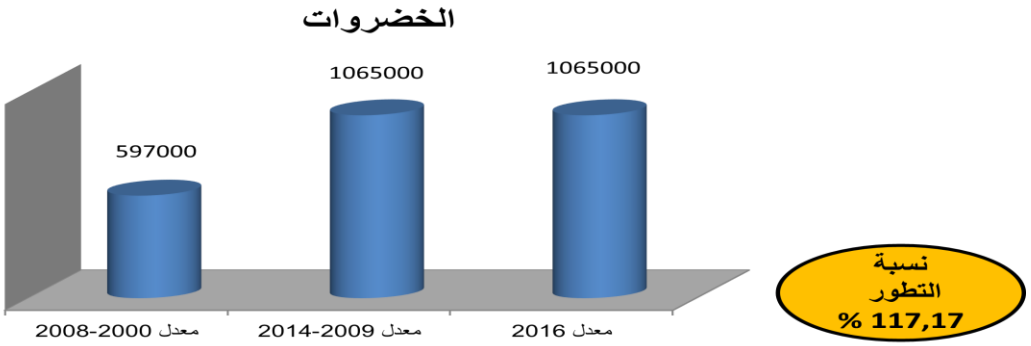
1.التمثيل البياني لتطور الإنتاج النباتي من 2000 إلى 2016

الشكل(8): تطور إنتاج الحبوب بالقنطار من سنة 2006 حتى سنة 2016



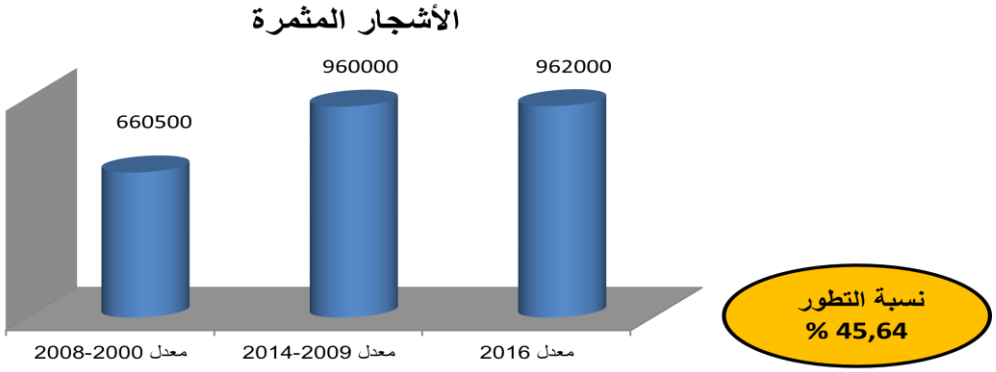
المصدر: من إعداد الباحثة استنادا معطيات مديرية المصالح الفلاحية، 2016

الشكل(9): تطور انتاج الخضروات بالقنطار من سنة 2000 الى غاية 2016



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات مديرية المصالح الفلاحية، 2016

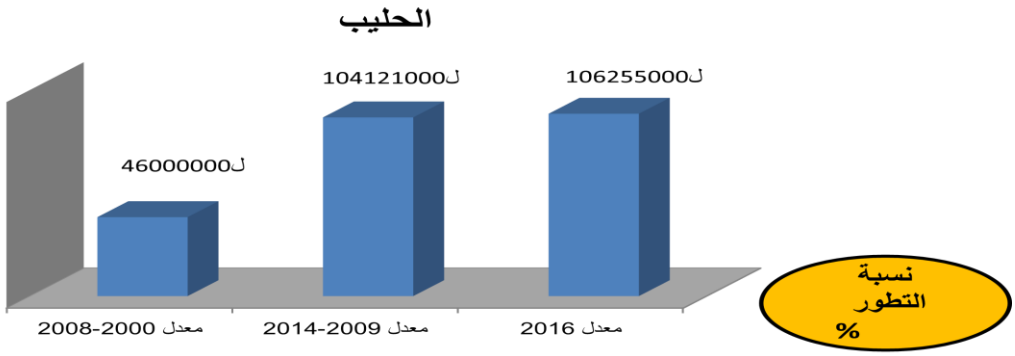
الشكل(10): تطور إنتاج الأشجار المثمرة بالقنطار من 2000 إلى 2016



المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات مديرية المصالح الفلاحية، 2016

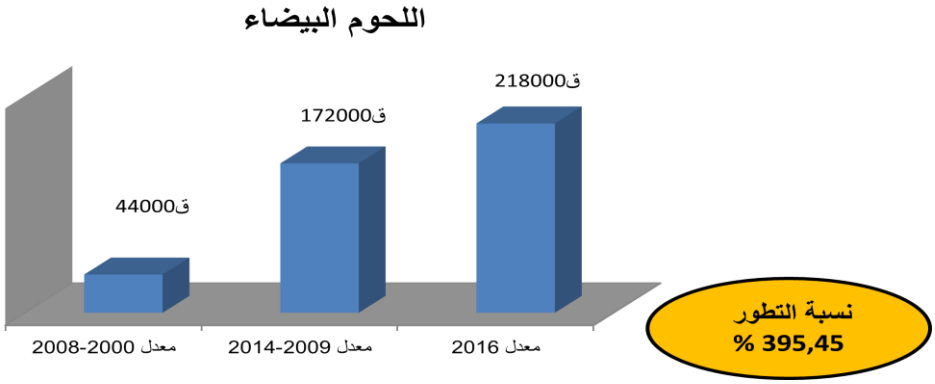
ب. تطور الإنتاج الحيواني من 2000 إلى 2016:

الشكل(11): تطور إنتاج الحليب باللتر من سنة 2000 إلى 2016



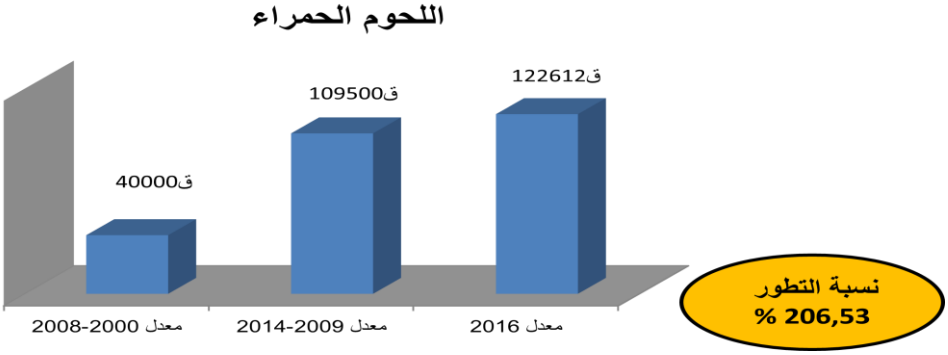
المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات مديرية المصالح الفلاحية، 2016

الشكل(12): تطور إنتاج اللحوم البيضاء(ق) من 2000 إلى 2016



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات مديرية المصالح الفلاحية، 2016

الشكل(13): تطور إنتاج اللحوم الحمراء (ق)من سنة 2000 إلى 2016



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات مديرية المصالح الفلاحية، 2016

ثالثا– آثار الاستثمار الفلاحي على منشات الصناعة الغذائية: التغير في منشات الصناعة الغذائية موضح في الجدول التالي:

جدول(10): آثار الاستثمار الفلاحي على منشات الصناعة الغذائية

المنشأة/ السنة	نهاية 2000	نهاية2015
قدرات التخزين بالتبريد متر3	8088	48100
معاصر الزيتون	4	11
الملبنات	0	4
المذابح	2	5

المصدر: من إعداد الباحثة تبعا لمعلومات مديرية المصالح الفلاحية، سبتمبر2016

ارتفعت نسبة المحاصيل الزراعية نسبة إلى تزايد المستثمرات الفلاحية وتطوير إنتاجية القطاع وقد نتج عن هذا الارتفاع زيادة في الإنتاج، مما سبب الحاجة الى رفع المنشات الخاصة باسغلال هذه الموارد، حيث ارتفع عدد معاصر الزيتون من 4 سنة 2000 إلى 11 معصرة سنة 2015، وارتفع عدد الملبنات من لاشيء إلى 4 و أخرى في طور الانجاز حيث يتواجد ، كما أن القدرة التحويلية لهذه الملبنات تقدر ب 176000 لتر/يوم ويتواجد أيضا على مستوى الولاية 25 مركز لجمع الحليب، أما عن المذابح فتتوفر اليوم ولاية المدية على 5 مذابح بينما كان هناك 2 سنة2000، وارتفعت قدرات التبريد من 8088متر3 إلى 48100متر3 الأمر الذي يدل على أن تطوير المستثمرات الفلاحية لم يكن له التأثير على جانب الإنتاج الفلاحي فقط بل ساهم في تطوير القطاع الصناعي من خلال استغلال الفائض في الإنتاج وامتصاص اليد العاملة، وبالرغم من هذا إلا أن هذه المنشات غير كافية مقارنة بالاستثمارات الفلاحية المستقبلية والتي في طور الإنجاز.

ملاحظة: من أجل بلوغ أحسن النتائج لرفع القدرات الإنتاجية للزيتون تم اقتراح ثلاث مشاريع لولاية المدية سنة 2012[1]:

المخطط الأول: زرع 200 هكتار أشجار الزيتون في مغراوة.

المخطط الثاني:تعزيز أنواع الزيتون في بلديات تابلاط، مزغنة بمساحة تقدر ب277هكتار

[1]: مديرية المصالح الفلاحية، سبتمبر 2016

المخطط الثالث: زرع 57هكتار أشجار الزيتون بوامري

كما أنه في إطار مشروع حماية المدينة الجديدة لبوغزول وفي إطار زيادة قيمة الأرض، ترى الولاية زرع مساحة 2200هكتار من أشجار الزيتون بالمنطقة.

الفرع الثالث– أهم المشاريع الاستثمارية من خلال تنفيذ البرامج التنموية[1]: عمدت مختلف البرامج التنموية التي قامت بها الولاية إلى منح التسهيلات واستغلال المؤهلات الفلاحية لجذب المستثمرين في الولاية.

أولا–في إطار تنفيذ البرنامج التنموي الريفي(PPDRI) 2009–2015: تم اعتماد المشاريع التالية:

1. عدد المشاريع المصاغة: 489 مشروع
2. عدد المشاريع المعتمدة: 489 مشروع
3. عدد المشاريع المنطلقة: 368 مشروع

➢ **في إطار متابعة عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز:**

1. العدد الكلي للمستثمرين المعنيين:2889
2. عدد الملفات الصادرة من قبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA: 2814
3. عدد الملفات المعالجة :2602
4. عدد دفاتر الأعباء الممضية :2602
5. عدد المشاريع المحولة إلى قطاع أملاك الدولة: 2602
6. عدد العقود المسلمة من قبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA:2435

➢ **أعمال اللجان الولائية:**

1. عدد الحالات التي تستلزم رأي اللجنة الولائية: 476
2. عدد المشاريع المتأتية من قبل الولاية:476
3. عدد الحالات المعالجة: 476، منها 422 مقبولة

[1]. المخطط الولائي لتهيئة الإقليم، تقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لولاية المدية، جوان 2016

ثانيا– تطبيق التعليمات الإدارية للقانون رقم108 في 2011/02/23: قد تم تحديد ودراسة المساحات في إطار تطبيق التعليمة كما يلي:

1. المحيطات المحددة: 52 بمساحة تقدر ب 39524هكتار
2. المحيطات المدروسة: 15 بمساحة تقدر ب14157هكتار
3. المساحات المخصصة: 05بمساحة تقدرب 1683هكتار، قدر عدد المستمرين ب 377 مستثمر

ثالثا– المشاريع المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF سنة 2016: في إطار تطوير الاستثمار تم قبول معظم المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة الغذائية من قبل اللجنة الولائية وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول(11): المشاريع المعتمدة في قطاع الصناعة الغذائية من قبل CALPIREF سنة 2016

الشعبة	المشاريع	عدد العمال	المبلغ الإجمالي (دج)	مناطق الاستثمار
الملبنات	15	1120	4434400186	عين بوسيف، بني سليمان، برواقية، بوشراحيل، بوغزول، تابلاط بوسكن،شهبونية، ذراع السمار،مجبر،
المذابح الصناعية	15	3048	10472357361	عين بوسف، برواقية، بوغزول، ذراع السمار، العزيزية، وامري، أولاد دايد، الشهبونية، الزوبيرية، وزرة، قصرالبخاري
تكييف الخضر والفواكه	17	1386	4957239937	عين بوسيف، برواقية، شهبونية، بوغزول، ذراع السمار
المعاصر	3	3373	54 213 000,00	بوغزول، تابلاط
صناعات غذائية أخرى	26	2090	6144608152	بن شكاو، برواقية، بوغزول، قصر البخاري، الشهبونية،حربيل، دزاع سمار
تغذية الانعام	16	1139	6288465645	برواقية،بوغزول،شهبونية،عزيزية، مجبر،السواقي
المجموع	**92**	**12156**	**32351284281**	/

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معلومات مديرية الصناعة والمناجم، سبتمبر2016

لقد تم اعتماد 15 ملبنة و15 مذبح صناعي من قبل اللجنة الولائية لترقية الاستثمار مما يدل على توفير منشات بإمكانها رفع الطاقة الإنتاجية لصناعة وتحويل المنتجات الحيوانية، كما أنها اعتمدت 17وحدة لتعبئة وتكييف وتحويل الخضر والفواكه و3معاصر للزيتون والذي بإمكانه استغلال الفائض من المنتجات النباتية خاصة الخضار والفواكه الموسمية التي تزخر بها الولاية، كما اعتدت 16 وحدة لصناعة الأعلاف وتغذية الأنعام بالإضافة إلى 26 صناعة غذائية أخرى مختلفة، وقد قدر عدد العمال في قطاع الصناعة الغذائية ب12156 عامل مما يدل على تحريك اليد العاملة وامتصاص البطالة في هذا المجال كما أنه يمكن من تحقيق قيمة مضافة للولاية عن طريق مختلف مواردها المحلية.

رابعا– مشاريع الصناعة الغذائية المعتمدة من قبل اللجنة الولائية والتي دخلت حيز الاستغلال[1]:

1. مذبح صناعي (مذبح البرواقية)
2. ملبنة (توماش أحمد)
3. معصرة (غوالي عبد الرزاق)

يعتبر قطاع الفلاحة في الولاية قطاعا واعدا سواء تعلق الأمر بتوسيع الإنتاج في مختلف الشعب أو إدخال الإنتاج ضمن منظومة الصناعات الغذائية، والشيء الذي يجب التأكيد عليه هو أن هامش التطور في القطاع معتبر جدا وهو ما يشكل مكسب كبير للفلاحين المنتجين وكذا المستثمرين في القطاع.

المطلب الثاني: الصيد القاري وتربية المائيات

يعتبر قطاع تربية المائيات قطاع فتي وحيوي وحديث النشأة فهو من الأنشطة التي يعول عليها في تحقيق التنمية خاصة في القرى الفلاحية، وذلك بدمجه مع القطاع الفلاحي، وعلى اعتبار أن المدية ولاية ذات طابع فلاحي هذا ما يؤهلها لتجسيد عدد كبير من هذه مشاريع التربية السمكية المدمجة مع الفلاحة، والتي تأتي أهميتها في كونها مصدر أساسي يمكن الاعتماد عليها لتنويع النمط الغذائي، من خلال تأمين البروتين الحيواني، إضافة إلى زيادة وتنويع عائدات الفلاحين، وكذا مساهمته في تحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي.

الفرع الأول– المشاريع الاستثمارية في قطاع الصيد القاري: اهتمت السلطات المحلية والجهات المعنية بقطاع الري نظرا لما له من أهمية على حياة المواطنين بالإضافة إلى تكامله مع مختلف القطاعات الأخرى خاصة القطاع الفلاحي وقطاع تربية المائيات.

[1]. مديرية الصناعة والمناجم، سبتمبر 2016

أولا– أهداف التربية السمكية: ترمي تربية الأسماك والصيد القاري إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. ضمان مصدر إضافي من البروتين في غذاء الفلاح وعائلته؛
2. تثمين استخدام المسطحات المائية الطبيعية و الاصطناعية؛
3. تقليص استخدام الأسمدة الكيميائية؛
4. تنويع عائدات المستثمرة الفلاحية وتحسين المستوى المعيشي.

ثانيا– الصيد القاري: في إطار تشجيع الصيد القاري عن طريق محيطات المياه المتوفرة بالولاية تم إنجاز المشاريع التالية[1]:

1. تمت الموافقة على 9 مشاريع من قبل مديرية الصيد والموارد الصيدية، من بين هذه المشاريع توجد أربعة تشتغل وأخرى ستدخل حيز الاستغلال لاحقا وتحول هذه المشاريع حول إنتاج 55 طن، وقدر الإنتاج المحصل سنة 2013 ب 36900كغ (الشبوط)
2. توجد 05 مشاريع للصيد القاري على مستوى ولاية المدية، ممولة من طرف: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

ثانيا– تربية المائيات: تم في إطار تربية المائيات واستزراع الأسماك إنجاز الاستثمارات التالية:

1. في مجال تربية المائيات يوجد 4 مشاريع، ثلاثة منها في إطار الامتياز من اجل استغلال محيطات المياه حسب التربية السمكية النصف مكثفة في (أقفاص عائمة)
2. بالإضافة إلى مشروع آخر طور الانجاز يتمثل في إنشاء مركب لتربية الأسماك بطريقة التربية السمكية المكثفة في بلدية بين شكاو، وهو مشروع استثماري خاص يعنى صاحبه بتكوين نخبة من الشباب في إطار تربية المائيات، بالإضافة إلى ترميم المكان المخصص وتجهيزه من مصادره الخاصة، ويهدف هذا المستثمر في بداية عمله إلى تحقيق كمية من الإنتاج السمكي، وبعدها يحول نشاطه فقط إلى إنتاج أفراخ الأسماك محليا وتوزيعها على المستثمرين حيث ينطلق الاستغلال الفعلي لهذا المشروع في نهاية سنة 2016[2].

---

[1]. معلومات مقدمة من طرف محطة الصيد البحري والموارد الصيدية، جوان 2016.

2. إجراء مقابلة مع المستثمر بن قرطبي أمين، مدقق مالي ومستثمر خاص بولاية المدية، 17 ماي 2016، معرض"من أجل منتوج محلي قابل للتصدير"

3. كما تم في إطار خلق وحدات سمكية ريفية إنشاء وحدات لتربية الأسماك ضمن مخطط مشاريع التنمية المحلية، تمثلت في (3) مشاريع بقدرة إنتاجية للسمك تقل عن عشرة طن/سنة بهدف تحسين شروط الحياة لسكان الأرياف.

4. وفي إطار استزراع الأسماك في السدود قامت مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية بالعمليات التالية:

جدول(12): استزراع الأسماك في السدود والسدود الصغيرة من سنة 2009 إلى 2014

السنة	السد	البلدية	الكمية
2009	فاشت	عزيز	30 الشبوط العادي
2009	بن زيان	الزوبيرية	30 الشبوط العادي
2009	خنق ملوسة	ثلاثة دوائر	40 الشبوط العادي
2010	بوغزول	بوغزول	30 الشبوط العادي
2011	العذرات	سيدي نعمان	40أصاغر الشبوط الفضي +الشبوط ذو الفم الكبير
2011	بوغزول	بوغزول	40 الشبوط الفضي +الشبوط ذو الفم الكبير
2013	العذرات	سيدي نعمان	200000 أصاغر الشبوط ذو الفم الكبير
2014	العذرات	سيدي نعمان	44 أصاغر الجاردن

المصدر: محطة الصيد البحري والموارد الصيدية، جوان 2016

لقد اعتمدت ولاية المدية مجموعة من العمليات في إطار استزراع الأسماك وتربية المياه في المياه العذبة وتركزت هذه النشاطات خاصة في سد العذرات، سد بوغزول، بالإضافة إلى مجموعة السدود الصغيرة (فاست، خنق ملوسة، بن زيان) وقد كانت معظم الأنواع المستهدفة هي الشوط بأنواعه بالإضافة إلى سمك الجاردن بسد العذرات، ومن خلال عمليات الاستزراع يلاحظ أن سد العذرات بإمكانه استيعاب كمية معتبرة من الأسماك مما يوفر للولاية مادة غذائية بروتينة إضافية بإمكانها المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي

5. في إطار التربية السمكية المدمجة مع الفلاحة تم استزراع الأسماك في مجموعة من أحواض الفلاحين في إطار التربية السمكية المدمجة مع الفلاحة من سنة 2010-2015 نبينها في الجدول الآتي:

جدول(13): استزراع الأسماك في أحواض السقي لدى فلاحي ولاية المدية 2014/2010

التاريخ	النوع	الكمية	نوع الحوض	البلدية
2010/05/25	فحول الشبوط العادي	150	حوض ترابي	ذراع سمار
2011/01/04	فحول الشبوط العادي	45 لكل حوض (5 أحواض)	حوض إسمنتي	العمارية
			حوض إسمنتي	بني سليمان
			حوض إسمنتي	العمارية
			حوض ترابي	بوسكن
			حوض ترابي	بوسكن
2011/08/04	الشبوط الفضي +الشبوط ذو الفم الكبير	300	حوض ترابي	ذراع سمار
		350	حوض إسمنتي	الزوبيرية
		150 لكل حوض (3 أحواض)	حوض إسمنتي	الحمدانية
			حوض إسمنتي	الحمدانية
			حوض إسمنتي	الحمدانية
2011/11/21	الشبوط العادي +الشبوط الملكي	250	حوض إسمنتي	خمس جوامع
2012/02/14	فحول الشبوط العادي	25	حوض ترابي	المدية
2013/06/05	فحول الشبوط العادي	2500 لكل حوض (4 أحواض)	حوض ترابي	ذراع سمار
			حوض إسمنتي	خمس جوامع
			حوض اسمنتي	الزوبيرية
			حوض إسمنتي	بوسكن
2013/11/23	أصاغر السمك البلطي النيلي	150	حوض ترابي	ذراع سمار
2015/08/01	أصاغر سمك الشبوط الفضي	1000 لكل حوض (7أحواض)	2حوض إسمنتي	الزوبيرية
			حوض إسمنتي	سيدي نعمان
			حوض إسمنتي	بئرين عابد
			حوض اسمنتي	سد راية
			2 حوض ترابي	القلب الكبير
2015/09/01	أصاغرسمك الشبوط الفضي	1000	حوض ترابي	القلب الكبير

المصدر: محطة الصيد البحري والموارد الصيدية، جوان 2016

إن آفاق التنمية الإستراتيجية في مجال التربية السمكية المدمجة مع الفلاحة على مستوى ولاية المدية تهدف إلى إنشاء مشاريع استثمارية مشتركة بين قطاع الفلاحة والصيد القاري وتربية المائيات، وذلك من اجل خلق مناصب شغل والدفع بعجلة التنمية على مستوى الولاية، وكذا خلق نظرية جديدة في القطاع الفلاحي تساعد على توجيه الفلاح وإرشاده بالنشاطات المتاحة ومنحه فرصة للولوج إلى عالم الاستثمار وعدم اقتصار دوره على الفلاحة فقط.

المطلب الثالث: قطاع الري

إن قطاع الري من أهم القطاعات التي تساهم في تطوير الاستثمار خاصة القطاع الفلاحي من خلال تزويد مختلف المحيطات الزراعية بمياه الري وتوفير المياه للرفع من القدرة الإنتاجية للمستثمرات الفلاحية، كما أنه قطاع مهم بالنسبة للاستثمار في القطاع الصناعي وقطاع السياحة وذلك من خلال تهيئة وتزويد مختلف المنشات بالمياه الصالحة للشرب وتهيئتها بقنوات الصرف الصحي مما يوفر أولى شروط الحياة الكريمة، بالإضافة إلى تدعيم النشاطات الصناعية والسياحية وتسهيلها.

الفرع الأول– مؤشرات تطور قطاع الري في ولاية المدية سنة 2016: لقد اهتمت الجهات المعنية بتطوير قطاع الري في السنوات الأخيرة لتحقيق التنمية وتسهيل استثمارات القطاعات الأخرى التي لها علاقة بالقطاع

أولا– مؤشرات الربط بالمياه الصالحة للشرب وبقنوات الصرف الصحي: يتمثل تطور هذا المؤشر من خلال الجدول الآتي:

جدول(14): تطور قطاع الري من سنة 1999إلى سنة2016

النشاط	1999	2004	2009	2014	2015	2016
الربط بالمياه الصالحة للشرب (%)	85	88	93	95	97	97,2
الربط بقنوات الصرف الصحي(%)	90	93	94	96	96	98
التزويد اليومي لتر/شخص/اليوم	7	123	145	145	165	165

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى المخطط الولائي لتهيئة الإقليم ، جوان 2016

من خلال الجدول يتضح أن قطاع الري عرف انجازات مهمة أدت إلى ارتفاع نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب، من 85% إلى 97.2% ، حيث ارتفعت نسبة التزويد اليومي للمواطن من 7لتر في اليوم إلى 165لتر في اليوم مما يدل على أن القطاع عرف تحسنا ملموسا من خلال توفير المياه ،كما ارتفعت نسبة

الربط بالصرف الصحي من 90 إلى 98%، مما يدل على أن الولاية تبذل مجهودات جبارة أدت إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ثانيا–تطور المساحة الفلاحية المروية بالولاية: إن تطوير قطاع الري بالولاية يؤثر ايجابيا على القطاعات ذات الصلة به بما فيها القطاع الفلاحي، حيث عرفت المساحة الفلاحية المسقية تغيرا خلال السنوات الأخيرة سنبرزها في الجدول التالي:

جدول(15): تطور المساحة الفلاحية المسقية من سنة 2011إلى غاية 2016:

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساحة المسقية (هـ)	8306	11009	12144	13024	13329.2	13642

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات مقدمة من مديرية الري بولاية المدية

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المساحة الفلاحية المسقية قد تطورت بنسبة 64.24 % وهي نسبة معتبرة حيث انتقلت المساحة من 8306 هكتار إلى 13642هكتار مما يدل على تطور قطاع الري بالولاية ومساهمته في رفع الطاقة الإنتاجية الفلاحية، وذلك تبعا لتطبيق برامج التنمية المعتمدة من قبل الحكومة.

ثالثا– تطور عدد المناقب بالولاية: نظرا للفائدة والخدمات التي تقدمها هذه المناقب للفلاحين اهتمت الجهات المعنية بتكريس مجهوداتها في تطوير هذه المصادر والجدول التالي يوضح تطور عددها كما يلي:

جدول(16):تطور عدد المناقب من سنة 1999إلى سنة 2016

السنوات	1999	2004	2009	2015	جوان 2016
عدد المناقب الفلاحية	100	654	911	853	855

المصدر: مخطط تهيئة الإقليم لولاية المدية،تقييم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للولاية جوان سنة2016، ص67

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن عدد المناقب المتواجدة في الولاية ارتفع من 100سنة 1999 إلى 911 سنة 2009 وهو ما يدل على تطور ملحوظ من شانه المساهمة في دعم الاستثمار وتحقيق التنمية، إلا أن هذا العدد انخفض إلى 853 منقب سنة 2015، ثم عاود الارتفاع سنة 2016 إلى 855 منقب.

الفرع الثاني– الإنجازات المعتمدة في قطاع الري: قامت الولاية اعتبارا من انطلاق المخططات الخماسية لتنفيذ البرامج التنموية بعدة انجازات في قطاع الري نذكر منها:

أولا–المشاريع المنجزة خلال الفترة 2000 وحتى 30–06–2016[1]:

1. **تعبئة الموارد:** اهتمت الولاية بتطوير قطاع الري من خلال تحقيق عدة إنجازات من سنة 2000 إلى سنة 2016، حيث أصبحت اليوم بحوزة الولاية مجموعة معتبرة من الموارد يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ سد العذرات المتواجد بدائرة العمارية بقدرة استيعاب 10هكم^3
- ✓ 16 سد صغير بقدرة إجمالية 13.46هكم^3، من بين هذه 16 سد توجد 5 سدود تحقق دور مزدوج (التزويد بالمياه الصالحة للشرب+ السقي) وهي: سد واد الطويلة، سد واد بن زيان، سد واد حلوان، سد خنق ملوسة، وسد واد مزغيد، وتقدر المساحة الإجمالية المسقية بالسدود الصغيرة 796 هكتار سنة 2014.
- ✓ 14 حوض مائي بقدرة إجمالية 1.55هكم^3، حيث أن تسعة فقط من هذه الأحواض هي مستغلة لأغراض السقي لمساحة إجمالية تقدر ب137 هكتار سنة 2014.
- ✓ إنجاز محطة معالجة مياه مجاورة السدود الصغيرة لتقوية المياه الصالحة للشرب لتجزئة خربة السيوف دراق وسبت عزيز بقدرة 10ل/س.
- ✓ تتوفر أيضا ولاية المدية على 840 1بئر (سنة2012) بإمكانها المساهمة في التزويد بالمياه الصالحة للشرب واستعمالها لأغراض الري.

2. **التخزين:** خزانات المياه:50 بقدرة 28900متر^3
3. **قنوات المياه الكبرى** (إمدادات المياه): 308.45كلم
4. **شبكات التوزيع**:245.99كلم
5. **شبكات الصرف الصحي**: 542كلم
6. **البنية التحتية لمعالجة المياه** : 02 محطتين لتصفية المياه المستعملة بالمدية 100%، ومحطة تصفية بتمزقيدة في طور الإنجاز 98%.

ثانيا– الانجازات المعتمدة من قبل مديرية المصالح الفلاحية: قامت مديرية المصالح الفلاحية من أجل تعزيز القدرات الفلاحية بتقوية قطاع الري بالمنشات التالية لغاية الفصل الثالث من سنة 2016.

[1]. مديرية الري لولاية المدية،مصلحة الري الفلاحي، جوان 2016

جدول(17): أهم الانجازات في سنة 2016 (مديرية المصالح الفلاحية)

المشاريع	عدد المشاريع	قيمة المشاريع(دج)
المناقب	9	8167486,04
تجهيزات الضخ من المناقب	11	1269881,21
أحواض التخزين 100م3	7	1007012,38
أحواض السقي	6	522750
الري بالتقطير (هكتار)	4	483278
المجموع	**37**	**11450407,63**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى المخطط الولائي لتهيئة الإقليم، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2016 ، ص69

قامت المديرية بحفر 9 مناقب سنة 2016 مما يمكن من استغلالها في قطاع الري وتزويد القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى اعتماد عتاد وتجهيزات الضخ من المناقب والمقدرة ب11 وحدة،كما اعتمدت 13حوض للسقي والتخزين والري بالتقطير،وقدر المبلغ المالي لهذه 37 مشروع ب11450407.63دينار جزائري.

الفرع الثالث– الموارد المستعملة في سقي الأراضي في ولاية المدية: تتوفر ولاية المدية على مجموعة من السدود والسدود الصغيرة والأحواض المائية بالإضافة إلى المناقب والآبار التي تستغل لتطوير المنتجات الزراعية.

أولا–تقسيم الأراضي حسب موارد الري المستعملة: تستغل الموارد المائية المتوفرة في سقي المحيطات الفلاحية بنسب مختلفة وتمثل المساحة المسقية بالهكتار كما يلي:

جدول(18): تقسيم الأراضي المسقية حسب الموارد المستعملة سنة 2015:

تعيين الموارد	عدد الموارد	المساحة المسقية(هكتار)
محيطات السقي المزودة عن طريق السدود والسدود الصغيرة	17	893
محيطات السقي المزودة عن طريق الأحواض المائية	3	40
محيطات السقي عن طريق المناقب	955	3603,7
محيطات السقي عن طريق الآبار	1965	2131,25
محيطات السقي عن طريق الأخذ من شبكات المياه	438	4326,5
محيطات السقي عن طريق المنابع	592	334,75
المجموع	**3970**	**11329.2**

المصدر:مديرية الري، مصلحة الري الفلاحي، جوان سنة2016

تمثل محيطات السقي المساحات التابعة للموارد المائية والتي تزود عن طريقها، حيث انه من خلال الجدول السابق يتضح أن الآبار، المناقب، و الأخذ من شبكات تزويد المياه نتزود اغلب محيطات السقي المتواجدة في ولاية المدية، أما عن محيطات السقي المزودة عن طريق السدود والأحواض المائية فهي ذات مساحة صغيرة مقارنة بالقدرات التي تتمتع بها هذه السدود والأحواض وذلك نظرا لعدم استغلال الفلاحين لهذه القدرات، لعدة أسباب من بينها نقص تدعيم المشاريع الفلاحية، كما تساهم منابع المياه بتزويد مساحة المحيطات المسقية.

ثانيا: أهم السدود الصغيرة المنجزة خلال الفترة 2000-2014 والمعتمدة في قطاع الري بالولاية

جدول(19)- السدود الصغيرة المنجزة من 2000-2014

السدود الصغيرة	البلدية	القدرة hm3
واد عروة	مجبر	1.4
واد خنق ملوسة	ثلاث دوائر	1
واد الرهب	الربعية	0.9
واد الحمام	سدراية	3
واد معتمة	سيدي زيان	0.6
واد نوال	سانق	0.42
واد مزغيد	دراق	0.6
واد بوسليست	دراق	0.9
واد فاتسن	عزيز	2
شعبة تسانيا	شلالة العذاورة	2
شعبة سفيسفا	عين بوسيف	0.7
واد سدير	العوينات	0.45
واد عربية	مزغنة	0.625
المجموع	**13**	**14.6**

المصدر: مديرية الري لولاية المدية: جوان 2016

ثانيا- أهم الأحواض المائية الترابية المعتمدة في قطاع الري: تتوفر الولاية على مجموعة من الأحواض المائية تستغل في سقي الأراضي الفلاحية كا يلي:

جدول(20):الأحواض المائية الترابية المعتمدة في حيز الاستغلال سنة 2015:

حوض السقي	البلدية	قدرة الاستيعاب هكم3	علو الحوض (متر)	الحجم المستغل هكم3	المساحة المسقية هكتار
راس الواد	بن شكاو	0,035	7	0,008	10
حلوفة	وامري	0,144	11	0,08	23,5
سيدي محي الدين	بوشراحيل	0,058	11	0,04	سقي الماشية
الحمام	أولاد دايد	0,12	13	0,08	سقي الماشية
شعبة بويحي	بن شيكاو	0,2	12	0,19	20
شعبة بوحلفاية	السواقي	0,06	10	0,02	3
واد بودرابيل	دراق	0,22	12	0,1	20
شعبة بير عروس	بوسكن	0,05	14	0	سقي الماشية
واد فخونة	أولاد معرف	0,1	13,5	0,07	سقي الماشية+2
واد الزنوجة	حربيل	0,055	8	0,045	غير مستغلة
واد أولاد السلطان	سيدي زيان	0,15	10	0,1	2
شعبة الطلبة	كاف لخضر	0,023	11	0,015	1,5
مرقب العرب	تمزقيدة	0,281	12	0,02	10
بوالجام بن طويلة	الزوبيرية	0,056	8,8	/	0
شعبة الصفاي	الربعية	0,093	8	0,02	0
واد توميات	أولاد معرف	0.028	8.85	0	0
/	/	1.673	170.15	0.788	92

المصدر: مديرية الري لولاية المدية، جوان 2016

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ان ولاية المدية تتوفر على كمية لا بأس بها من الأحواض المائية التي تتوفر تستغل لأغراض زراعية بالإضافة إلى سقي الحيوانات، حيث تقدر المساحة الإجمالية المسقية عن طريق هذه الاحواض ب92 هكتار، كما أن قدرة هذه الأحواض تمثل نسبة 1.673هكم3 ، إلا ان الحجم المستغل فعلا يقدر ب 0.788 هكم3، وبالتالي فإن القدرة المستغلة تقدر بأقل من نصف القدرة الموجودة فعلا.

المبحث الثاني: الاستثمارات المعتمدة في قطاع البيئة والسياحة وقطاع الصحة

تعتبر ولاية المدية وجهة سياحية هامة لما تلعبه السياحة من دور محرك وفعال في التنمية واستقبال مشاريع استثمارية في القطاع والقطاعات الأخرى المتكاملة معه، بحيث تتوفر الولاية على مساحة غابية شاسعة وثرية بمكوناتها النباتية والحيوانية وهو ما يشكل نظام مناخي وبيئي طبيعي خلاب يحفز على المحافظة على نظافة المحيط ويمكن من الاستثمار في امتصاص واحتواء التلوث البيئي الناجم عن مختلف القطاعات الأخرى، كم أن قطاع الصحة يعتبر من القطاعات الأساسية في الولاية ما ألفت انتباه السلطات للنهوض بها وتطوير الخدمات الصحية في الولاية.

المطلب الأول: القطاع البيئي

في إطار المحافظة على النظام البيئي للولاية من أجل تحسين نوعية حياة المواطن تبذل الولاية مجهودات مختلفة للمحافظة على النظام البيئي للولاية ، وذلك عن طريق حملات التنظيف وتوعية المواطنين، بالإضافة إلى إدخال مبدأ استرجاع وتثمين النفايات وذلك عن طريق الاستثمار في هذه الموارد البيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول– أهم العمليات التي قامت بها الولاية: تتمثل أهم المجهودات التي قامت بها السلطات المحلية مع القطاع البيئي فيما يلي:

أولا–تطور المنشات البيئية: تتمثل أهم المنشات البيئية المنجزة من سنة 2000 إلى 2014 فيما يلي:

جدول(21): تطور المنشات البيئية من سنة 2000إل غاية 2016

المنشات البيئية	2000	2004	2009	2014	2015	2016
عدد المفارغ العمومية المراقبة	0	0	4	4	4	4
مراكز الردم التقني المخصصة للنفايات المنزلية	0	1	2	4	4	4
مراكز الردم التقني المخصصة للنفايات الهامدة	0	0	0	1	1	1
المفارغ غير مراقبة	61	61	61	61	61	61

المصدر: مديرية البيئة لولاية المدية، سبتمبر2016

ثانيا– النفايات المسترجعة في الولاية: تتمثل فيما يلي[1]:

[1]. مديرية البيئة لولاية المدية، سبتمبر2016.

1. في إطار استرجاع النفايات البلاستيكية، تم استرجاع نفايات بلاستيكية ذات الكثافة العالية PET PEHD، على مستوى مركز الردم التقني بالمدية (3 مفارغ مراقبة) والتي تتوفر على 76.36 طن.
2. كمية الكرتون والورق المسترجعة على مستوى نفس مركز الردم التقني تمثل:22.4 طن، (بالاتفاق مع ثلاث مؤسسات نشطة في مجال استرجاع وتثمين النفايات)
3. في إطار تنظيم عملية استرجاع و تثمين النفايات أحصت مديرية البيئة مسترجعي النفايات عبر تراب ولاية المدية وهم موزعون كالتالي:

جدول(22): مسترجعي النفايات عبر تراب ولاية المدية

البلدية	اسم المسترجع	نوع النفايات المسترجعة
المدية	04 مسترجعين	ورق و كرتون- مواد معدنية- بلاستيك
بني سليمان	مسترجع واحد	مواد معدنية- بلاستيك
شلالة العذاورة	03 مسترجعين	معادن- بلاستيك
قصر البخاري	02 مسترجعين	ورق و كرتون- مواد معدنية- بلاستيك
سيدي نعمان	مسترجع واحد	مواد معدنية- حطب
عين بوسيف	مسترجع واحد	مواد معدنية- بلاستيك
بوغزول	مسترجع واحد	مواد معدنية- بلاستيك
المجموع	**13**	/

المصدر: مديرية البيئة لولاية المدية، سبتمبر 2016

لقد أحصت مديرية البيئة في إطار جمع واسترجاع النفايات 13 مستثمر تنتشر عبر بلديات مختلفة من الولاية ومتخصصة في جمع مختلف الأنواع (الكرتون، البلاستيك، المواد المعدنية، البلاستيك)، وهو ما يثمن النشاط البيئي الاستثماري ويحفز القطاع الصناعي للاستثمار في هذه النفايات باستغلالها وإعادة تحويلها، هذا إضافة إلى مجموعة من المستثمرين الفوضويين.

ثالثا– تطبيق برنامج FEDEP: كما استفادت ولاية المدية في إطار تطبيق هذا البرنامج من مجموعة العمليات التالية[1]:

1. تنظيف وإعادة تأهيل مفرغة ذراع السمار
2. إنجاز محطة معالجة للمياه المستعملة بمفرغة ذراع السمار
3. تنظيف وإعادة تأهيل مفرغة تابلاط
4. تنظيف وإعادة تأهيل مفرغة قصر البخاري
5. تحويل مركز الردم التقني بالمدية إلى مركز ردم تقني للنفايات الهامدة

رابعا –مراكز الردم التقني المنجزة أو التي في طور الإنجاز: تتمثل مراكز الردم التقني في الولاية فيما يلي:

1. مركز الردم التقني بالمدية منجز، إلا أنه لا يعمل بسبب انهيار الأراضي الناتجة عن تدهور البنية التحتية حيث تمت الدراسة من أجل تقوية وتعزيز المركز ، أما عمليات الإنجاز فهي في انتظار منح الحكم من قبل (AP) أفريل 2014-2015
2. مركز الردم التقني بالزوبيرية في طور الإنجاز
3. مركز الردم التقني بقصر البخاري في طور الإنجاز
4. مركز الردم التقني بتابلاط في بداية انطلاق أشغال الإنجاز
5. مركز الردم التقني للنفايات الهامدة بالبرواقية في طور الدراسة

خامسا– المساحات الخضراء: تحصي الولاية أكثر من 192 مساحة خضراء موزعة عبر 42 بلدية أي تغطي 65% من مجموع 64 بلدية ، إلا أن عدد المؤسسات التي تعنى بصيانة المساحات الخضراء قليلة جدا

الفرع الثاني–الاستثمار الخاص في قطاع البيئة CALPIREF[2]: اعتمدت لجنة ترقية وتحديد موقع الاستثمار منذ بداية نشاطها مجموعة معتبرة من المشاريع الاستثمارية في القطاع البيئي يمكن توضيحها كما يلي:

[1]: مخطط تهيئة الاقليم، تقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لولاية المدية، سبتمبر 2016

2. مديرية الصناعة والمناجم لولاية المدية، سبتمبر 2016

أولا– المشاريع المعتمدة في قطاع البيئة لسنة 2016: تم اعتماد المشاريع التالية في إطار استرجاع وتحويل النفايات وإعادة تثمينها

جدول(23): المشاريع المعتمدة في قطاع البيئة من قبل لجنة CALPIREF سنة 2016:

الشعبة	العدد	المساحة الممنوحة	عدد العمال	المبلغ الإجمالي	مناطق النشاط
استرجاع البلاستيك والورق	7	43900,98	544	1571118237	البرواقية، بوغزول، قصرالبخاري، ذراع السمار،حربيل
استرجاع وتحويل الزيوت	3	48532	378	1590026368	بوغزول، الشهبونية
استرجاع وتحويل نفايات	7	128204	1373	3048976015	بوغزول، الشهبونية، ذراع السمار، البرواقية
تحويل البلاستيك	6	52176	442	2410445114	البرواقية، بوغزول
المجموع	**23**	**272812,98**	**2737**	**8620565734**	/

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم، سبتمبر2016

اعتمدت اللجنة الولائية لترقية الاستثمار23 مشروع استثماري سنة 2016، تتنوع بين وحدات جمع وتحويل البلاستيك، استرجاع الزيوت المستعملة وإعادة تثمينها، واسترجاع النفايات والفضلات الأخرى مثل نفايات المستشفيات، حيث تشغل هذه المشاريع مساحة اجمالية مقدرة ب 272812.98 هكتار بمبلغ مالي قيمته8620565734 دج، وقدر عدد العمال بهذه المشاريع الاستثمارية 2737 عامل مما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة تساهم في امتصاص البطالة ودفع عجلة التنمية.

ثانيا–عدد المشاريع الكلية المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF: تتمثل مختلف المشاريع المعتمدة من قبل اللجنة الولائية فيما يلي:

جدول(24): عدد المشاريع الكلية المعتمدة في قطاع البيئة من قبل لجنة CALPIREF سنة 2016

السنة	عدد الملفات المدروسة	الملاحظة
2011	53	إبداء الرأي بالموافقة لكل المشاريع من قبل المديرية، شريطة القيام بدراسة التأثير على البيئة و دراسة الخطر مع احترام القوانين المعمول بها الخاصة بحماية البيئة و نظافة المحيط.
2012	62	
2013	116	
2014	110	
2015	113	
2016	136	

المصدر: مديرية البيئة لولاية المدية، سبتمبر2016

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الكلية ارتفع من53 مشروع سنة 2011 أي من بداية نشاط اللجنة إلى 136 مشروع استثماري في قطاع البيئة، مما يدل على أن هذه المشاريع بإمكانها خلق القيمة المضافة من خلال استغلال المادة الأولية وإعادة تثمينها بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة، زيادة على هذا بإمكان هذه المشاريع المساهمة في المحافظة على نظافة المحيط و نظام التوازن البيئي.

المطلب الثاني– القطاع السياحي

يشتمل القطاع السياحي في الولاية على عدة مؤهلات تحاول الولاية استغلالها من أجل تطوير قطاع السياحة خاصة في المناطق الأثرية والحموية والمناطق الرطبة التي تتوفر عليها، وفي هذا الإطار قامت الولاية بإنجاز عدة منشات سياحية بإمكانها جذب السياح للولاية وترقية النشاط السياحي بالولاية.

الفرع الأول– حصيلة النشاطات المنجزة في قطاع السياحة لغاية سنة2016:تتمثل أهم المنشات السياحية لسنة 2016 فيما يلي:

أولا– عدد وكالت السياحة والأسفار: وتتمثل في الجدول التالي:

جدول(25): عدد وكالات السياحة والأسفار2016:

عدد الوكالات	عدد السياح
13	**13159**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، سبتمبر2016.

توجد في ولاية المدية 13 وكالة سياحية نشطة، و8طلبات أخرى لفتح وكالات سياحية أخري حيث تمت المصادقة على 02 من هذه الطلبات، وقدر عدد السياح 13159 في سنة 2015

ثانيا– عدد المؤسسات الفندقية لسنة 2016: يمكن حصرها في الجدول التالي:

جدول(26):عدد المؤسسات الفندقية لسنة2016

عدد المؤسسات الفندقية	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد الوافدين الأجانب والجزائريين	عدد الليالي
09	281	584	14465	34006

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، سبتمبر2016.

تتوفر الولاية حاليا على 9مؤسسات فندقية بقدرة استيعاب تمثل: 548سرير/281 غرفة، حيث قدر عدد الوافدين لهذه المؤسسات الفندقية سنة 2015: 14465، بعدد ليالي إجمالي سنة 2015 مقدر ب:34006

وقدر عدد العمال في المؤسسات السياحية في الفصل الأول لسنة 2016: 81منصب دائم ومتعاقد

ثالثا– مناطق التوسع السياحي بولاية المدية ZEST [1]: اقترحت ولاية المدية 10مواقع للتوسع السياحي ذات إمكانيات كبيرة تسمح بتنمية وترقية سياحة متنوعة على مساحة إجمالية قدرها 609.5 هكتار وهي كالاتي:

1. ZEST قصر البخاري: منبع حموي 12.5هكتار، غابة حناشة 281هكتار
2. ZEST جواب: غابة جواب 28هـ، اثار رابديوم 21هـ، سد صغير بوجلرام7هـ
3. ZEST ذراع السمار: تيبحيرين55هـ
4. ZEST البرواقية: حمام الصالحين 207هـ
5. ZEST الحوضين: غابة الحوضين 12هـ

[1]. مخطط تهيئة الاقليم لولاية المدية، تقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لولاية المدية، نهاية جوان 2016، ص42

كما تم الانتهاء من دراسة تصنيف وتحديد مناطق التوسع للمواقع السياحية بمنطقة تمزقيدة بمساحة تقدر ب125هـ، مع إرسال ملف اقتراح تصنيف موقعي الحمر والضاية إلى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية

الفرع الثاني– الاستثمارات السياحية في ولاية المدية سنة 2016: لقد اعتمدت ولاية المدية مجموعة من المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة، في إطار البرامج المختلفة

أولا–المشاريع المعتمدة من قبل المخطط الخماسي 2010–2014: تحصل قطاع السياحة في ولاية المدية في المخطط الخماسي 2010-2014 على 14 مشروع بغلاف مالي يقدر ب: 199.500.000،00دينار جزائري، وتتمثل درجة تقدم هذه الأشغال كما يلي:

1. المشاريع التي في طور الإنجاز:02
2. المشاريع التي لم تنطلق:02
3. المشاريع المقفلة:08
4. المشاريع الملغية:02

ثانيا–الاستثمار السياحي الخاص في الولاية[1]: تتمثل تقديرات الاستثمار السياحي المرتقب لولاية المدية فيما يلي:

1. (3) مشاريع للاستثمار قد تحصلت على موافقة المخططات بقدرة استيعاب تمثل 380سرير، بإمكانها خلق 279 عامل،
2. بالإضافة إلى إنشاء منتجع سياحي بحمام الصالحين ببلدية البرواقية، بمبلغ مالي يقدر ب98 مليار سنتيم، و30منصب عمل مبرمجة بمدة إنجاز 36 شهر(المشروع محل الدراسة من أجل إبداء الرأي من قبل السيد الوالي).
3. (9) مشاريع لإنشاء مؤسسات فندقية بطاقة استيعاب مقدرة ب 969سرير بإمكانها خلق 390عامل، وتمثل درجة تقدم هذه الأشغال كما يلي:

[1]. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، جوان 2016.

جدول(27): تقدم الاستثمار الخاص في قطاع السياحة في ولاية المدية

طبيعة الاستثمار	طاقة الاستيعاب	عدد مناصب الشغل	نسبة تقدم الأشغال
فندق بلدية المدية	72	30	%40
فندق بلدية الحمدانية	96	30	%95
فندق+مركز تجاري بلدية بني سليمان	108	15	%55
فندق بلدية المدية	172	65	%93
مربط طريق بلدية بوغزول	60	40	%0
فندق بلدية الحمدانية	60	35	%75
إقامة سياحية بلدية المدية	300	110	%10
نزل بلدية البرواقية	98	55	%10
نزل طريق بلدية الشهبونية	36	10	%55
المجموع	**1002**	**390**	**%48.11**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، سبتمبر 2016

ثالثا– المشاريع الاستثمارية السياحية المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF: أما في إطار طلبات الاستثمار في المشاريع السياحية المدروسة من قبل اللجنة الولائية لتحديد الموقع فقد تم قبول 20 مشروع.

جدول(28): المشاريع الكلية المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF سنة 2016

الشعبة	عدد المشاريع الكلية	عدد العمال الكلي	عدد المشاريع لسنة 2016	عدد العمال لسنة 2016
إنشاء الفنادق	10	557	2	120
انجاز الحضائر وحدائق التسلية	6	586	3	400
مركبات سياحية	4	210	2	120
المجموع	**20**	**1353**	**7**	**640**

المصدر:إعداد الباحثة استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل مديرية الصناعة والمناجم، سبتمبر 2016

لقد اعتمدت اللجنة الولائية منذ بداية نشاطها إلى غاية سبتمبر 2016، (20) مشروع استثماري في قطاع السياحة، حيث قدر عدد العمال بهذه الاستثمارات 1353 عامل، كما أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية لسنة 2016 تمثلت في سبعة مشاريع و640 عامل وهو عدد معتبر مقارنة بالمشاريع الإجمالية، مما يوحي باهتمام السلطات المحلية والقطاعات المختلفة بالاستثمار السياحي و معرفة مدى أهميته والقيمة المضافة التي يمكن أن يحققها هذا القطاع.

المطلب الثالث:القطاع الصحي

ألفت القطاع الصحي اهتمام السلطات المحلية والجهات المعنية في الفترة الأخيرة نظرا لمدى أهميته في تحقيق التنمية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، بالإضافة إلى المبادرات التي يقوم بها الخواص من أجل ترقية القطاع وتوفير المواد الطبية والصيدلانية محليا، وإنشاء الوحدات الاستشفائية الخاصة.

الفرع الأول: المنشات الصحية المتوفرة في القطاع الصحي سنة 2016: تتمثل أهم المنشات التي تتوفر عليها ولاية المدية المنجزة أو التي في طور الإنجاز فيما يلي:

1. المنشات الموجودة في الولاية سنة 2016[1]:

- ✓ تتوفر ولاية المدية على ستة مستشفيات موزعة عبر مختلف دوائر الولاية.
- ✓ 7 مراكز استشفائية الجوارية و160 قاعة علاج.
- ✓ عدد الأطباء في الولاية 423 من بينهم 46 طبيب متخصص و 164 صيدلية خاصة في الولاية.
- ✓ معهد وطني واحد في التكوين شبه الطبي.

جدول(29): تطور عدد المؤسسات الإستشفائية الجوارية من 2011 إلى 2016

السنة	نقاط حراسة	عيادة متعددة الخدمات	قاعات العلاج	مراكز الولادة الريفية
2011	12	56	138	4
2014	21	64	142	6
2015	21	64	142	6
جوان2016	21	65	150	5

المصدر: مديرية الصحة لولاية المدية: جوان 2016

[1].مديرية الصحة والسكان لولاية المدية، جوان 2016

من خلال الجدول السابق يتضح أن عدد نقاط الحراسة ارتفع من 12 إلى 21 نقطة، وأن عدد المؤسسات الاستشفائية ارتفع من 56 وحدة سنة 2011 إل 65 وحدة، كما أن عدد قاعات العلاج الجوارية ارتفع من 138 قاعة إلى 150، أما عن مراكز الولادة فلم تسجل هذه الأخيرة تقدما ملموسا في القطاع

ثانيا–الإنجازات المحققة لغاية سنة 2016[1]:

1. إنشاء 8 قاعات علاج في مناطق مختلفة سنة 2015 وعيادة متعددة الخدمات الصحية سنة 2015.
2. تم في سنة 2016 إنشاء مستشفى في شلالة العذاورة ، يحتوي على قسم خاص بالجراحة الطبية متخصص في الأمراض الداخلية، بالإضافة إلى قسم التوليد وقسم تصفية الدم الموجودة حاليا ، طبيب جراح، طبيب أطفال، باشروا أعمالهم في جوان 2016

الفرع الثاني– التغطية الصحية في الولاية: يمكن تمثيل مؤشر التغطية الصحية من قبل الأطباء كما يلي

جدول(30): نسبة التغطية بالمؤسسات الاستشفائية بولاية المدية

المؤسسة الاستشفائية	معدل التغطية	مؤشر التغطية
المدية	1سرير/ 490شخص	1000/2.04
البرواقية	1سرير/941شخص	1000/1.06
قصر البخاري	774/1شخص	1000/1.29
عين بوسيف	1261/1شخص	1000/0.79
تابلاط	1737/1 شخص	1000/0.58
بني سليمان	832/1شخص	1000/1.2
المجموع	771/1شخص	1000/1.3
المعدل الوطني	**500/1شخص**	**1000/2**

المصدر: مديرية الصحة لولاية المدية، جوان 2016

تتراوح نسبة التغطية في لاية المدية 0.58 و 2.04 وهي نسبة مقبولة على العموم فهي تقارب معدل التغطية الوطني والمتمثل في سريرين لكل 1000 شخص، حيث تتميز كل من عين بوسيف وتابلاط بنسبة تغطية منخفضة أقل من سرير لكل شخص، وبالنسبة لدوائر البرواقية، قصر البخاري، بني سايمان فنسبة التغطية فيها تعتبر مقبولة، وتتمتع دائرة المدية بتغطية جيدة بمعدل 2.04 سرير لكل 1000 شخص.

[1]. مخطط تهيئة الاقليم، تقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لولاية المدية، جوان 2016

جدول(31): تطور نسبة تغطية الأطباء والممرضين في ولاية المدية من 1999 إلى 2016

عدد الأطباء	1999	204	2009	2016
طبيب لكل1000	0,49	0,53	0,93	0,73
طبيب مختص لكل 1000	0,08	0,13	0,06	0,46
ممرض لكل 1000	1,01	1,32	2,04	3.16
عيادة متعددة الخدمات لكل 1000	0,01	0,01	0,06	0,07

المصدر: مديرية الصحة لولاية المدية، جوان 2016

عرفت نسبة التغطية الصحية للأطباء تطورا خلال الآونة الأخيرة، حيث أصبح معدل الأطباء يقارب 1لكل 1000، المتخصصين 0.46 لكل 1000، والممرضين 3.16 لكل 1000، أما معدل تغطية العيادات متعددة الخدمات فيمثل 0.07 لكل 1000شخص.

الفرع الثالث: الاستثمارات الخاصة المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF في القطاع الصحي:

جدول(32): المشاريع المعتمدة في القطاع الصحي من قبل لجنة CALPIREF

الصناعات	عدد المشاريع	عدد العمال	المساحة الممنوحة	المبلغ الإجمالي	مناطق النشاط
صناعة صيدلانية	12	1996	185243	16776100923	قصر البخاري، حربيل، بوغزول، ذراع السمار، البرواقية،الشهبونية
منشات وتجيزات طبية	11	840	26375	1035772174	قصر البخاري، تابلاط، المدية، بني سليمان، الشهبونية، حربيل
مواد صحية وتجميلية	7	1445	96532	7609535050	بوغزول، ذراع السمار، حربيل
المجموع	**30**	**4281**	**308150**	**25421408147**	/

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل مديرية الصناعة والمناجم، سبتمبر2016

تم اعتماد 30مشروع استثماري في قطاع الصحة سنة 2016. تتوزع هذه المشاريغ بين ، إنجاء منشات طبية و صناعة التجهيزات الطبية، بالإضافة ألى انتشار المشاريع الخاصة بصناعة الأدوية والمواد الصحية المختلفة وقدر عدد العمال في هذه المشاريع 4281 عامل.

المبحث الثالث: الاستثمار في قطاع الصناعة والطاقة والقطاع التجاري

لقد عرف قطاع الصناعة إقبالا كبيرا من المستثمرين خاصة بعد صدور القوانين الخاصة بمنح التحفيزات الجبائية والتسهيلات الإدارية التي عرفها الاستثمار في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تطور توفير الخدمات من خلال تطور شبكات الربط بالغاز الطبيعي والكهرباء وتوفير محطات التزويد بالطاقة في مختلف أنحاء الولاية لتسهيل الحصول عليها وفك العزلة عن مختلف أنحاء الولاية، كما أن قطاع التجارة هو الآخر لقي اهتماما من قبل السلطات المحلية والجهات المعنية بالولاية

المطلب الأول: القطاع الصناعي

تهدف البرامج المسطرة من قبل الهيئات الخاصة بقطاع الاستثمار إلى تحقيق مساهمة القطاع الصناعي في الولاية في امتصاص البطالة وتطوير الصناعات المختلفة محليا للحد من استنزاف العملة الصعبة والمساهمة في الاقتصاد الوطني عن طريق ترقية المنتجات الصناعية لمعايير التصدير لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول– وضعية العقار الصناعي في ولاية المدية: اهتمت الدولة الجزائرية وفي إطار تطوير وترقية الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بتنظيم وتوفير المواقع العقارية المهيأة لاستقبال النشاطات الصناعية لتلبية الحاجيات العقارية لكل المتعاملين الاقتصاديين قصد تجسيد مشاريعهم الاستثمارية، وفي هذا السياق حاولت ولاية المدية تهيئة وتنظيم العقار الصناعي بالولاية لتجسيد مختلف المشاريع التنموية.

أولا– المناطق الصناعية بولاية المدية: تشتمل ولاية المدية على المناطق الصناعية التالية:

جدول(33): توزيع المناطق الصناعية على النشاطات وعلى المستثمرين

المنطقة الصناعية	المساحة الإجمالية (هكتار)	عدد القطع الكلية	عدد القطع الممنوحة	عدد القطع المتبقية	نسبة التهيئة (%)
منطقة حربيل	60	32	32	00	100
منطقة البر واقية	128	25	25	00	100
منطقة قصر البخاري	69	65	49	02	50
الحظيرة الصناعية قصر البخاري	200	113	00	113	انطلاق الأشغال
المجموع	**457**	**235**	**106**	**115**	/

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم، تقرير النشاط لسنة 2016

تتوفر ولاية المدية على **ثلاثة مناطق صناعية** بناءا على لائحة مجلس مساهمات الدولة رقم 01 للدورة 107 بتاريخ 2010/11/11، بالإضافة إلى حظيرة صناعية جديدة، وتنقسم هذه المناطق الصناعية بدورها إلى 235 تجزئة بمساحة إجمالية تقدر :457 هكتار، وتشغل منها حاليا 106 تجزئة، أي بنسبة استغلال تقدر ب 45%.وتتواجد هذه المناطق في :

1. **بلدية قصر البخاري 33** حصة بمساحة 69 هكتار ، كما تم إضافة **13** حصة **للمنطقة الصناعية بقصر البخاري** بموجب لائحة مجلس مساهمات الدولة رقم 10 للدورة 138 بتاريخ 2013/09/25 ، حيث تم توزيع معظم الحصص بهذه المناطق بموجب عقود إدارية رسمية خاضعة لإجراءات التسجيل والشهر العقاري،وتتخصص هذه المنطقة في صناعة الحبوب (الرياض)، والتي تشغل أكثر من 1700 عامل، بالإضافة إلى مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتكون من 7000 مؤسسة.
2. **بلدية وادي حربيل 28** حصة بمساحة 60 هكتار، وتشتهر بالصناعة الصيدلانية في المدية.
3. **بلدية البرواقية حصة وحيدة** بمساحة 128هكتار، وهي متخصصة في الصناعة الميكانيكية.
4. كما تتوفر ولاية المدية على **حظيرة صناعية بقصر البخاري** بالمكان المسمى " فيض لحمر" تم تجزئتها إلى **113** حصة على مساحة 200 هكتار، وقد تمت تنشأتها بغلاف مالي يقدر ب3303630000.00 دينار جزائري.

ثانيا– مناطق النشاط بولاية المدية: تتمثل مناطق النشاط المعتمدة في ولاية المدية فيما يلي:

1. مناطق النشاطات[1]: تتوفر ولاية المدية على 12 منطقة للنشاطات بمساحة تقدر ب442.28 هكتار، وتتوفر هذه الأخيرة على 509 تجزئة تستغل منها حاليا 441 بنسبة تشغيل تقدر ب86.6% منها منطقة نشاطات للصناعات الغذائية بالبرواقية.

2. أما فيما يخص برنامج إعادة تهيئة مناطق النشاط فقد تم رصد غلاف مالي بقيمة 1214784000.00 دينار جزائري، حيث تمت تهيئة منطقتين للنشاطات، (البرواقية، ذراع السمار)، وتوجد أربع مناطق عبر تراب الولاية تخضع لإعادة التأهيل (بوقزول، برواقية–منطقة مصغرة، أم جليل، السواقي)

[1]. مخطط تهيئة الإقليم، تقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لولاية المدية، سبتمبر 2016

جدول(34): مناطق النشاطات بولاية المدية

منطقة النشاط	المساحة الكلية ($م^2$)	عدد القطع الكلية	عدد القطع الممنوحة	عدد القطع المتبقية	مساحة القطع المتبقية ($م^2$)
ذراع السمـار	102180,00	98	93	3	2979,68
البرواقية (الشرفة)	51635,00	9	9	0	0
البرواقية (منطقة مصغرة)	70273,00	64	39	25	12866.00
مجبر	20000,00	27	26	1	266,00
الشهبونيـة	2260000.00	50	41	9	/
بوغـزول	1464500.00	126	114	12	57231.00
توسعة ذراع السمار	**126000.00**	**03**	**02**	**1**	/
وزرة 02	36131.00	25	25	0	0
تابلاط	22600.00	20	20	0	0
قصر البخاري	240600.00	49	49	0	0
البرواقية 02	19396.00	13	13	0	0
توسعة عين بوسيف	9556.00	25	10	15	4936.00
المجموع	**4422871**	**509**	**441**	**66**	**78278.68**

المصدر: مديرية الصناعة و المناجم، تقرير النشاط لسنة 2016

الفرع الثاني– الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي: سنذكر فيما يلي أهم المشاريع المنجزة والتي في طور الانجاز في هذا القطاع:

أولا– المشاريع المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF في القطاع الصناعي: لقد تم اعتماد عدد معتبر من المشاريع الصناعية من قبل اللجنة الولائية منذ بداية نشاطها يمكن توضيحها فيما يلي

جدول(35): المشاريع الصناعية المعتمدة من قبل لجنة CALPIREF

نوع الصناعة	عدد المشاريع	عدد العمال	المبلغ الإجمالي (دج)	مناطق النشاط
صناعة الجلود	4	169	150407535	ذراع السمار
صناعة الخشب والورق	20	2722	7847872809	البرواقية، بوغزول، شلالة العذاورة،حربيل، قصرالبخاري، ذراع السمار، الشهبونية
صناعة النسيج	6	702	1742635671	وزرة، شلالة العذاورة، المدية، قصر البخاري
صناعة ميكانيكية	17	2516	1407732768	الشهبونية، قصر البخاري، حربيل، دراق، بوغزول، عين بوسيف، البرواقية
صناعة المعادن	21	2489	6919433114	البرواقية، بوغزول،الشهبونية، ذراع السمار، حربيل، قصر البخري، مجبر
صناعة المطاط والبلاستيك	21	2591	12130424285	الشهبونية، بوغزول، شلالة العذاورة، ذراع السمار، قصر البخاري، وزرة، السواقي
صناعات مختلفة	35	5755	22582234571	بوغزول، الشهبونية، قصر البخاري، المدية، ذراع السمار، وزرة
مواد البناء	84	9960	36266458849	بوغزول،عزيز، البواعيش، الشهبونية، ذراع السمار، حربيل، العمارية، قصر، مزغنة
المجموع	**208**	**26904**	**89047199603**	/

من إعداد الطالبة استنادا إلى المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة والمناجم، سبتمبر2016

1. تم اعتماد 208 مشروع في قطاع الصناعة من قبل اللجنة الولائية، تتوزع على مختلف الأنشطة منها صناعة الجلود، صناعة الخشب والورق، صناعة البلاستيك، المعادن، مواد البناء، بالإضافة إلى مجموعة مختلفة من الصناعات بمبلغ إجمالي 89047199603دج، وقدر عدد العمال في القطاع 26904 عامل، حيث توجد 3 مؤسسات دخلت حيز التشغيل (أثاث مدرسي وجامعي، مؤسسة لتحويل المعادن(عراب ميتال)، مؤسسة لإنتاج مواد البناء ENVIBAG)، كما ان العديد من هذه المؤسسات هو في طور الإنجاز.

الفرع الثالث– الصناعة التقليدية: تتمتع ولاية المدية بالعديد من الصناعات التقليدية خاصة الصناعة التقليدية الفنية بالإضافة إلى الصناعة التقليدية لإنتاج مختلف المواد القابلة للاستعمال النفعي.

أولا– النشاطات الاستثمارية في قطاع الصناعة التقليدية: تتوزع نشاطات الصناعة التقليدية خاصة على صناعة النسيج والصناعة الفخارية، ومن أهم النشاطات المسجلة في هذا القطاع نذكر ما يلي:

1. المشاريع المعتمدة من قبل اللجنة الولائية والمستفيدة من دعم صندوق ترقية نشاطات الصناعة التقليدية: تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

جدول(36): عدد المستفيدين من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية:

السنة	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات المؤجلة	الملفات المرفوضة	عدد المستفيدين من صندوق الدعم
2015	103	59	39	5	26

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية المدية، جوان 2016

اعتمدت اللجنة الولائية 59 مشروع للصناعة التقليدية سنة 2015، تم تأجيل 39 مشروع كما تم رفض 5أخرى، وتحصل 26 مشروع منها على دعم الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

ثانيا– عدد الحرفيين المسجلين بولاية المدية سنة 2015 حسب النشاطات: يتمثل فيما يلي:

جدول(37): عدد الحرفيين المسجلين حسب ميادين النشاط سنة 2015

ميادين الصناعة التقليدية والحرف لولاية المدية	عدد المسجلين خلال سنة 2015
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	531
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	83
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	361
المجموع	**975**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، جوان 2016

تمثلت طلبات الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية ب975 طلب تنوعت بين مختلف المجالات الحرفية المساهمة في تنويع المنتجات المحلية، وقدر عدد مناصب الشغل المنشأة من خلال هذه الطلبات ب1950 منصب شغل موزعة بين الذكور والإناث، وقد تم قبول 697 حرفي من بين 975 حرفي مسجل سنة 2015، وتم رفض طلبات 278 حرفي.

ثالثا– الهياكل والمشاريع: تم استلام دار الصناعة التقليدية ببلدية قصر البخاري بتاريخ 16 جويلية 2015، والتي تم تدشينها وتوزيع المحلات الخاصة بها في نفس السنة.

الفرع الرابع– أمثلة عن بعض الاستثمارات الصناعية في ولاية المدية:

أولا: الصناعة الجلدية في ولاية المدية: بدأت الصناعة الجلدية في ولاية المدية سنة 1970 من قبل جمعية تتكون من 12 عضو، وتطورت هذه الأخيرة في الولاية حيث أصبح إنتاج الأحذية بالولاية 70% من الإنتاج الوطني، ويمثل الجدول التالي عدد المنتجين المسجلين بالولاية في أكتوبر 2015.

جدول(38): عدد منتجي الأحذية المسجلين بالولاية في أكتوبر 2015

إنتاج الأحذية	العدد
الإنتاج الصناعي للأحذية (شخص طبيعي)	160
الإنتج الصناعي للأحذية (شخص معنوي)	13
إنتاج الأحذية التقليدية ومكونات الأحذية	150

المصدر: غرفة التجارة والصناعة لولاية المدية، ماي 2016

يتمركز إنتاج الأحذية في مدينة المدية مع استغلال اليد العاملة المؤهلة، ويمثل القطاع ب 323منتج بالإضافة إلى اقتحام العديد من المنتجين غير المسجلين رسميا في القطاع مجال صناعة الأحذية.

جدول(39): تطور الصادرات الجزائرية للأحذية من 2009إلى 2014:

السنة/ الكمية	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الكمية(طن)	17	4	2	_	2	8
القيمة(الدولار)	169	13	45	_	15	310
سعر الوحدة دولار/طن	9941	3250	22500	_	7500	38750

المصدر: غرفة التجارة والصناعة لولاية المدية، ماي 2016

تقع ولاية المدية على رأس قائمة المصدرين لإنتاج الأحذية والصناعات الجلدية الأخرى، إضافة إلى الصادرات غير الشرعية لبعض الدول المجاورة مثل تونس، مالي والنيجر وبالتالي فإن قطاع الصناعة الجلدية يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية في الولاية كما أنه يساهم في تحقيق التنمية الوطنية بالرغم من النقائص الكبيرة التي تتخلل هذا القطاع.

ثانيا– شركة RADIA–METAL[1]: هي شركة متخصصة في إنتاج أجهزة التدفئة تتواجد في ولاية المدية، تتمثل المصادر التي يعتمد عليها في الحديد، حيث بدأ عمله بالتعامل مع شركة أنابيب الجزائر لمدة 5 سنوات في الحصول على المادة الأولية، إلا أنه كان يتلقى صعوبات في الحصول عليها إضافة إلى قلة جودة هذه الأخيرة، ومنذ سنة 2007 أصبح يستورد المادة الأولية من فرنسا بأسعار منخفضة وذات جودة عالية، بالإضافة إلى استيراد الدهان اللازم من تركيا

1. **مدى مساهمة المستثمر في التنمية الاقتصادية:** يعتبر المنتج الوحيد في الجزائر لهذا المنتج، بالإضافة إلى منافسين محليين في هذا المجال:الأول في قسنطينة (VOLCAN)، والثاني في باتنة (SOBA–METAL)

- ✓ يتعامل المستثمر مع حوالي 1000 مقاول موزعة على 20 ولاية في الوطن، بالإضافة إلى التعامل مع بعض محلات الجملة التجارية (الحميس، العلمة، وهران)، ومجموعة من محلات التجزئة
- ✓ يوضف حوالي 20 عامل ويرغب في رفع الانتاجية والوصول إلى توظيف 60 عامل
- ✓ متحصل على شهادة التصدير(ISO)، ويرغب في تحسين نوعية المنتج لتصديره

2. **الصعوبات والعراقيل التي يعاني منها المستثمر:** عدم قدرة المستثمر تحويل الإنتاج إلى أوتوماتيكي نظرا لعدم رغبته في تسريح العمال بالإضافة إلى الصعوبات التالية التي يعاني منها:

- ✓ قلة أسواق تصريف منتجاته نظرا لإغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة، ومن أمثلة ذلك استيراد المنتج الصيني (آخر جدوى) بأسعار أعلى من المنتج الجزائري (سعر المنتج الجزائري 40% أقل من سعر المنتج الصيني)، وتستورد الدولة حوالي 80% من الصين، و20% من ايطاليا، فرنسا، الترك.
- ✓ رغبته في الحصول على آلة الصبغ الأوتوماتيكية من أجل الحصول على منتج قابل للتصدير، إلا أن مصادره الخاصة غير كافية وعدم وجود بنك إسلامي للقروض حال بينه وبين الحصول عليها

ثالثا– شركة إنتاج العتاد الطبي[2]: بدأ هذا المستثمر في إنتاج الأثاث المدرسي بآلة تلحيم وآلة قص ومكينتين سنة 1986، وباشر عمله رفقة عاملين،في محل بمساحة 75م^2، ثم قام بتوسعة المحل عن طريق انتقاله إل

[1]. مقابلة مع المستثمر محمد عسكري،مدير شركة RADIA–METAL، متحصل على شهادة تقني سامي في أشغال البناء سنة 1976، وسباك في أجهزة التدفئة سنة 1978 برويبة.

[2]. مقابلة مع المستثمر باشن محمد، متخصص في تصنيع وتصليح البواخر، خريج المعهد الوطني للبحرية التجارية ODESSA، في الاتحاد السوفياتي عام 1972.

المنطقة الصناعية بذراع السمار وذلك عن طريق كراء محل لمدة 5 سنوات، وبعد ذلك انتقل إلى البرواقية لممارسة نشاطه، وأصبح يشتغل في تجهيز المدارس والجامعات مع الدولة مباشرة، إضافة إلى أعماله الخاصة، وبظهور العديد من المنافسين في هذه الصناعة في الولاية وحتى خارج إقليم الولاية فكر في تغيير الصناعة وتخصص في إنتاج التجهيزات الطبية، كما توجد شركتين في الجزائر متخصصتين في نفس المنتج تعتبر منافستين لهذا المستثمر(بجاية، الجزائر)

1. **دور المنتج في تحقيق التنمية:** يساهم المستثمر في خلق ثروة وتوفير مناصب شغل جديدة من خلال:

- ✓ المساهمة في الاقتصاد المحلي للولاية وحتى الوطني من خلال توفير المنتج محليا وامتصاص البطالة بالإضافة إلى تسويق المنتج إلى مختلف الولايات والرغبة في تصديره إلى البلدان المجاورة الإفريقية،
- ✓ أسعار معقولة جدا تساهم في تسهيل الحصول على هذه الأجهزة من قبل المرضى والمؤسسات الصحية، بالإضافة إلى الحد من استيرادها واستنزاف العملة الصعبة؛

2. **الصعوبات والعراقيل:**

- ✓ نقص اليد العاملة المؤهلة والتسيير الإداري
- ✓ استيراد المحركات الطبية من الخارج (Vira Gaz) +المحرك الكهربائي (VIRA ELECTRIQUE)، إضافة إلى استيراد المادة الأولية من الخارج حيث يوجد جزء منها محليا ولكن بنسب قليلة.
- ✓ افتقار المؤسسة إلى آلة تركيب وصبغ هذا المنتج لموافقة المنتج معايير التصدير، نظرا لغلاء هذه الآلة، (تكلف المستثمر 2 مليار سنتيم)، ولم يجد هذا الأخير التسهيلات الائتمانية للحصول على المبلغ اللازم (LA CHAINE DE LA PEINTURE EPOXY).
- ✓ تحطيم المنتج المحلي بالاستيراد، وعدم أخذ الحرفيين والمستثمرين الأكفاء بعين الاعتبار في الدولة.

3. **الآفاق المستقبلية للمستثمر في هذه الصناعة:** يرغب المستثمر في توسعة المجال الطبي، آلات المعاقين، طاولات الولادة، طاولات خاصة لإجراء الفحوصات الطبية،طاولات لإجراء الفحوصات الطبية النسوية، طاولات التوليد للأطباء العموميين، أسرة المعاقين المنزلية، رافعة المريض، طاولة متعددة الوضعيات خاصة بالمعاقين، طاولات خاصة بصالونات التجميل)

ثالثا– معمل متخصص في الصناعات التقليدية[1]: يوجد حوالي 220 منتج تتنوع بين منتجات التزيين، الطبخ، منتجات أخرى)، يشرف عليه حرفي متخصص في ولاية المدية.

[1]: مقابلة مع الحرفي باشن محمد، خريج المدرسة العليا للفنون الجميلة، الجزائر 1996، تابع الدراسة في مدرسة متخصصة في الخزف الفني وتحصل على شهادة إعادة صنع القطع الأثرية من جامعة MADRID COMPLUTEUCE ، قسم التاريخ والجغرافيا.

1. **دور الحرفي في تحقيق التنمية:**

- ✓ يوظف مجموعة من الفتيات، وثلاث طالبات مكونات
- ✓ يسوق هذا المنتج عبر المعارض والصالونات الوطنية و الدولية في الصناعة التقليدية، وذلك لاكتساب الخبرة، جلب الأنظار وفرض الوجود في المحيط الحرفي
- ✓ تزويد السوق الجزائرية عن طريق محلات تجار الجملة وتجار التجزئة بالمنتجات الفنية.

2. **الصعوبات والعراقيل:**

- ✓ استيراد المادة الأولية (البرتغال _ اسبانيا _ايطاليا)، مما يصعب عمل الحرفي كما أن المستوردين للمادة الأولية بإمكانهم المتاجرة في مواد أولية لا يرغب بها الحرفي وبالتالي فهو مضطر لتقبل كل ما يقدم إليه، حيث توجد المادة الأولية الأساسية في الجزائر إلا أنها تحتاج معالجة بسيطة،
- ✓ بالإضافة إلى عدم توفره على محل للإنتاج به ،ويضطر لكراء محلات و فضاءات لممارسة نشاطه
- ✓ سوء التسيير الإداري وإغراق السوق المحلية بالاستيراد

3. **الطموحات:** يتمتع المستثمر بشهادة السماح باستغلال المادة الأولية من المناجم كما أنه يكتسب موهبة جيدة تمكنه من تطوير المنتج إلى منتج قابل للتصدير وبالتالي فهو يرغب في الرقي إلى مستوى الإنتاج الوطني لتغطية السوق المحلية والرغبة في المساهمة في التصدير.

إضافة إلى هذا توجد العديد من الشركات الأخرى المتخصصة في مختلف الصناعات (النسيج بشلالة العذاورة، الجلود بولاية المدية، الترقية العقارية بالمدية..) مما يدل على الاهتمام بالقطاع والسعي وراء تحقيق القيمة المضافة منه، وتوفير مواد مصنعة مختلفة بإمكانها المساهمة في الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق الحد من الواردات وتشجيع الصادرات، إضافة إلى امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل الدائمة.

المطلب الثاني: قطاع الطاقة

من أجل الحد من ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن، بذلت الدولة مجهودات كبيرة من خلال تسجيل مشاريع معتبرة و رصد أموال ضخمة و ذلك لإعمار الريف، إنعاش التنمية الريفية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن، في إطار تنفيذ البرامج الوطنية بالإضافة إلى تزويد مختلف محطات الولاية بالطاقة.

الفرع الأول– نسبة التغطية بالكهرباء: تمكنت الولاية من إنجاز 6837.582 كلم من الشبكة الكهربائية سمح بربط 974 مركز ريفي مع إيصال الكهرباء إلى 54504 مسكن مع رفع نسبة التغطية من 5% إلى 74%، منذ انطلاق برامج الكهرباء الريفية سنة 1979 إلى نهاية 2015.

أولا– البرامج التنموية التي استفادت منها الولاية: سطرت الدولة عدة برامج تنموية رصد لها غلاف مالي إجمالي خلال الفترة: 2010- 2014، يقدر بـ307 مليار سنتيم يرمي إلى ربط ما يقارب 11988

مسكن بطول شبكة تقدر بـ 896,46 كلم، لتلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المادة الحيوية، واستفادت الولاية خلال هذه الفترة من ثلاثة برامج تنموية في مجال إيصال الكهرباء إلى المناطق الريفية بالبرنامج الإضافي للهضاب العليا (2013)، البرنامج الخماسي (2010-2014) وكذا البرنامج التكميلي 2013[1].

ثانيا- تطور المؤشرات الرئيسية للكهرباء إلى غاية 2015/12/31:

1. طول شبكة الكهرباء : 10622.286 كلم
2. العدد الإجمالي للمشتركين : 156033
3. نسبة التغطية الإجمالية للكهرباء على مستوى الولاية : 84%

في إطار تحسين نوعية الخدمات في التموين بالطاقة الكهربائية، تم اتخاذ جملة من التدابير دخلت حيز التنفيذ ضمن المخططات الاستعجالية المسطرة من طرف الدولة و كذا البرامج الخاصة بمديرية التوزيع بالمدية الهادفة لتفادي التذبذبات والانقطاعات الكهربائية تم رصد غلاف مالي بقيمة: 258 مليار سنتيم (2013-2014-2015) للتكفل بمجموعة من العمليات التي تساهم في تحسين نوعية الخدمات الكهربائية.

الفرع الثاني- وضعية الربط بالغاز الطبيعي على مستوى ولاية المدية: قطعت الولاية شوطا مهما في مجال الربط بالغاز الطبيعي وتحسين نوعية الخدمات، ومن أهم الانجازات والبرامج التي استفادت منها الولاية نذكر:

أولا- نسبة التغطية بالغاز الطبيعي : تم احتساب نسب التغطية بالغاز الطبيعي استنادا إلى المقرر الوزاري رقم 11 المؤرخ في 2011/09/10 المتضمن تعريف وتنسيق نسب الكهربة والتوزيع العمومي للغاز بواسطة القنوات، والجدول التالي يوضح تطور نسبة التغطية بالغاز الطبيعي على مستوى ولاية المدية:

جدول(40): تطور نسبة التغطية بالغاز الطبيعي على مستوى الولاية

السنة	01-99	03-02	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
عدد البلديات المربوطة بالغاز	3	4	6	7	7	10	15	17	20	30	30	30	32	34
نسبة التغطية%	5	6	9	11	11	16	24	27	31	46	46	47	50	53

المصدر: مديرية الطاقة لولاية المدية، سبتمبر 2016

من خلال الجدول السابق يتبين جليا القفزة النوعية التي سجلتها الولاية خلال السنوات الأخيرة ،حيث تم رفع نسبة التغطية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2007 و 2015 من 16% إلى 53%، وارتفع عدد البلديات

[1]. مديرية الطاقة لولاية المدية، جوان 2016

الموصولة بالغاز الطبيعي من3 إلى 34 بلدية والنسبة مرشحة للارتفاع مع تجسيد مختلف البرامج التي استفادت منها الولاية، وهو ما يدفع بعجلة التنمية نحو الأمام.

ثانيا– البرامج الوطنية للتوزيع العمومي للغاز الطبيعي الممنوحة للولاية: تسعى الدولة إلى تعميم و توسيع الشبكة عن طريق تسطير برامج وطنية للتوزيع العمومي للغاز الطبيعي لربط 34 بلدية المتبقية والتي اغلبها في الجهة الشرقية للولاية و تحقيق نسبة تغطية تصل إلى 90 %، حيث استفادت الولاية في هذا السياق من برنامج خماسي 2010-2014 و برنامج تكميلي 2013 رصد لهما بغلاف مالي معتبر يقدر بـ 2840 مليار سنتيم لربط ما يقارب 54000 مسكن، بطول شبكة (نقل +توزيع) تقدر بـ:4102,23 **كلم**

ثالثا– تطور المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية:

1. طول شبكة نقل الغاز الطبيعي : 461 كلم
2. طول شبكة توزيع الغاز الطبيعي : 1340,230 كلم
3. عدد السكنات الموصولة بالغاز الطبيعي : 72882

الفرع الثالث– المواد البترولية و الغازية في ولاية المدية[1]:

أولا–إنتاج، تخزين،نقل وتوزيع غاز البترول المميع: تتمثل أهم المنشات التي تتوفر عليها الولاية فيما يلي:

1. ثلاثة (03) مراكز لتعبئة قارورات غاز البوتان التابعة لمؤسسة نفطال ذات قدرة الإنتاج إجمالية تقدر ب 8500 قارورة/اليوم 368
2. نقطة بيع غاز البوتان بقدرة تخزين اجمالية تقدر ب 41676 قارورة.
3. ثلاثة (03) مستودعات وسيطية بقدرة تخزين اجمالية تقدر ب 24 000 قارورة

ثانيا– الوقود: تتمثل منشات تخزين وتوزيع الوقود فيما يلي:

1. **محطات الخدمات:** تتوفر الولاية على (41) محطة خدمات قيد الخدمة موزعة عير (22) بلدية من بينها:
   - ✓ (07) سبعة محطات خدمات التابعة لنفطال + ملحق تسيير مباشرة من طرف نفطال.
   - ✓ (23) ثلاثة وعشرون نقطة بيع معتمدة ممونة من طرف مؤسسة نفطال.
   - ✓ نقطتين (02) التابعة للسادة: (المتواجدتين ببلدية بوغزول وممونة من طرف الموزعين الخواص.
   - ✓ (05) خمسة نقاط بيع التابعة لنفطال تسيير حر.
   - ✓ (03) ثلاثة نقاط بيع عادي.
   - ✓ القدرة الإجمالية للتخزين تقدر بـ 4228 م3 موزعة كما يلي:

(بنزين عادي: 763 م3، بنزين ممتاز: 833 م3، بنزين بدون رصاص: 457 م3، مازوت: 1845 م3، غاز البترول المميع GPL/C: 330 م3.

[1]. مديرية الطاقة لولاية المدية، سبتمبر 2016

2. **شبكة النقل والتوزيع:** عملية نقل وتوزيع المحروقات على مستوى ولاية المدية تتكفل بها مصالح نفطال بالمدية انطلاقا من مستودع التخزين المتواجد بشفة ولاية البليدة بوسائل النقل تابعة لمؤسسة نفطال (16 قاطرة) والخواص (06) قاطرة.

3. مستودع لتخزين الزيوت و العجلات المطاطية

ثالثا– الاستثمار في مجال المواد البترولية: في إطار ترقية الاستثمار في مجال توزيع المواد البترولية لا سيما إنشاء محطات توزيع الوقود و تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 15-57 المؤرخ في 2015/02/08، الذي يحدد شروط و كيفيات ممارسة نشاطات تخزين و/أو توزيع المنتجات البترولية، تم اعتماد ثمانية (08) مشاريع لإنشاء نقاط بيع الوقود وهي حاليا في طور الانجاز بنسبة تقدم الأشغال الإجمالية تقدر بـ : 44.37% كما هي مبينة أدناه:

جدول(41): نسبة تقدم أشغال محطات توزيع الوقود على مستوى ولاية المدية

الرقم	البلدية	موقع المشروع	نسبة تقدم الأشغال
01	شلالة العذاورة	62 على مستوى الطريق الوطني رقم	**87%**
02	السواقي	على مستوى الطريق الوطني رقم 60A(سوق الجمعة)	**38%**
03	المدية	شارع جيش التحرير	**90%**
04	بني سليمان	على مستوى الطريق الوطني رقم 18	**25%**
05	الشهبونية	على مستوى الطريق الوطني رقم 40	**20%**
06	عين أقصير	على مستوى الطريق الوطني رقم 40	**في طور انطلاق الأشغال**
07	عزيز	على مستوى الطريق الولائي رقم 28	**50%**
08	مزغنة	على مستوى الطريق الوطني رقم 8	**45%**

المصدر: مديرية الطاقة لولاية المدية، سبتمبر2016

المطلب الثالث: قطاع التجارة

حظي قطاع التجارة في ولاية المدية بمجموعة من الإنجازات تميزت بارتفاع عدد المنخرطين في التجارة بالإضافة إلى زيادة المنشات التجارية في إطار برامج الدعم المقدمة من قبل الدولة، إضافة إلى بعض الاستثمارات الخاصة المتوفرة في الولاية.

الفرع الأول– أهم المنشات التجارية والتجار المنخرطين في القطاع في ولاية المدية لسنة 2016

تتوفر ولاية المدية على مجموعة من المنشات والتجار يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا– تطور عدد المنخرطين في القطاع التجاري من سنة 1997إلى 2016: وهي مبينة في الجدول أدناه:

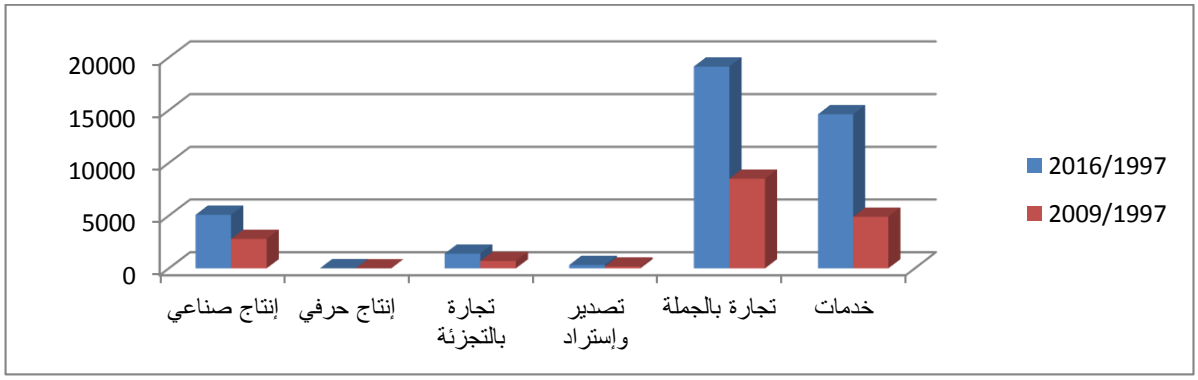
الجدول(42): تطور عدد المنخرطين في قطاع التجارة خلال الفترة(1997–2016)

القطاع	2009/1997	2016/1997	التزايد
إنتاج صناعي	2793	5082	2289
إنتاج حرفي	7	15	8
تجارة بالتجزئة	701	1395	694
تصدير وإستراد	176	323	147
تجارة بالجملة	8501	19148	10647
خدمات	4892	14620	9728
المجموع	**17070**	**40583**	**23513**

المصدر: مديرية التجارة لولاية المدية، سبتمبر 2016

بدأ قطاع التجارة يعرف رواجا في الولاية مما يساعد على تحريك عجلة التنمية وتحقيق الأهداف المسطرة خاصة في قطاعي التجارة بالجملة والخدمات حيث تتوفر ولاية المدية على عدد معتبر من التجار في هذين القطاعين، كما أن قطاع الصناعة عرف ارتفاعا في عدد المنخرطين إلا أنه وبالرغم من ذلك يبقى غير كاف لتحقيق دفعة قوية بإمكانها تحقيق التنمية فقدرات الولاية تمكنها من تطوير الإنتاج بنسب أعلى مما هي عليه الآن أما فيما يخص عدد المنخرطين في قطاعي الاستيراد والتصدير وقطاع التجارة بالتجزئة فقد عرف تطورا معتدلا نسبة إلى احتياجات الولاية من هذين القطاعين، أما عن عدد الحرفيين المنخرطين فهو قليل نظرا لعدم تقديم الدعم والتحفيزات للحرفيين لتطوير وتسويق منتجاتهم وإغراق السوق المحلية بالاستيراد

الشكل(14): عدد المنخرطين في قطاع التجارة خلال الفترة(1997-2016)



المصدر:مديرية التجارة (إحصائيات2016)

ثانيا- عدد الأسواق المتوفرة في ولاية المدية: تتوفر ولاية المدية على مجموعة من الأسواق تتوزع حسب طريقة ممارسة نشاطها ونوعيته كما يلي:

جدول(43): عدد الأسواق المتوفرة في ولاية المدية سنة 2016

الأسواق	2016
عدد أسواق الجملة	1
عدد أسواق الماشية	11
عدد الأسواق الأسبوعية	18
عدد أسواق التجزئة	56

المصدر: مخطط تهيئة الإقليم لولاية المدية، تقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية نهاية جوان 2016

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه يوجد سوق جملة واحدة بولاية المدية، بالإضافة إلى 11 سوق ماشية، 18 سوق أسبوعية،كما أنها تتوفر على 56 سوق تجزئة، تسعى لتحقيق جاذبية التجار إلى إقليم الولاية.

الفرع الثاني- الانجازات المحققة في قطاع التجارة: وتتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

أولا- الاستثمار الخاص في قطاع التجارة: وهي موضحة في الجدول أدناه:

جدول(44): المشاريع الاستثمارية المعتمدة في قطاع التجارة من قبل لجنة CALPIREF

المشروع	عدد المشاريع	عدد العمال	المبلغ الاجمالي(دج)	مناطق النشاط
مركز تجاري	2	99	368786496	عين بوسيف، البرواقية

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل مديرية الصناعة والمناجم، سبتمبر2016

لقد تم اعتماد مشروعين لإنجاز مراكز تجارية في كل من دائرتي البرواقية وعين بوسيف، وقدر عدد العمال المرتقب في هذين المشروعين ب99 عامل بمبلغ إجمالي 368786496دج.

ثانيا– المنشات التجارية المنجزة في إطار البرامج التنموية لولاية المدية سنة 2015: تتمثل فيما يلي:

1. **الأسواق الممولة من قبل المخطط البلدي للتنمية المحلية**[1]: تم في إطار برنامج 2011_2012: تم تخصيص مبلغ 96000000 لتنفيذ المشاريع التالية: (عدد الأسواق المبرمجة للتأهيل: 04، عدد الأسواق المهيئة: 04 ، عدد التجار الوسطاء: 202)، وفي إطار تنفيذ البرامج الممولة من قبل البرنامج القطاعي للتنمية: وقدر المبلغ المخصص:144000000(عدد الأسواق المبرمجة :06، عدد الأسواق المنجزة:00)، تنفيذ برنامج محلات الرئيس في ولاية المدية: المبلغ الإجمالي المخصص:4007500000

(عدد المحلات المسجلة: 3800، عدد المحلات المنجزة : 3651، عدد المحلات التي لم تنطلق بعد: 149)

[1]. مديرية التجارة لولاية المدية، سبتمبر 2016

خلاصة

استغلت ولاية المدية العديد من المؤهلات المادية والبشرية التي تمتلكها في تطوير الاستثمار في مختلف القطاعات، كما أنها وفرت مجموعة من التسهيلات والإعفاءات لاستقطاب الكفاءات البشرية ورؤوس الأموال المخزنة وتوظيفها من أجل تحريك اقتصاد الولاية وتحقيق القيمة المضافة من خلال خلق الثروة بالولاية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية محليا والمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية.

ومن خلال الدراسة الإحصائية والتحليلية التي أجريناها في هذا الفصل يمكن أن نخلص الى النتائج التالية:

- احتل الاستثمار في القطاع الفلاحي مكانة هامة في جملة الاستثمارات في ولاية المدية، مكنت من استغلال هذا الأخير في تطوير منشات صناعية أخرى متعلقة به، بالإضافة إلى جاذبية القطاع التي أدت بالتوازي إلى تطوير كل من قطاعي الري وتربية المائيات من خلال برامج الدولة المسطرة أو من خلال الاستثمارات الخاصة في القطاعات المختلفة

- بالإضافة إلى القطاع السياحي الذي يعتبر هو الآخر من القطاعات الواعدة حيث لقي اهتماما كبيرا من قبل الهيئات المعنية و استقطب العديد من المستثمرين الخواص،

- اهتمت الولاية من خلال البرامج التي منحتها الدولة للقطاع البيئي بتهيئة النظام البيئي الايكولوجي والمحافظة عليه، كما اهتمت مديرية البيئة لولاية المدية بتشجيع الاستثمار في القطاع للمحافظة على الموارد الطبيعية واسترجاع وتثمين مختلف النفايات لاستغلالها في القطاع الصناعي، كما ساهمت الولاية في توفير بعض الخدمات الصحية وتطوير المنشات التي تتوفر عليها إلا أن هذا الأخير بقي غير كافي.

- تحاول الولاية من خلال مشاريعها التنموية النهوض بالقطاع الصناعي وجعل الولاية قاعدة للعديد من التخصصات الصناعية فقد اعتمدت العديد من المشاريع وهيأت مناطق نشاط ومناطق صناعية جديدة لتوسيع النشاط واستغلاله في تحقيق التنمية، كما أنها دعمت هذا الأخير بالخدمات والمرافق الضرورية من محلات تجارية ومحطات خدمات مختلفة بالإضافة إلى تطوير شبكات الربط بالكهرباء والغاز التي ساهمت في فك العزلة عن مختلف مناطق الولاية.

خاتمة

من خلال الدراسة الوصفية والتحليلية التي قمنا بها في إنجاز هذه الرسالة اتضح لنا أن الاستثمار يمثل حجر الزاوية في تحقيق التنمية، وأنه العامل الرئيسي الذي يسهم في مضاعفة الثروات للأمم كما أنه يحقق التنمية الشاملة لمختلف القطاعات، وتعتبر التنمية من أهم الأهداف التي تسعى معظم الشعوب لتحقيقها خاصة الدول المتخلفة التي تفتقر لأدنى شروط الحياة الكريمة وتعاني من ارتفاع نسبة الفقر والمجاعة في مجتمعاتها.

– وقد اهتمت الدولة الجزائرية بتشجيع المستثمرين واستقطابهم من خلال منح الاستثمار جملة من المزايا والامتيازات، تركزت كلها حول جذب المستثمرين إلى قطاع الاستثمار.

– وفي هذا الإطار استفادت ولاية المدية من مختلف المشاريع التنموية التي قدمتها الحكومة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 وحتى يومنا هذا، بالإضافة الامتيازات والتحفيزات الاستثمارية التي شملت الولاية منها الموافقة على مختلف المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية ومنحها حق الامتياز من قبل اللجنة الولائية لترقية الاستثمار بالإضافة إلى استفادة 20 بلدية من امتيازات قانون الهضاب العليا.

– تتوفر ولاية المدية على ثروات وموارد أولية متعددة تمكنها من انتهاج سياسة استثمارية واعدة فهي تحوي مؤهلات طبيعية وفلاحية هامة، وكفاءات بشرية لا يستهان بها، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي، الذي يمكنها من تحريك عجلة الاستثمار، واستقطاب مختلف الكفاءات بالإضافة إلى استغلال رؤوس الأموال المتوفرة في الولاية لدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

– ساهمت البرامج التي استفادت منها ولاية المدية في تحقيق التنمية حيث ارتفعت نسبة التغطية بالكهربا ء وبمواد الطاقة المختلفة مما أسهم في فك العزلة عن المناطق الريفية ودفعها للمبادرة في الالتحاق بركب الاستثمار في بعض المشاريع، إضافة إلى الاهتمام بالقطاع الصحي بهذه المناطق.

_ وبالرغم من أهمية الاستثمار في دفع وترقية الإنتاج الصناعي، الفلاحي، السياحي ومختلف القطاعات المهمة بالمدينة، إضافة إلى إنشاء اللجنة الولائية لمساعدة وترقية الاستثمار، إلا أن عجلة الاستثمار لا تزال ضعيفة نوعا ما في الولاية ويعود ذلك لجملة من الأسباب تتمثل أهمها في عزوف المستثمرين نتيجة إغراق السوق الوطنية بالاستيراد وعدم توفر الأسواق الكافية لتصريف المنتجات المحلية، إضافة إلى عدم قدرة المنتجات المحلية منافسة جودة المنتجات العالمية.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال الدراسة الوصفية التي قمنا تبين أن الاستثمار عملية تخلي عن الاستهلاك الحاضر الأكيد والتضحية به من أجل الحصول على أرباح وفوائد مستقبلية غير أكيدة، فهو يعتمد على توظيف المدخرات والموارد التي تتوفر عليها الدولة من أجل تحقيق موارد إضافية كفيلة بالمساهمة في تحقيق التنمية، كما أن الاستثمار يعد الدافع والمحرك الرئيسي الذي يعنى بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي اقترحت في بداية الدراسة.

- تتمثل التنمية في تحقيق التقدم والرفاهية وتوفير مختلف الخدمات اللازمة للأفراد في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، البشرية، الثقافية وغيرها من الجوانب التي تطمح المجتمعات تحقيق التطور والازدهار فيها، وبالتالي فإن التنمية تشتمل على تغيير شامل هيكلي وبنيوي لمختلف أنظمة البلد ولا تنحصر فقط على متوسطات دخول الأفراد كما يراها بعض الاقتصاديين أو على درجة التقدم الحاصلة في البلد حيث أثبتت الدراسة أنه بالإمكان تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي إلا أنه رافقها ارتفاع شديد في عدد الفقراء، مما يجزم بصحة الفرضية الثانية
- من خلال الدراسة الإحصائية والاستكشافية التي قامت بها الباحثة على مستوى مختلف المديريات بالولاية، اتضح جليا أن الولاية تتوفر على موارد وقدرات طبيعية تتنوع بين أراضي فلاحية وثروة غابية هامة بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي التي تحتله والذي يمكنها من أن تكون بوابة تجارية وسياحية خاصة بعد تأهيلها بمختلف المنشات القاعدية والهياكل الصناعية.
- بادرت مختلف مديريات ولاية المدية إلى تنفيذ البرامج التنموية الممنوحة من قبل الدولة إضافة إلى المبادرات الشخصية التي تقوم بها من أجل استقطاب المستثمرين وتوجيههم مثل المشاريع الاستثمارية التي أنجزت في قطاع الفلاحة والصناعة والبيئة بصفة خاصة، حيث أثبتت الدراسة نسبة التطور الكبير الذي عرفته مختلف القطاعات بصفة عامة والتطور الذي سجلته القطاعات الرائدة خاصة مثل الفلاحة، الصناعة، السياحة...

نتائج الدراسة:

لقد أفضت الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يعول علية في دفع عجلة التنمية من خلال خلق الثروة ومضاعفة الموارد المحلية، والمحافظة على الموارد التي تتوفر عليها الدولة؛
- تعمل التنمية على تحقيق الظروف المعيشية الحسنة للمواطنين وتوفير الحاجيات الأساسية؛
- تتوفر ولاية المدية على مجموعة معتبرة من الإمكانيات تتخللها فرص استثمارية هامة بإمكانها المساهمة في تطوير اقتصاد الولاية ودفع عجلة التنمية على الأمام؛
- استغلت ولاية المدية بعض المؤهلات التي تحوز عليها ووظفتها في الاستثمار كما أنها تترقب الانطلاق في مشاريع واعدة سطرت لتوظف عدد كبير من السكان ولتحقق منتجات محلية هامة بإمكانها تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في رفع صادرات البلد خاصة في بعض القطاعات مثل الصناعات الجلدية التي تتميز بها الولاية إضافة إلى منتجات زيت الزيتون التي تمثل فرصة استثمارية ضخمة للولاية؛
- لا يزال الاستثمار في الولاية يتطلب المزيد من المتابعة و التشجيع للحاق بركب الأقطاب الصناعية المتقدمة نظرا لعدم استغلال الطاقات المتوفرة بكفاءة عالية ونظرا لتردد المستثمرين وإحجامهم عن بعض القطاعات

خوفا من تكبد الخسائر وعدم جني الأرباح ولأن الدولة لا تزال إلى يومنا هذا تغرق الأسواق المحلية بالاستيراد وتنقص من قيمة المنتجات المحلية.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا على مستوى مختلف مديريات الولاية واكتشاف المزايا والنقائص التي يتمتع بها كل قطاع يمكن تقديم التوجيهات والنصائح التالية:

- الاهتمام بتطوير قطاع الاستثمار وتقديم المزيد من التحفيزات والتشجيعات التي تزرع الثقة في نفوس المستثمرين، لإقبالهم على الاستثمار دون خوف أو تردد.
- متابعة المشاريع الاستثمارية المنطلقة والمستفيدة من دعم الدولة للولاية من التلاعبات التي يقوم به بعض الأشخاص بادعائهم إنشاء الاستثمارات للحصول فقط على القروض أو على الامتيازات التي تمنحها الدولة.
- تدعيم مختلف المشاريع الاستثمارية بخبراء وتقنيين أكفاء من أجل تحسين نوعية وجودة المنتجات المحلية، وترقيتها إلى مستوى المعايير الدولية.
- استغلال الموارد والقدرات الاستثمارية التي تتوفر عليها ولاية المدية برشادة وعقلانية لتحقيق أفضل النتائج من والمحافظة على ديمومة الموارد.

آفاق الدراسة:

إن الدراسة التي بين أيدينا ما هي إلا جزء قليل من شأن الاستثمار وما يحتويه هذا الأخير من أهمية وفي إطار التتابع والتسلسل المنهجي للبحوث الأكاديمية نقترح على الطلبة المقبلين على اختيار مواضيع التخرج آفاق الدراسة التالية:

1. الاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية في ولاية المدية
2. أثر تهيئة المنشات القاعدية والهيكلية على استقطاب المشاريع الاستثمارية
3. دور تطوير الصناعة الجلدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ولاية المدية
4. أثر المصارف الإسلامية في جذب المشاريع الاستثمارية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، "دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها "دار الشروق، مصر، الطبعة3، 2003
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002
3. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2010
4. جون مينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2010.
5. جيمس جيواتيني، ريجارد أستروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
6. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006
7. حسن علي خربوش، عبد المعطي رضا أرضيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1996.
8. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة2، 2011
9. دريد كمال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى،2007
10. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 1991.
11. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998
12. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، دار الشروق،عمان، 2008، الجزء الأول.

13. صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد(2)، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط9، 2008.

14. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة وبدون سنة.

15. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

16. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997

17. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000

18. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.

19. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصاريف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

20. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط05، 2005.

21. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة، بدون سنة.

22. فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 1998

23. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، عالم الكتب الحديثة إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006

24. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2004.

25. قحطان السيوتي، اقتصاديات المالية العامة، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989

26. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.

27. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة ، تعريب محمد إبراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، تقديم سلطان أمحمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

28. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

29. محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، 2008.

30. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية بدون طبعة، 2003.

31. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

32. محمد فتح الله الخطيب وآخرون، الحكم المحلي والتنمية، 1998.

33. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

34. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي و الكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط5،2011.

35. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007

36. محمود محمد محمود أحمد عبد الفتاح نابي، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة بدون طبعة، 2008

37. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، بدون طبعة، 1999، الجزء الأول.

38. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مراجعة وتعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، 2006.

39. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1999

40. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ،2003.

2) **الأطروحات والرسائل:**

أ- الأطروحات:

1. بوسهمين أحمد، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.
2. علي موفق، أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012
3. نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معدلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، دراسة نظرية وقياسية (1970-2008)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012

ب- الرسائل:

1. علي الضيف، تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مركب المضادات الحيوية بالمدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
2. نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENAخلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013
3. يحي ولد محمود ولد جدو، الاستثمار في البلدان النامية، المعوقات و سبل التطوير -دراسة حالة موريتانيا-، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، فرع العلوم الاقتصادية 2012.

3) **القوانين والمراسيم:**

1. **قانون18/83**: الصادر في ديسمبر 1983ن والمتعلق بالحصول على الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح.
2. المرسوم 97/483: الصادر في جوان 1997 والمتعلق باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بفضل التدخل المباشر للدولة.
3. القانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة والتخلص من النفايات.

4. التعليمة الوزارية المشتركة رقم108: الصادرة بتاريخ2011/02/23، المتعلقة بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة على الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة

4) التقارير:

1. التقرير السنوي للبنك الدولي 2016
2. تقرير التنمية الصناعية لعام 2016
3. تقرير التنمية البشرية لعام 2015

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية:

1) Alain Bruno et christian EllBoode, Dectionnaire d'economie et de sciences sociales 2eme èdition 2010. Edition Elipse.Paris
2) Miloudi Boubaker, Investissement et stratégie de développement office des publication universitaires, 1 place centrale de Ben AKNOUN ,Alger.
3) PATRICE VIZZAVONA, Gestion financière, édition Berti, 9èdition.
4) Patrice vizzavona, Gestion financière, Paris, francel 3eme édition

قائمة الملاحق

الملحق 01: المراجع التشريعية الخاصة بالاستثمار:

1. **أول قانون للاستثمار في الجزائر كان سنة1963**

(**المادّة 43 من الدستور**: حرّيّة الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارَس في إطار القانون).

2. **صدور قانون 1966**: ركز على احتكار الدولة للمجالات الحيوية ولم يتمكن من جلب رأس المال الأجنبي لنصه على التأميم

3. **قانون سنة 1982** : سمح بإنشاء الشركات المختلطة

4. **قانون 86** : الذي تبنى إصلاح قانون المحروقات نجح القانون في جذب استثمارات في القطاع آنذاك

5. **قانون سنة 1990**: المتعلق بالنقد والقرض الذي أضفى مكانة للنظام البنكي وتشجيع علاقات الاستثمار بين المتعاملين الجزائريين والأجانب

6. **مرسوم 93_12**: الذي كان يبرز إرادة الدولة في ترقية الاستثمار والانفتاح الاقتصادي

7. **الأمر رقم 01_03** : الذي جاء لتعزيز الحوافز وتدارك نقائص القوانين السابقة وكذا إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين والمتمثل حاليا في الشباك الوحيد اللامركزي ، واستنادا إلى المادتين 9_10 منه منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن نظامين النظام العام والنظام الاستثنائي :

- **النظام العام:**

- زيادة على التحفيزات الضريبية تطبق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
- الإعفاء على ضريبة القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فما يخص كل المقتنيات التي تمت في إطار الاستثمار المعني

النظام الاستثنائي

- تستفيد من مزايا خاصة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة
- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة تحافظ على البيئة وتدحر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة

8. **القانون رقم 01_18**: متعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
9. **أمر 06_08**: معدل ومتمم للأمر 01_03 متعلق بتطوير الاستثمار
10. **الأمر رقم 06-11**: المؤرخ في 30 أوت 2006، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة.
11. **الأمر رقم 08-04**: المؤرخ في 01 سبتمبر 2008، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.
12. **المرسوم التنفيذي رقم 09-152**: المؤرخ في 02 ماي 2009 يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.
13. **المرسوم التنفيذي رقم 09-153**: المؤرخ في 02 ماي 2009 يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة المحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها.
14. **المرسوم التنفيذي رقم 10-20**: المؤرخ في 12 جانفي 2010 والمتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلها وسيرها.
15. **الأمر08_04** الذي ألغى تماما التنازل واقتصر فقط على منح الإمتياز بالمزاد العلني أو التراضي وتم تعديل الأمر من جديد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة2011 الذي الغي الإمتياز بالمزاد العلني وقدم تسهيلات بمنح العقار بالتراضي بقرار من السيد الوالي بناءا على اقتراح من لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار

16. **بناءا على المادة 48** من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تم النص على تدابير جديدة حيث عدلت المادة 5 وأصبحت تنص على أن السيد الوالي يرخص بالامتياز بناءا على اقتراح من المدير المكلف بالاستثمار بالتنسيق مع المديريات التنفيذية ذات العلاقة بالمشروع، ولتوضيح الإجراءات الجديدة صدرت تعليمة وزارية مشتركة تحت رقم 001 مؤرخة في 06 اوت 2015

17. **قانون المالية التكميلي لسنة 2016**: المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن إمكانية الخواص من إنشاء وتهيئة وتسيير مناطق النشاطات ومناطق صناعية.

الملحق 02: المراجع الخاصة بالتخطيط الإقليمي للاستثمار:

1. **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)**: المصادق عليه بموجب قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، الذي يرتكز على أربع خطوط توجيهية تكميلية:
   - ✓ استدامة الإقليم؛
   - ✓ ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي؛
   - ✓ تفعيل جاذبية الإقليم للاستثمار وكذا قدرته التنافسية؛
   - ✓ دعم المساحات الإقليمية المتلفة والمتضررة وذلك عن طريق تطبيق الإنصاف الإقليمي.
2. **المخططات التوجيهية للتهيئة لكل قطاع:**
   - ✓ مخطط تهيئة الولاية (PAW)؛
   - ✓ مخطط التهيئة والتعمير (PDAU)؛
   - ✓ مخطط شغل الأراضي (POS) ؛
   - ✓ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)؛
   - ✓ مخطط التهيئة السياحية (PAT).

الملحق03: جهاز CALPIREF:

1. **صدور جهازCALPIREF**: أسست لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 12 يناير 2010 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار، يرأس اللجنة السيد الوالي أو ممثلا عنه وتضم جميع القطاعات المعنية، إلا أنه بناءا على المادة 48 من قانون المالية التكميلي تم النص على تدابير جديدة حيث عدلت المادة 5 وأصبحت تنص على أن السيد الوالي يرخص بالامتياز بناءا على اقتراح من المدير المكلف بالاستثمار بالتنسيق مع المديريات التنفيذية ذات العلاقة بالمشروع، ولتوضيح الإجراءات الجديدة صدرت تعليمة وزارية مشتركة تحت رقم 001 مؤرخة في 06 أوت 2015
2. **مهام لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار**: تسهر اللجنة على القيام بالمهام التالية:

- ✓ مساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعهم الاستثمارية؛
- ✓ المساهمة في ضبط العقار الموجه للاستثمار واستعماله العقلاني؛
- ✓ اقتراح إنشاء مناطق صناعية أو مناطق نشاطات جديدة؛
- ✓ ضمان متابعة إقامة وإنجاز المشاريع الاستثمارية وتقييمها.
- ✓ إنشاء بنك معلومات حول العرض العقاري على مستوى الولاية؛

3. **إجراءات الحصول على العقار**: تدرس اللجنة طلبات تعيين الأراضي التي من شأنها استقبال مشاريع استثمارية، وفقا للمعايير التالية:

- ➢ توافق المشروع وطبيعة المنطقة التي سوف يوطن فيها بناء على مخطط تهيئة الإقليم لولاية المدية فيما يخص قطاع الصناعة والذي يستند على:

- ✓ تطوير القطب التكنولوجي الحيوي- الصحة مع تدعيم شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملة للمركب الصيدلاني "حربيل" (المدية)؛

- ✓ تطوير الصناعات الميكانيكية المكملة للنشاط الزراعي والري بتدعيم شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرواقية؛
- ✓ تطوير خدمات تأطير النشاط الزراعي في منطقة بني سليمان (التخزين ، التبريد ، الخ...)؛
- ✓ تطوير صناعة تحويل منتجات الحبوب، الصوف، الجلود واللحوم في قصر البخاري بالتنسيق مع عين بوسيف، شلالة العذاورة والشهبونية؛
- ✓ تنمية قطاع الحليب ومشتقاته في تابلاط (شرقا) وفي وامري (غربا) عن طريق تطوير أحواض الحليب في كل مكن المنطقتين؛
- ✓ تطوير صناعة تحويل الكروم (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في كل من وزرة والعمارية؛
- ✓ تطوير شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق المحيطة بـ "بوغزول" في المجالات التي لها علاقة بالأنشطة المسطرة في مشروع المدينة الجديدة ل "بوغزول".
  - القيمة المالية للمشروع؛
  - مدى مساهمته في إنشاء فرص عمل؛
  - أهمية المشروع في الحد من الواردات؛
  - أهمية المشروع من حيث إمكانية المساهمة في الصادرات؛
  - حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

بعد الدراسة الأولية لملف المشروع الاستثماري، يرسل الملف ة للقطاع المعني بالمشروع من أجل الدراسة وإبداء الرأي، وتتم الموافقة عليه من قبل السيد والي الولاية ومنح الامتياز باقتراح من المدير المكلف بالاستثمار والمديريات التنفيذية ذات العلاقة بالمشروع.

الملحق 04: العقارات التي يمنح عليها حق الامتياز:

- العقارات المبنية و الغير مبنية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والعقارات الغير مخصصة لأغراض الخدمة العمومية والتي تقع في القطاعات المعمرة أو القابلة للتعمير كما هو منصوص عليه في أدوات التهيئة والتعمير، ماعدا بعض المشاريع الاستثمارية التي تفرض طبيعتها التواجد في غير هذه المناطق. بالإضافة إلى الأصول المتبقية والأصول المتوفرة وكذا الأراضي المتواجدة على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- **الأصول المتبقية:** تعتبر كأصول متبقية الأملاك العقارية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة والغير مستقلة المحلة المتوفرة، والأصول المتبقية المعنية هي: المؤسسات العمومية المحلة، المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلة
- **الأصول الفائضة:** هي الأراضي الغير لازمة موضوعيا لنشاط المؤسسات العمومية ومنها مايلي :
  - ✓ الأراضي غير المستغلة والتي لم يتم تخصيصها
  - ✓ الأراضي التي لا يتطابق استعمالها مع الغرض الاجتماعي للمؤسسة
  - ✓ الأراضي المستقلة او القابلة للفصل من مجموعات عقارية أوسع التي تمتلكها المؤسسات العمومية أو تكون تابعة للدولة وغير لازمة لنشاطها .
  - ✓ الأراضي التي تغير نظامها القانوني بحكم أدوات التعمير والتي أصبحت لا تدخل في إطار النشاط الأساسي للمؤسسة العمومية
  - ✓ الأصول المتوفرة على مستوى المناطق الصناعية وهي قطع أراضي بقيت ملك للهيئة المالكة للمنطقة الصناعية والتي يتم منحها او التي منحت ولم تستعمل .
- **الأراضي الواقعة في مناطق التوسع السياحي:** يكون منح الامتياز بالتراضي بقرار من السيد الوالي بعد موافقة الوكالة الوطنية لتطوير السياحة وبعد موافقة الوزير المكلف بالسياحة بعد احترام دفتر الشروط الخاص بالقطاع.
- **أراضي المدن الجديدة:** في حالة تواجد أراضي تابعة لأملاك الدولة ضمن حدود المدينة الجديدة منح الامتياز يكون بقرار من السيد الوالي باقتراح من الهيئة المكلفة بتسيير المدين الجديدة وبعد موافقة الوزير المكلف بالمدينة ، يجب أن تتطابق المشاريع الاستثمارية الموطنة مع الوجهة المخصصة لهذه المدينة بالتوافق مع مخطط التهيئة والتعمير.

4. **الامتيازات المطبقة على العقار بمناطق الهضاب العليا:** تخضع الإتاوة الإيجارية السنوية التي تحددها مصالح أملاك الدولة لتخفيض يطبق كما يأتي:

- ✓ **90 %** خلال فترة انجاز الاستثمار التي يمكن أن تمتد من سنة (1) واحدة إلى (3) سنوات .
- ✓ **50%** خلال فترة الاستغلال التي يمكن أن تمتد كذلك من سنة (1) واحدة إلى ثلاث (3) سنوات.
- ✓ **الدينار الرمزي للمتر المربع (م2):** خلال فترة عشر (10) سنوات وترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في الولايات التي استعملت لتنفيذ برنامجي الجنوب والهضاب العليا.
- ✓ **الدينار الرمزي للمتر المربع م2** : خلال فترة 15 سنة وترتفع بعد هذه المدة إلى50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع المقامة في ولايات الجنوب الكبير .

5. **المشاريع القابلة لمنح الامتياز:** تكون قابلة لمنح الامتياز بالتراضي مشاريع الاستثمار التي:
   - ✓ يكون لها طابع الأولوية والأهمية الوطني؛
   - ✓ تشارك في تلبية الطلب الوطني على السكن؛
   - ✓ محدثة بقوة لمناصب الشغل أو القيمة المضافة؛
   - ✓ تساهم في تنمية المناطق المحرومة أو المعزولة؛

بالإضافة إلى الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية المذكورة في المادة 75 من قانون المالية 2015 و المشاريع القابلة للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في التشريعات الخاصة بتطوير الاستثمار المشاريع الصناعية التابعة إلى هيئات دعم وتطوير الاستثمار المختلفة

6. **الحقوق الممنوحة للمستثمر بعد الاستفادة من حق الامتياز في إطار الاستثمار:**
   - ✓ الاستفادة من حق عيني عقاري على القطعة محل الامتياز قابلة للرهن أمام المؤسسات المالية لضمان القروض الممنوحة حصريا لإنجاز المشروع محل الامتياز .
   - ✓ الاستفادة من رخصة بناء لتشيد مؤسسته

7. **الواجبات الخاصة بالحق في الامتياز على عقار صناعي اقتصادي:** إخلال المستثمر المتمتع بحق الامتياز بالواجبات المفروضة عليه بناء على التشريعات السارية المفعول وتلك المنصوص عليها في دفتر الشروط

ينجر عنه سقوط هذا الحق وهذا بعد إتباع مدير أملاك الدولة للإجراءات القانونية المعمول بها في هذا الشأن منها:

- ✓ عدم الشروع في إتمام إجراءات إعداد عقد الامتياز مع المصالح المختصة بعد مدة ثلاثة 03 أشهر من تاريخ الإشعار بقرار منح الامتياز وهذا بعد اعذار المعني .
- ✓ عدم الشروع في انجاز المشروع بعد ثلاثة (03) أشهر من تاريخ الحصول على رخصة البناء للإشارة وفي حالة احترام كل التدابير وتعليمات دفتر الشروط وطبيعة المشروع يمكن منح اجل إضافي من طرف اللجنة الفرعية المكلفة بمتابعة المشاريع.

8. **مزايا وتحفيزات الاستثمار في الجزائر:** في إطار تشجيع الاستثمار قامت الدولة بمجهودات كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار وهذا بسن تشريعات تحفز على الاستثمار وتعمل على تطويره لتمكين المستثمرين من إقامة مشاريعهم الاستثمارية معتمدة في ذلك على نظامين من الحوافز النظام العام والنظام الخاص مع تحديد أنواع الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من هذه التحفيزات :

➢ **أنواع الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من التحفيزات**

- ✓ استحداث نشاط جديد
- ✓ توسيع قدرات الإنتاج بواسطة إدراج استثمارات تكميلية
- ✓ إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة
- ✓ الخوصصة الجزئية أو الكلية

➢ **المزايا التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

- **النظام العام:**

➢ **مرحلة الإنجاز 03 سنوات:**

- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثنات
- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثنات .
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية

➢ **مرحلة الاستغلال:** إعفاء من 1الى 3 سنوات

- ✓ الضريبة على أرباح الشركات IBS
- ✓ الرسم على النشاط المهني TAP

ملاحظة: هذه المدة يمكن آن تمتد إلى 05 سنوات بالنسبة للمشاريع التي تخلق 100 منصب شغل خلال بداية النشاط.

- **النظـام الاستثنائي**: المناطق التي تستدعي التنمية: من بين بلديات الولاية 20 منها تقع في مناطق الهضاب العليا تستفيد من امتيازات النظام الاستثنائي وهي: سيدي زهار، جواب، قصر البخاري،سانق، مفاتحة، الشهبونية، بوغزول، بواعيش، عزيز، دراق، ام الجليل، عين بوسيف، العوينات، أولاد معرف، الكاف لخضر، سيدي دمد، شلالة العذاورة، تفراوت، شنيقل، عين القصير

➢ **مرحلة الإنجاز: 03 سنوات:**

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثنات

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثنات

✓ حقوق التسجيل 2%بالنسبة لعقود إنشاء المؤسسات ورفع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة

✓ الإعفاء من دفع حقوق الملكية على المقتنيات العقارية

✓ التكفل جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة فيما يخص بعض الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

➢ **مرحلة الاستغلال**: إعفاء لمدة 10 سنوات

✓ الضريبة على أرباح الشركات IBS

✓ الرسم على النشاط المهني TAP

✓ إعفاء الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ اقتناء المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني

➢ **مرحلة الإنجاز 05 سنوات**

✓ الإعفاء من الحقوق، الرسم ,الضريبة وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة او المقتناة من السوق المحلية

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل بالنسبة لعقود إنشاء المؤسسات ورفع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة

✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية والإشارات القانونية

➢ **مرحلة الاستغلال**: إعفاء لمدة 10 سنوات

✓ الضريبة على أرباح الشركات IBS

✓ الرسم على النشاط المهني TAP

✓ إعفاء الرسم العقاري على الملكية العقارية التابعة مباشرة للإنتاج

✓ امتيازات إضافية يمكن أن تمنح من طرف المجلس الوطني للاستثمار

الملحق 05: عدد المشاريع الإجمالية المعتمدة من قبل لجنة CALPIREFموزعة على القطاعات

القطاع	عدد المشاريع	مبلغ الاستثمار (ألاف الدينارات)	المساحة الممنوحة (هكتار)	عدد العمال
الصناعات الغذائية	90	30807711	184.03	8449
الصناعة	174	98305758	272.78	24168
الخدمات	31	10373195	83.28	1862
مواد البناء	84	73318728	171.18	9960
التجارة	2	368786	0.38	99
السياحة	18	8464972	46.62	1328
المياه والطاقة	2	412 883	1.02	132
المجموع	**401**	**222052033**	**759.74**	**45998**

.

الملحق 06: عدد المشاريع الإجمالية المعتمدة من قبل لجنة CALPIREFموزعة على البلديات

الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الإجمالية المعتمدة حسب البلديات:

البلدية	عدد المشاريع
بوغزول	130
حربيل	16
ذراع السمار	30
قصر البخاري	30
الحظيرة الصناعية قصر البخاري	16
البرواقية	26
تابلاط	6
شلالة العذاورة	7
الشهبونية	75
وزرة	4
عين بوسيف	9
المدية	18
مجبر	3
عزيز، العمارية ، العزيزية ،تمزقيدة ،السواقي البواعيش ، اولاد ذايد ، الزوبيرية	16 (في كل بلدية مشروعين)
بني سليمان	5
*, مزغنة , دراق, بوسكن ,بوشراحيل , بن شكاو , الحمدانية ,عين قصير ، وامري،الربعية ، ام الجليل	10(في كل بلدية مشروع)
المجمـــــــوع	**401**

.